المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2021)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة: فاطمة الزهراء عكاشة

إشراف : أ.عمر بن سليمان

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د. لطفي خياري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.عمر بن سليمان	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً
د. نجوى بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشاً

السنة الجامعية: 2022/ 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله جل في علاه فإليه ينسب الفضل كله في إكمال هذا العمل والكمال له وحده سبحانه وتعالى، وبعد الحمد أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف عمر بن سليمان على قبوله الإشراف على هذا البحث والذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته

دون أن أنسى لجنة المناقشة الذي سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم مني كل الشكر والتقدير

كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على كل ما قدموه لنا

وإلى كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

شرف عظيم لي أن أهدي هذا العمل الى:

أمي وأبي أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية

والى إخوتي وأخواتي حفظهم الله وجميع أفراد عائلتي

الى أستاذي المشرف عمر بن سليمان

والى كل من جمعني بهم القدر في لحظة خير

وإلى كل الأحباب والأصدقاء وأخص بذكر، وضحة وفاء، ومدير خولة، وعلاء الدين محمد

والى كل من ساهم في هذا العمل بكل صغيرة وكبيرة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في الفترة ما بين 2019-2021، بحيث يعتبر القطاع الزراعي قطاعا هاما ورئيسيا في أي بلد نظرا لدوره في توفير الغذاء للسكان ولتلبية حاجياتهم، ومن هنا تم طرح الاشكالية التالية: ما دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ما بين (2019-2021)؟، وللإجابة عن هذه الاشكالية تم التطرق لأهم المقومات والامكانيات الزراعية والتي تمتلكها الجزائر، كما تطرقنا الى أهم البرامج التي انتهجتها منذ الإستقلال الى غاية 2019، وتم تسليط الضوء على الفترة ما بين 2019-2021، التي تم فيها تبني استراتيجية خارطة الطريق من 2020-2024، وقمنا بتقييم السياسة الزراعية ودورها في الأمن الغذائي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتي توصلنا من خلالها بأن الجزائر تسعى جاهدة إلى تحقيق أمنها الغذائي من خلال رفع الإنتاج المحلي، وعلى الرغم من ذلك فلم تستطع تحقيق أهدافها المسطرة بسبب مجموعة من المشاكل والمعوقات وبكونها تعتمد على الاستيراد من الخارج بكمية كبيرة خاصة المواد الغذائية الاساسية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الزراعية، الأمن الغذائي، الامكانيات الزراعية، الإنتاج المحلي، خارطة الطريق 2020-2024، تقييم.

Abstract :

This study aims et know the role of agricultural policy in Algerian food security for the period 2019-2021, so that the sector is considered an important and major sector in any country due to its role in providing food to the population and meeting their needs. Hence, the following problem was raised: What is the role of agricultural policy in achieving Algerian food security between (2019-2021)? In answering this problem, the most important programs that it followed since independence until 2019 were addressed, and the period between 2019-2021 was highlighted, in which the roadmap strategy from 2020-2024 was adopted. We assessed the agricultural policy and its role in food security based on a set of indicators, through which we found that Algeria is striving to achieve its food security by raising domestic production. Despite this, it has not been able to achieve its set goals, causing a set of problems and obstacles, and by being dependent on imports from abroad in a large quantity, especially basic foodstuffs.

Keywords: agricultural policy, food security, agricultural components, domestic production, Roadmap 2020/2024, evaluation.

مقدمة

تشكل الزراعة المصدر الرئيسي للغذاء وأهم عامل يؤثر في الأمن الغذائي للمجتمع، حيث أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، وفي ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية وشغلت بال المواطنين لأنها تمسهم مباشرة، وباعتبارها موضوعا حساسا ومهما.

ومنه فالأزمات الغذائية الأخيرة حول العالم حفزت الكثير من الدول خاصة منها العربية ومن بينها الجزائر إلى تعزيز استقلالها الغذائي لمواجهة النقص المتوقع في إمدادات الغذاء، بالأخص المواد الأساسية منها، ولكن على الرغم من بعض المبادرات المشجعة فإن التحديات الحالية تجعل تحقيق الأمن الغذائي شبه مستحيل آنيا، بل عليه أن يتحقق عبر مراحل وجملة من الإجراءات والاستثمارات والتحفيزات التي من شأنها أن تصب كلها في هذا التوجه.

وبالحديث عن الجزائر، فإنها تعاني من مشاكل غذائية متعددة، أبرزها تزايد الاعتماد على الاستيراد من الدول الأخرى لسد احتياجاتها الغذائية، رغم أنها تمتلك طاقات هائلة للزراعة وإمكانيات أخرى غير مستغلة كالمقومات الزراعية في الجنوب، فالقطاع الفلاحي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن لها تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ولا يتحقق هذا إلا بتضافر جهود القطاعات الأخرى.

وفي إطار المسعى نحو تحقيق الأمن الغذائي لجأت الجزائر كغيرها من الدول الى إنتهاج مجموعة من السياسات والبرامج من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي، بتوفير الشروط اللازمة له على نحو ما يجعله قادرا على التأقلم مع التغيرات المناخية والأزمات الغذائية والتحولات الداخلية، وفي مقدمتها تلبية الطلب على الغذاء للحيلولة دون وقوع البلد في تبعية غذائية للخارج.

طرح الإشكالية:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي من المواضيع الأكثر ارتباطا بالسياسة الزراعية كونه من أكبر المساعي التي ترمي السياسة إلى الوصول إليها، وتعد الدولة الجزائرية من بين الدول التي أولت اهتماما واضحا للأمن الغذائي خاصة في السنوات الأخيرة، حيث سعت الى تحقيقه وذلك من خلال انتهاج مجموعة من السياسات والبرامج، وبناءا على ما سبق أطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في الفترة ما بين (2019-2021)

الأسئلة الفرعية:

معظم الأسئلة البحثية التي تتمخض عن إشكالية بحث معين، لا يمكن الإجابة عنها في شكلها الأولي، لهذا ومن أجل الإجابة عن سؤال بحثنا هذا وجب علينا تجزئته الى مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما هو مسار تطور السياسة الزراعية في الجزائر ؟
2. ماهي العلاقة بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي ؟
3. ماهي السياسات والبرامج الزراعية التي انتهجتها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة ما بين (2019-2021)؟
4. ماهي آليات وتحديات صنع السياسة الزراعية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: نقص العمالة الفلاحية وسوء استغلال الأراضي الزراعية في الجزائر أعاقت السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي.

الفرضية الثانية: إن سوء إدارة القطاع الزراعي جعل السياسة الزراعية في الجزائر غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي.

أسباب اختيار الموضوع

تتنوع مبررات اختيار الموضوع بين الذاتية والموضوعية:

الأسباب الذاتية:

- ❖ رغبة الباحث في دراسة موضوع السياسة الزراعية والأمن الغذائي ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبه.
- ❖ إظهار الإمكانات الفلاحية المختلفة التي تمتلكها الجزائر، والتي من خلالها يمكن معرفة مدى قدرة القطاع الفلاحي على تلبية الطلب المحلي لبعض المواد الغذائية.

الأسباب الموضوعية:

- ❖ الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- ❖ أهمية الموضوع وحساسيته بالنسبة للجزائر.
- ❖ يعتبر الأمن الغذائي من المواضيع الهامة على الصعيد العالمي والوطني.
- ❖ الأهمية الجوهرية للسلع الغذائية في حياة الأفراد، وتحمل الدولة لمسؤولية إشباعها، وكون تحقيق الأمن الغذائي مرتبطا بالإنتاج المحلي، هو مؤشر أساسي لتقييم نجاعة السياسات الفلاحية التي انتهجتها.

أهمية الدراسة:

- ❖ معرفة وتحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي.
- ❖ تقديم صورة واضحة عن هذا القطاع في الجزائر وأهم السياسات المطبقة عليه.
- ❖ كشف حقيقة العوامل والظروف التي تقف أمام الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي.

أهداف الدراسة:

- ❖ معرفة تاريخ وواقع القطاع الزراعي الجزائري وكذا مقوماته والعراقيل التي تحول دون تطويره.
- ❖ ابراز دور وأهمية السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي.
- ❖ تقييم السياسات والبرامج الرامية الى تحقيق الأمن الغذائي.

حدود الدراسة:

- ❖ **الإطار الزمني:** اختيار الفترة الزمنية الممتدة من (2019-2021) بسبب ما تميزت به الفترة من تغيرات سياسية الى جانب الأزمة الصحية.
- ❖ **الإطار المكاني:** الجزائر باعتبار مكانتها الإفريقية والعربية والسياسات التي انتهجتها.

صعوبات الدراسة:

من أهم معيقات التي صادفناها هو ضيق الوقت بالنظر الى أن الموضوع واسع ويتطلب وقت أكثر للتحليل والتفصيل.

مناهج الدراسة:

حتى يستوفي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق، وتسليط الضوء عليه للتمكن من معالجة الإشكالية والإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي.

- **المنهج الوصفي:** بطرح المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي وكذا المتعلقة بالسياسة الزراعية وهذا في الجانب النظري.
- **المنهج التحليلي:** بتحليل مختلف الإحصاءات والمؤشرات المتاحة والمرتبطة بالأمن الغذائي والقطاع الفلاحي في الجزائر لتفعيل العلاقة بينهما وهذا في الجانب التطبيقي.

الإقترابات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الإقتراب المؤسسي وذلك من خلال التوجه لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الحصول على المعلومات اللازمة.

أدبيات الدراسة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي وللإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها فإنه يمكن إبراز أهم الدراسات الزراعية والأمن الغذائي فيما يلي:

الدراسة الأولى: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان: التخصص الإقليمي للأراضي الزراعية كآلية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من إعداد الطالب ناصف محمد، حيث انطلق في دراسته من إشكالية: هل باستطاعة الجزائر ان تقوم بتخفيض عجزها الغذائي وبالتالي المساهمة في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق استغلال أراضيها الزراعية بتخصيصها وفقا لإنتاجيتها في كل إقليم؟، وتوصل من خلال هذه الدراسة أن الجزائر تملك مقومات زراعية جيدة كالأراضي الزراعية، وتنوع المناخ فيها، وشساعة الأراضي التي تنتظر استصلاحها واستغلالها في الزراعة كالأراضي الصحراوية، لكن هناك نقص في المياه، سواء المياه الأمطار وهو ما يجعل أكثر من نصف الأراضي الزراعية يعتمد سقيها على مياه الأمطار، بينما الجزء المتبقي منها يتم سقيه عن طريق الري، وأن باستطاعة عملية التخصيص الإنتاجي للأراضي الزراعية في كل إقليم أن تساهم في رفع كمية الإنتاج في محاصيل العجز الغذائي، كما يمكن لهذه العملية أن تزيد من إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى في الجزائر.

الدراسة الثانية: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بعنوان: دور السياسة في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، من إعداد الطالب حسني علي، وانطلق في دراسته من الإشكالية التالية: كيف تساهم السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وتوصل من خلال هذه الدراسة الى ان السياسة الزراعية لديها أهمية كبيرة في تطوير القطاع الزراعي والنهوض بالأمن الغذائي والاقتصاد القومي، وتطرق أيضا الى أبرز السياسات المسطرة ضمن استراتيجية التنمية الفلاحية والريفية وكذلك تقييم ما أسفرت عنه سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الدراسة الثالثة: مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدم لقسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو بعنوان، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر(2019-2000)، من إعداد الطالبتين مولاي كاهنة ومقراني حسينة، فقد انطلقا في دراستهما من إشكالية، كيف يمكن لدولة الجزائر الوصول الى تحقيق الأمن الغذائي، وماهي الاستراتيجية والسياسات الزراعية المناسبة لتعزيز الأمن الغذائي؟ وتوصل من خلال هذه الدراسة الى نتيجة عامة وهي مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية ضعيفة، بحيث أدت تبعية واضحة سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، وان تحقيق الأمن الغذائي سعيا للوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي يتطلب الأخذ بمبادئ وفلسفة التنمية المستدامة التي تراعي مختلف العناصر.

الدراسة الرابعة: مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية بعنوان تحديات الأمن الغذائي في الجزائر، من إعداد الطالب بن محمد عبد السلام، فقد انطلق في دراسته من إشكالية: ماهي التحديات التي تواجهها الجزائر من أجل تحقيق أمنها الغذائي؟ وتوصل من خلال دراسته الى ان الجزائر تمتلك جميع المقومات الطبيعية من أراضي ومياه وموارد بشرية لتحقيق أمنها الغذائي، وايضا الى ان تحقيق الأمن الغذائي يأتي من خلال إصلاح وتطوير القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار وتفعيل الاستراتيجيات التنموية في القطاع وتطبيقها، وتعد الصناعات الغذائية الزراعة العضوية من الاستراتيجيات التي اثبتت فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي في بعض الدول المتقدمة.

المفاهيم الأساسية:

السياسة: هي عملية عامة تتفاعل فيها قوى وجماعات مختلفة ومتصارعة، وهي ظاهرة توزيع القيم على الأفراد والمواطنين، داخل كل تنظيم سياسي.

الزراعة: ويقصد بها التعامل مع الأرض ومجموعة من العوامل الطبيعية والتقنية لإنتاج واستخراج ما ينفع، وذلك عن طريق الزرع والبذر أو تربية الحيوانات.

السياسة الزراعية: هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي.

الأمن الغذائي: هو قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي، أو عن طريق الاستيراد.

هيكلة البحث:

لغرض الإجابة عن التساؤلات السابقة ومعالجة إشكالية البحث الرئيسية إرتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

حيث جاء الفصل الأول ليعالج الإطار النظري للسياسة الزراعية والأمن الغذائي من خلال مبحثين، ركز المبحث الأول على السياسة الزراعية من تعريفها وأنواعها وأبعادها وكذا اهدافها ومتطلباتها وأهم مؤشراتها، أما المبحث الثاني فركز على الأمن الغذائي من تعريفه ومستوياته وأنواعه وكذا مقوماته وأهم مؤشراته.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان مقومات السياسة الزراعية في الجزائر وقد تم تقسيمه الى مبحثين، تناول المبحث الاول مقومات الزراعة في الجزائر، أما المبحث الثاني تم التطرق لأهم السياسات الزراعية المعتمدة في الجزائر منذ سنة 1962 إلى غاية 2019.

وبالنسية للفصل الثالث فقد كان بعنوان تحديات السياسة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر للفترة من (2019-2021) وقسم هذا الفصل الى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر والذي تم التركيز فيه على خارطة الطريق المعدة من طرف الوزارة الوصية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2020-2024)، وأيضا تم التطرق الى انواع المحاصيل النباتية والحيوانية، وفي المبحث الثاني تم تقييم السياسة الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر للفترة من(2019-2021) وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الزراعية والأمن الغذائي

تمهيد:

تعد السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها الدول لتوجيه أنشطتها في عدة مجالات، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي، وتتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة وهذه الأهداف غالبا ما ترمي الى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي والذي يعد من المفاهيم البالغة الأهمية، والتي تلعب دورا فعالا في الحكم على مدى نجاعة السياسة الزراعية لأي دولة.

ونطرا لما تتسم به الدراسات في العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا بالنسبية وعدم ثبات المتغيرات الموجودة سيتم العمل على تحديد تعريف واضح وشامل لكل من مفهومي السياسة الزراعة والأمن الغذائي على الرغم من تكاثف جهود الباحثين في ضبط هذين المفهومين.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: مدخل نظري للسياسة الزراعية.

المبحث الثاني: مدخل نظري للأمن الغذائي.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الزراعية والأمن الغذائي

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية

للسياسة الزراعية دور مهم في نمو وتطوير القطاع الزراعي من كل الجوانب، وتعد دراسة المفاهيم الأساسية للسياسة الزراعية وتوضيح أولوياتها المدخل الرئيسي لفهم هذا الموضوع ولذلك سنتطرق في هذا المبحث الى كل ما يتعلق بالسياسة الزراعية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية

أولا: مفهوم الزراعة

تعرف الزراعة بمفهومها العام على أنها علم وعملية استغلال الأرض واستثمار مواردها، بتسخير الطاقة البشرية، والحيوانية، والمعرفة العلمية إضافة إلى الوسائل التقنية، كوسيلة للحصول على الغذاء، أما بمفهومها الدقيق حديثا، فهي جميع العمليات التي يقوم بها الفرد والمراحل التي يمر عبرها لإنتاج محاصيل غذائية ذات مصدر نباتي أو حيواني، كالحليب ومشتقاته، واللحوم بأنواعها، والبيض، إضافة إلى محاصيل أخرى ضرورية لحياته اليومية، كالصوف، والجلود. [1]

تعريف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (*F.A.O*): وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، أما التعريف الواسع فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، تضيف صنع المستلزمات الزراعية، وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية. [2]

وتعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة أنها: العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية. [3]

---

[1] إلهام قدور، **السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق -دراسة حالة ولاية قالمة 2000-2012**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة قالمة 8 ماي 1945: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 / 2017)، ص. 36.

[2] سعيدي فواز، كمال وبراهيمي، عبد الرحمان، **قراءة في مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، في الفترة الممتدة ما بين 2010 -2018، دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة عبد الرحمان ابن خلدون، تيارت: ملحقة السوقر، 2018 / 2019)، ص.09.

[3] عبد القادر شويرفات، **السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء الذاتي وإمكانيات التصدير**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018-2019)، ص.3.

وحسب معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية فإن كلمة زراعة مشتقة من كلمتين *ager* أي الحقل أو التربة وكلمة *cluture* تعني العناية أو الرعاية، وعلى ذلك يمكن القول بأن الزراعة هي العناية بالأرض أو حرثها وفلاحتها، هذا هو المفهوم الضيف للزراعة، أما الزراعة في الوقت الحالي وبمفهومها الواسع لا تقتصر على هذا المفهوم فحسب، بل تعدته إلى أمور أخرى نتيجة لتنويع وتجدد نشاط المزارع فأصبح المزارع يقوم بالإضافة الى عمله الأصلي بأعمال أخرى مثل تربية الحيوانات والعناية بالغابات الى جانب صيد الأسماك والحيوانات.[1]

كما ينظر الى العمليات الزراعية على أنها عبارة عن عادات قديمة وخبرات متوارثة من جيل الى جيل، وشيئا فشيئا تقدمت العلوم التي أفادت الزراعة، هذا بالإضافة الى التجارب والبحوث العديدة التي اجريت على الطرق المختلفة للزراعة والتسميد وتغذية الحيوان ومقاومة الآفات وغيرها، الى ان اصبحت الزراعة علما من العلوم بل مجموعة من العلوم والعمليات العلمية المبنية على اساس الملاحظات التي تم اثباتها والتجارب التي كررت مرارا، والتي ساعدت المزارع على انتاج المحاصيل ذات الجودة العالمية بكميات وبصفة مستمرة وبسعر ومجهود وتكاليف معقولة.[2]

أما (*David Harris*) فاقترح تعريف آخر بأن الزراعة هي: "عبارة عن نظم بيئية معدلة من قبل الإنسان، ويحللها من حيث تنوع الأنواع والإنتاجية والاستقرار أو التوازن".[3]

كما تعرف الزراعة على انها الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج ولتحسين نمو النبات والحيوان قصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنتاج.[4]

وعليه يمكننا القول بأن الزراعة هي عملية العناية بالأرض والاهتمام بها، وذلك من خلال استغلال كل المقومات المتاحة، ومن بينها الطبيعة والبشرية والتقنية...وغيرها، من أجل إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وذلك عن طريق عملية الزرع والبذر وتربية الحيوانات من أجل تلبية حاجيات الإنسان.

---

[1] **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية**، حسام الدين جاد الرب، (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011)، "الزراعة"، ص.16.

[2] عبد القادر شويرفات، مرجع سابق، ص. 3.

[3] اليسار نايف الشامي، "أسباب نشوء الزراعة وعلاقتها بالبيئة الجغرافية: دراسة أنثربولوجية"، في: http://wameedalfikr/com، تاريخ الاطلاع على الموقع (2023/03/22).

[4] إلهام قدور، مرجع سابق، ص. 36.

ثانيا: تعريف السياسة الزراعية

تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها وإعدادها في القطاع الزراعي، ويتم التكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة. [1]

وقد تم تعريفها أيضا على أنها عبارة عن خطة محددة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة، [2] وتعرف كذلك على أنها: "مجموعة من الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة، والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم، وتحسين نوعيته، وضمان استمراره". [3] وكذلك يقصد بها مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية، الهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الغذائية لبلد ما، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل.[4]

وكذلك جاء تعريفها على أنها نمط لتخصيص الموارد الأكثر فعالية في السوق في حالة عدم استقرارها قصد تلبية احتياجاتها الغذائية، [5] وتتمثل في مجموعة من الاجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة. [6]

وعليه يمكننا القول ان السياسة الزراعية هي عبارة عن مجوعة من القوانين والإجراءات والبرامج المسطرة من طرف الدولة، والموجهة للقطاع الزراعي خلال فترة زمنية معينة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف.

---

[1] كوثر دبة، **السياسة الزراعية ومعضلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017)، ص.11.

[2] حسني علي، **دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015 / 2016)، ص. 9.

[3] محمد يدو،"دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، م3، ع1، (ماي 2012)،ص. 107.

[4] محمد يدو، المرجع نفسه، ص.107.

[5] علي حسني، نفس المرجع السابق، ص.9.

[6] إيمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة 8 ماي 1945، ك.لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/ 2016)، ص. 10.

المطلب الثاني: أنواع السياسة الزراعية

تتولى مختلف الدول في العالم المعاصر بناء سياسة زراعية معينة، وذلك وفقا للأهداف التي تحددها الدولة من أجل حل المشاكل المتعلقة بالقطاع الزراعي، ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية إلى ثلاث مجموعات:

1. سياسة التوجيه الزراعي: وتسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت من هدف رئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

2. سياسة الإصلاح الزراعي: ولقد طبقت في بعض البلدان كآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كإسبانيا، وإيطاليا، قد كانت منطلقاتها تحدد في:

- ❖ تحديد الملكية بسقف أعلى ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
- ❖ توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أرض.
- ❖ فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.
- ❖ في الغالب فإن الهدف الاقتصادي (له أهداف سياسية واجتماعية من الإصلاحات تتجلى في كسب تأييد الفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان) من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنجاز القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فاعلية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة على أساس أن تحديد الملكية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجال الصناعة.

ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت جراء هذه الإصلاحات، إلا أنها في كل الحالات لم تقارب النتائج التي حققتها سياسة التوجيه الزراعي، ولعل السبب في ذلك سياسة الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة، وتتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

3. **سياسة الثورة الزراعية:** قبل كل شيء ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي، فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، فإن الثورة تعني التغيير الجذري لكل الأشكال والصور السائدة من قبل.

وطبقت سياسة الثورة بالدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض للشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، غير أنها عرفت الفشل في معظمها، نظرا إلى تغلب الجانب السياسي على الضروريات الاقتصادية وعوامل أخرى، ومهما كانت السياسة الزراعية فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي. [1]

المطلب الثالث: متطلبات ومضامين السياسة الزراعية

أولا: متطلبات نجاح السياسة الزراعية

لكي تكون السياسة الزراعية ناجحة وفعالة وتحقق أهداف معينة فلابد من توفر مجموعة من المتطلبات للوصول إلى هذه الأهداف منها:

1. يجب أن تكون السياسات الزراعية متناسقة ومترابطة مع بقية السياسات الأخرى التي ترسمها الدولة.
2. السياسات الزراعية يجب أن تكون منبثقة وصادرة من الهيئات الرسمية للدولة.
3. ألا تكون خارجة عن الإمكانيات والوسائل التي تحتويها الدولة.
4. أن تسعى السياسة الزراعية إلى تحقيق المنافع الاقتصادية بالنسبة للمنتجين والمستهلكين للبلد بشكل عادل.
5. أن تأخذ بعين الاعتبار عند رسمها التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتقنية، والسياسية، للبلد وللبلدان ذات الصلة لتمكين هذه السياسة من منافسة البلد زراعيا مع البلدان الأخرى.
6. أن يتم متابعة وتطبيق السياسة الزراعية من طرف الجهات العليا للبلد. [2]

ثانيا: مضامين السياسة الزراعية

للسياسات الزراعية عدة أشكال من بينها، السياسات السعرية، والسياسات التسويقية، والسياسات الهيكلية. وكل هذه السياسات متكاملة وتتفاعل مع بعضها البعض، فمنها من تتعلق بالتمويل، وأخرى تتعلق بالأسعار والضرائب، كما يتعلق بعضها الأخر البحث العلمي والإرشاد، ... إلخ.

---

[1] علي حسني، مرجع سابق، ص.11.

[2] محمد بدوي حسين، "واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق"، **مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية**، م 26، ع 117، (29 فبراير 2020)، ص. 330.

1. السياسات السعرية الزراعية: ويقصد بها مجموع الاجراءات، القرارات، والقوانين، التي تؤدي الى تكوين هيكل الاسعار في شتى المجالات الانتاجية والاستهلاكية، فهي تؤثر في كل من الانتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم في مستوى المعيشة، وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي، حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المهمة، ومستوى الاكتفاء الذاتي، والمستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الاجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الفلاحة.

ويعتبر التدخل في تحديد الاسعار الزراعية، من أكثر ادوات السياسة الفلاحية فعالية على المدى القصير، من أجل التأثير في القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الزراعيين، واقتصاديات المناطق الريفية، علما ان السياسة السعرية الزراعية، تأخذ عدة أشكال عند التطبيق، تختلف تبعا لخصوصيات كل دولة واقتصادياتها، حيث تؤدي التقلبات الكبيرة في الأسعار لعدم استقرار الإنتاج الزراعي، إضافة لعدم استقرار دخول المنتجين الزراعيين، وإمكانية التأثير سلبيا في الاستثمارات الزراعية. [1]

للسياسة السعرية الزراعية مجموعة من الأهداف تختلف من دولة لأخرى، ومن مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي لأخرى، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

1. تهدف إلى المحافظة على قيمة الدخل الخاص للمزارعين، وذلك من خلال سهرها على عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار، وكذلك تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

2. الحفاظ على مستويات معيشة مقبولة، وفقا للدخول المتاحة.

3. تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار.

4. تحقيق الترابط والتكامل، بين الفلاحة والقطاعات الاقتصادية الاخرى. [2]

وهناك مجموعة من الإجراءات والوسائل لتنفيذ السياسة السعرية:

❖ تحديد سعر ثابت للمنتوج مع ضمان أسعار في متناول الجميع، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد أسعار المنتوج مسبقا، وربما تضع حدا أدنى لضمان حصول الفلاح على السعر المرجعي،

---

[1] يوسف صاحب، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة: مواد غذائية أساسية للفترة ما بين 2000 - 2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص.24.

[2] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007 / 2008)، ص85.

وتستلزم سياسة ضمان الحد الأدنى، إمكانية أن تشتري الدولة الكميات التي يعرضها الفلاح في السوق، والتي لا يستطيع بيعها عن سعر أعلى من سعر السوق الذي تحدده الدولة.

- ❖ تحديد أسعار إجبارية للمنتوج، وتكون هذه الأسعار محددة ومعلومة مسبقا، والدولة هي التي تقوم (بتنفيذ أو بتحديد) هذه الأسعار.
- ❖ تحديد أسعار في متناول المستهلك، بهدف تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين.
- ❖ إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، وذلك للتشجيع على زيادة الإنتاج. [1]

2. السياسات التسويقية: يعتبر التسويق الزراعي، كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل، وتخزين، ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي أو الأجنبي.

ومن المعروف أن المستهلك يسعى في أغلب الأحيان إلى الحصول على سلعة زراعية أو غذائية، ذات قيمة ونوعية عالية من جهة، وبأسعار معقولة من جهة أخرى، بينما يسعى المزارعون والوسطاء الى بيع السلع بأعلى الاسعار، وتحقيق أكبر قدر من الربح، بذلك يكون دور التسويق الزراعي منصبا على تنظيم وتسهيل كافة الأنشطة المؤدية الى إيجاد حالة من التوازن بين مصالح أطراف عملية التبادل الزراعية، سواء المزارعين والوسطاء او المستهلكين. [2]

ويقوم بالمهام التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل: المشروعات التجارية المستقلة، والتعاونيات الزراعية، والمشروعات التي تقوم بالتصنيع والبيع بالتجزئة، ومجالس التسويق الحكومية، وكذلك الشركات عابرة للقارات. وللسياسة التسويقية مجموعة من الأهداف المسطرة تتمثل فيما يلي:

1. ضمان الاستقلال الوطني، وذلك من خلال تنويع الإنتاج ورفع نسب الاكتفاء الذاتي.

2. رفع مستوى الرفاه القومي، من خلال زيادة الناتج الإجمالي الحقيقي، ويأتي ذلك بتشجيع التنمية التكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين كفاءة رأس المال وتطويره.

3. تحقيق العدالة الإجمالية من خلال تحقيق استقرار الأسعار الزراعية وتوجيه التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل. [3]

3. السياسات التمويلية: يمثل التمويل الزراعي حجر الزاوية في أي تنمية زراعية ناجحة، ذلك انه يساهم بقوة في استغلال الموارد الزراعية المتاحة ميدانيا وبالتالي تجسيد التنمية، وتستخدم

---

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص. 87.

[2] يوسف صاحب، مرجع السابق، ص. 26.

[3] فوزية غربي، مرجع السابق، ص. 89.

القروض الزراعية في تمويل واقتناء مختلف المعدات والادوات الزراعية، البذور والسلالات المحسنة، المبيدات والأعلاف ...وغيرها، ويمتد التمويل إلى عملية التسويق الداخلي ودعم التصدير.

كما تعتبر السياسة التمويلية من أهم السياسات المتصلة بتحسين إنتاجية القطاع، وزيادة إنتاجه واستقراره، ذلك أنها الموجه الأساسي للأنشطة الاستثمارية الزراعية، وتتوقف كفاءة عمليات التمويل المصرفي الزراعي على عاملين مهمين، العامل الاول يتمثل في طبيعة الجهاز المصرفي وسعة انتشاره في القطاع الزراعي، والعامل الثاني يتمثل في طبيعة استخدام رأس المال التمويلي في العمليات الزراعية، وعموما تهدف هذه السياسة إلى:

- ❖ تخفيف عقبات نمو الناتج الزراعي والمتعلقة بنقص التمويل، وزيادة وتيرة تبني المزارعين للتكنولوجيا الحديثة.
- ❖ مساعدة صغار المزارعين على سد الفجوة الموسمية من السيولة (تفضل البنوك منح قروض متوسطة وطويلة الأجل).
- ❖ استخدام القروض الزراعية لتحقيق أهداف المساواة على مستوى الريف، أو بين الريف والمدينة أو بين مختلف المناطق. [1]

السياسات الإنتاجية: لا وجود لسياسات أو استراتيجيات تسعيرية أو تسويقية أو تمويلية ولا غيرها إذا لم يكن هنالك سياسة إنتاجية واضحة وواعدة يتم على اساس انتاجها التفكير في الاسعار أو التسويق أو التمويل، وتحتوي السياسات الإنتاجية على عدة أصناف أو أنواع تعددت كلها، فيما توحدت أهدافها، وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج الزراعي لتلبية الحاجة المتزايد إليه، فاعتمدت بعض الدول على التوسع في الأراضي وزيادة المساحة المزروعة منها كمدخل لزيادة الإنتاج. [2]

---

[1] محمد هبول، **السياسات الزراعية واشكالية الامن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة ما بين 2000-2016**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/ 2020)، ص. 25.

[2] عبد القادر شويرفات، مرجع سابق، ص. 28.

المطلب الرابع: أهداف السياسة الزراعية

للسياسة الزراعية مجموعة من الأهداف المسطرة من أجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية، وتنقسم هذه الأهداف إلى مجموعتين: أهداف قومية أو وطنية وتحقق على مستوى الاقتصاد الوطني، وأهداف قطاعية وتتحقق على مستوى القطاع الزراعي فقط.

أولا: الأهداف الدولية لسياسات الزراعية: تختلف السياسة الزراعية من دولة إلى أخرى، وكل دولة لها أهداف وطنية تتحقق على مستوى الاقتصاد ككل، ومن أهم هذه الأهداف نجد ما يلي:

1) **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** ترى الحكومة ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من سلعة هامة مثل القمح حتى تؤمن لنفسها من خطر انقطاع إمدادات هذه السلعة في أوقات الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية، وحتى تحمي نفسها على المدى الطويل من خطر احتكار الموردين لهذه السلعة الهامة في حياة الشعوب، وإن تحقيق هدف اقتصادي معين حتى لو كان على حساب التضحية بأهداف أخرى يعتبر عملية سياسية في المقام الأول، تفرضها إيديولوجية المجتمع، والقوى السياسية الفاعلة فيه، والتي يفترض أنها تعكس المصالح العليا لهذا المجتمع.[1]

2) **ارتفاع حجم الصادرات:** من أهداف السياسة الزراعية زيادة كمية السلع الزراعية التي تصدرها إلى خارج البلد، وينعكس هذا على توفير الاموال اللازمة لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يستلزم دراسة قوة العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات، ومدى التنافس بين المنتجات الزراعية الوطنية والأجنبية، ومن ثم التركيز على إنتاج هذه المحاصيل التي تتميز بميزة نسبية تصديرية ؟.

3) **عدالة التوزيع:** إن عدالة توزيع الدخول هو هدف اجتماعي من أهداف السياسة الزراعية، وذلك من خلال محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد، وتعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

ثانيا: الأهداف القطاعية للسياسات الزراعية: إن السياسة الزراعية تسعى بمختلف أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف قطاعية تنطلق بالقطاع الزراعي فقط دون غيره من قطاعات الاقتصاد الوطني ومن أهم هذه الأهداف نجد ما يلي:

[1] وردة مرسي، مرجع سابق، ص. 6.

1) تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين : تهدف السياسة الزراعية في الدول الرأسمالية إلى محاولة الاستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين، حيث تقوم الحكومة في السنوات التي يكون فيها فائض في الإنتاج بشراء المنتجات الزراعية وعلى الأخص التي يمكن تخزينها، وذلك حتى لا تنخفض أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين بدرجة كبيرة، فعندما يظهر فائض الطلب على تلك المنتجات فيتم إعادة عرضها في الأسواق حتى لا ترتفع الأسعار، وتسعى الحكومة من وراء ذلك إلى محاولة تحقيق قدر من الاستقرار في دخول المزارعين.

2) حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية: في بعض الدول الرأسمالية تهدف السياسة الزراعية لحماية المزارعين من المنافسة الأجنبية التي قد يتعرض لها الفلاحين المحليين عندما يتم إغراق السوق المحلي بالمحاصيل الزراعية الأجنبية، وبيعها بسعر أقل من سعر المحاصيل المحلية، وتقوم الحكومة بفرض رسوم جمركية على السلع الأجنبية، أو وضع قيود على استيرادها حتى تقلل من تدفقها إلى الداخل، أو تمنع دخولها مباشرة وذلك عندما يكون الإنتاج المحلي قادرا على سد الاحتياجات المحلية.

3) تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الزراعية: حيث تسعى السياسة الزراعية لمحاولة تحقيق تخصيص الأراضي الزراعية النادرة على أوجه استخداماتها المختلفة أفضل تخصيص، وتصل إلى وضع التخصيص الأمثل للموارد الزراعية عندما يتم توزيعها على استخداماتها المختلفة في أنواع الإنتاج الزراعي المختلفة.[1]

المطلب الخامس: مؤشرات ومعايير تحليل السياسة الزراعية

كل سياسة زراعية معتمدة من طرف أي دولة تهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة كما تطرقنا سابقا، ولتحليل مدى نجاعة هذه السياسات الموضوعة يتطلب استخدام مجموعة من المعايير أو المؤشرات ومن أهمها:

1. معدل النمو: من خلال معدل النمو نقيس نمو الناتج الزراعي من فترة لأخرى سواء بالنسبة لمنتج معين، أو حسب منطقة معينة، ويتم حساب معدل النمو الزراعي السنوي كالتالي: 100 × (قيمة الإنتاج الزراعي في السنة المقارنة ÷ قيمة الإنتاج الزراعي في السنة الأساس) = معدل النمو الزراعي السنوي.[2]

---

[1] بابا عبد القادر، عدة عابد، "السياسة الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية"، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، م.03، ع. 04، (جوان 2017) ص ص. 76. 78.

[2] علي حسني، مرجع سابق، ص. 14.

2. حجم الاستثمار الزراعي: إن زيادة وتطوير الاستثمار الزراعي بشقيه العام والخاص يعتبر من بين الأهداف الرئيسية لأي سياسة زراعية نظرا لدوره الكبير في زيادة معدلات نمو القطاع الزراعي وتحسين أدائه.

3. إدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة: إن المكننة الحديثة والمتطورة بالإضافة إلى البحث والإرشاد الفلاحي المبني على القواعد العلمية الحديثة يؤديان إلى زيادة المردودية الإنتاجية.

4. الائتمان الزراعي: يعتبر الائتمان الزراعي محددا رئيسيا وهاما في تمويل العمليات الإنتاجية أو التسويقية وغيرها، وبالتالي فمعرفة حجم الائتمان الزراعي وهيكلته ووجهته حسب المناطق أو حسب المحاصيل بالإضافة إلى مدى سهولة تحصيله من طرف الفئات المعنية يعتبر مؤشرا محفزا لتفعيل أداء السياسة الزراعية.

5. مؤشر آليات تسيير المخاطر: نظرا لعدم مرونة الطلب على غذاء خاصة بالنسبة للمنتجات الأساسية، يضاف إلى ذلك التذبذبات الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها سوق المنتجات الزراعية سواء بسبب التقلبات المناخية أو الظروف السياسية أو الأمنية أو حتى الاقتصادية، وهنا يأتي دور مؤسسات التأمين الزراعي لمواجهة الآثار السلبية للعوائق المذكورة مسبقا، وبالتالي فكلما توفرت آليات تأمين هذه المخاطر كلما قللت من تذبذبات سوق المنتجات الزراعية.

6. مؤشر التركيبة الاجمالية للمحاصيل وأوزانها النسبية: إن معرفة التركيبة الإجمالية لمختلف المنتجات الزراعية من سنة لأخرى تعتبر مؤشرا هاما لمعرفة مدى نجاح السياسات الزراعية الموضوعة في تحقيق الأهداف المحددة خاصة ما تعلق الأمر بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، والضرورية كالحبوب، والألبان، والزيوت. [1]

[1] محمد شريفي، "السياسة الزراعية في الجزائر وتحديات التبعية الغذائية"، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، م8، ع 09، (ديسمبر 2013)، ص. 98.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للأمن الغذائي

هناك العديد من المحاولات لتحديد مفهوم الأمن الغذائي وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في حياة الفرد والمجتمع على المستوى العالمي والإقليمي، الأمر الذي أدى الى تعدد وتنوع تعريفات الأمن الغذائي حيث أن كل باحث تناوله وفقا لاتجاهات ورؤى معينة، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

أولا: تعريف الأمن الغذائي: يقصد بالأمن الغذائي توفير الوسائل والإمكانيات لحصول كل الأفراد على غذاء كافي يحقق رغبات المستهلك وقدرته على ممارسة حياة نشطة وصحية، [1] كما عرف بأنه: " قدرة جميع الناس وفي كل الأوقات الحصول على الغذاء كافي، آمن، ومغذي لتلبية احتياجاتهم من أجل التمتع بنمط حياة صحي ونشط. [2]

إذ عرفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (*FAO*) بأنه: توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة. [3] وعرفته منظمة الصحة العالمية (*WHO*) على أنه: الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا، وموثوقا به وصحيا، وملائما للاستهلاك، فالأمن الغذائي مرتبط بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك، وعرفته وزارة الزراعة الأمريكية بأنه: السبل المسيرة للناس كافة في الحصول على الكمية الكافية من الغذاء وفي الأوقات كافة بما فيه تعزيز أنشطة الإنسان وديمومة صحته. [4]

كما عرفه البنك الدولي (*BIRD*) بأنه: إمكانية الحصول على كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر

---

[1] أبو بكر عبد الله سليمان الطيب، "الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني**، م 2، ع 2، (ماي 2009)، ص. 120.

[2] هاجر خلافة، "الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"، **دفاتر المستقبل**، م 2، ع 1، (جوان 2015)، ص. 12.

[3] الغوث ولد الطالب جدو، محاضرة بعنوان: **أهم تحديات الأمن الغذائي العربي، التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، (13، 14 ديسمبر 2019)، ص. 05.

[4] عبد الكريم الطيف، ومروان بوزيد، "تحدي الأمن الغذائي في البلدان العربية بين جهود تقليص الفجوة الغذائية وارتفاع الأسعار العالمية"، **أبعاد اقتصادية**، م 6، ع 1، (جوان 2016)، ص ص. 14، 146.

بنظمه التسويقية والتجارية، قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات حتى في أوقات الأزمات. [1]

وقد عرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية (*AOAD*) بأنه: "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم وإمكانياتهم المادية. [2]

وقد تناول مؤتمر روما 2009 والذي عنوانه "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009"، تعريف الأمن الغذائي بأنه يتحقق عندما يحصل جميع الأفراد، وفي جميع الأوقات على الغذاء الكافي لكي يمارسوا حياة نشيطة وصحية. [3] والتعريف الأكثر تداولا للأمن الغذائي هو: "قدرة الدولة على توفير احتياجات التغذية الإنسانية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام". [4]

ونستنتج من خلال ما سبق أن الأمن الغذائي هو عبارة عن قدرة أي بلد على توفير الغذاء الكافي للأفراد، لتلبية احتياجاتهم الغذائية، ولممارسة نشاطاتهم بصحة جيدة، وتختلف سبل تحقيقه من دولة إلى أخرى إما بالاعتماد على الانتاج المحلي أو على الاستيراد. عندما لا يكون الانتاج المحلي كافي ولا يلبي الحاجات الاساسية للمواطنين.

ثانيا: مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي: هناك بعض المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي والتي يعتبرها البعض أنها مشابهة له ومن بينها ما يلي:

1) الاكتفاء الذاتي: وهو قدرة أي بلد على توفير الحاجات الأساسية لسكانها بالاعتماد على مواردها وإمكانياتها الخاصة، لإنتاج المواد الغذائية محليا دون اللجوء الى الخارج، ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي وفق العلاقة التالية: **100 × المتاح من الغذاء ÷ الإنتاج الوطني = الاكتفاء الذاتي.** ومن خلال هذا نستنتج أن مفهوم الاكتفاء الذاتي أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول الى التخلي عن

---

[1] خير الدين تواتي، **الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات**، مذكرة غير منشورة، (جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018 / 2019)، ص. 14.

[2] هاجر خلافة، مرجع سابق، ص. 12.

[3] هاجر خلافة، المرجعه نفسه ، نفس الصحفة .

[4] حسين جنوحات، "إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 4، ع 2، (ديسمبر2017)، ص. 51.

عملية الاستيراد، في حين يسعى الثاني الى قياس قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم لمواطنيها عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد. [1]

2) الفجوة الغذائية: تعبر الفجوة الغذائية على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي وتقيس مدى تفاقم المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي احتياجات الأفراد من المنتجات الغذائية المختلفة، وبين إجمالي المنتج منها محليا. وكلما زاد هذا الفرق دل على عجز الاقتصاد عن الوفاء باحتياجات الغذاء، وهذا يعني تراجع أوضاع الأمن الغذائي ويؤمن ذلك العجز عن طريق الاستيراد من الخارج. ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

الانتاج الغذائي المحلي – الاستهلاك الغذائي = الفجوة الغذائية. وهناك نوعين للفجوة الغذائية:

2. 1) الفجوة الغذائية الظاهرية: وهي تمثل القيمة الصافية التي يتم استيرادها لسد احتياجات البلد من الغذاء.

2.2) الفجوة الغذائية الحقيقية أو المعيارية: وهي تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا، فهي تمثل الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية، والسعرات الحرارية الفعلية. [2]

3) التبعية الغذائية: وتعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة تعرض السكان إلى نقص في التغذية قد تؤدي إلى انتشار الأمراض نتيجة سوء التغذية. [3]

ثالثا: مستويات الأمن الغذائي: هناك نوعين من الأمن الغذائي، أمن غذائي مطلق، وأمن غذائي نسبي.

1) الأمن الغذائي المطلق: يتحقق الأمن الغذائي المطلق لما تتمكن الدولة من إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية محليا لتوفير الغذاء الذي يضمن لسكان هذا البلد الحصول على احتياجاتهم الغذائية، وهذا من خلال استغلال كافة الموارد المحلية وتشغيلها تشغيلا تاما أمثلا، ومضمون الأمن الغذائي المطلق هو نفسه مضمون الاكتفاء الذاتي الغذائي.

---

[1] مبارك جناد، "اشكالية الامن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، م14، ع1، (بدون شهر،2023)، ص. 336.

[2] مباركة جناد، مرجع سابق، ص. 435.

[3] خير الدين تواتي، مرجع سابق، ص. 20.

2) الأمن الغذائي النسبي: يتحقق الامن الغذائي لما تعتمد الدولة على مواردها المالية لاستيراد الغذاء الكافي الذي يضمن لسكانها الحصول على احتياجاتهم الغذائية، وقد يكون الاعتماد على الاستيراد في توفير الغذاء إما بشكل كبير جدا، أي ان استيراد الغذاء يفوق الانتاج المحلي للغذاء، او يكون الاعتماد على الاستيراد بشكل طفيف من اجل سد العجز المنخفض في الانتاج المحلي للغذاء. [1]

المطلب الثاني: شروط وأبعاد توافر الأمن الغذائي

أولا: شروط توافر الأمن الغذائي: هناك العديد من الشروط التي يجب توافرها في الأمن الغذائي لأي دولة ومن أهمها ما يلي:

1: المساحة الوافرة : إن توفر المساحات الصالحة للزراعة يساعد على زيادة المحاصيل الزراعية التي ترفع من مستويات الغذاء داخل الدولة الواحدة، مما يؤدي إلى إشباع حاجة المواطنين من الغذاء ويزيد من صادرات السلع الغذائية ويقلل من وارداتها، حيث تذهب العديد من تقارير المنظمة العالمية للغذاء (FAO) إلى التأكيد على استثمار الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب كافة في السودان وحده لأمكن إنتاج 96 مليون طن منها، وعندها سيحقق الوطن العربي فائض يصل إلى 7 ملايين طن من الحبوب سنويا، وبذلك سيتجاوز نصيب الفرد العربي من الحبوب نظيره الأمريكي، حيث إن 80 % من أراضي الدول العربية تقع في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة.

2: الموارد المائية: تعتبر المياه أحد العوامل الأساسية لإنتاج الغذاء، فالماء هو سر هذه الحياة فأين يوجد الماء توجد الحياة، ولذا يجب المحافظة على المياه من خلال اتباع استراتيجية فعالة كإقامة السدود السطحية لحصد مياه الأمطار في المواسم المائية واستخدامها في سنوات الجفاف، بالإضافة إلى تقوية البنى المؤسساتية لإدارة المياه من خلال إعداد البحوث والدراسات لترشيد استخدام المياه لزيادة المردود الاقتصادي.

3: رؤوس الأموال: إن زيادة الطاقة الإنتاجية من المواد الغذائية تتوقف على توفر الاستثمارات اللازمة لتمويل عملية التنمية الزراعية، فبدونها يتعذر وضع المواد الزراعية المتاحة موضع الاستثمار الأمثل، ولذلك يجب العمل على توفير الاستثمارات اللازمة لتأمين مدخلات الإنتاج الزراعي من مكننة اسمدة وبذور، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية من الطرق ووسائل النقل المختلفة.

---

[1] محمد ناصف، **التخصيص الاقليمي للأراضي الزراعية كألية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018/ 2019)، ص. 5.

4: غياب إرادة النخب الحاكمة في تجاوز نقص الغذاء: نجد أن النخبة الحاكمة تقف عاجزة عن وضع استراتيجية واضحة وكفيلة للقضاء على مشكلة نقص الغذاء، حيث تعاني معظم شعوب الدول العربية من نقص كبير في الغذاء الذي من المفروض أن يشكل أولوية الدولة، وذلك يرجع بالأساس إلى عدم وجود إرادة حقيقية في التعامل مع هذه المشكلة بجدية لعدم كفاءة النخبة من جهة، وتكامل في التعامل مع الموضوع من جهة أخرى.[1]

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي: هناك مجموعة من الأبعاد التي تؤثر وترتبط مع الأمن الغذائي وتتمثل فيما يلي:

1: البعد الديمغرافي: يؤثر البعد الديموغرافي على الأمن الغذائي من خلال الجانبين وهما:

- ❖ أن الإنسان هو المكلف بتوفير غذائه بالاعتماد على الأساليب والطرق التي طورها منذ وجوده الاجتماعي، وذلك لضمان بقائه واستمراره في الحياة.
- ❖ وكذلك أن الإنسان هو الذي يقوم بإنتاج السلع التي يحتاج إليها ويعمل على حسن تسييرها حتى يتمكن من تحقيق الأمن الغذائي بكفاءة عالية.

2: البعد الاقتصادي: هناك علاقة بين الأمن الغذائي والعنصر الاقتصادي، وذلك من خلال تكثيف الإنتاج الفلاحي وزيادته لتلبية كافة احتياجات المواطنين، ولتحقيق هذا الهدف يجب توفر كل العناصر العملية الاقتصادية والمتمثلة في رأس المال واليد العاملة والأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى العنصر البشري الذي يستطيع تنظيم هذه العناصر من أجل الحصول على إنتاج وفير وجودة غذائية عالية وهذا ما يعرف الآن في استراتيجيات الدول بالسياسة العامة الناجعة.

3: البعد السياسي: تسعى الدولة لتأمين الغذاء لكافة أفراد المجتمع من خلال إصدارها لجملة من القرارات اللازمة لتجسيد إرادتها المسؤولة لتحقيق الأمن الغذائي، ومساهمتها الفعالة في دعم القطاع الفلاحي وإزالة كل العقبات والمشاكل التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة، كما أن دور الدولة لا ينحصر فقط في عملية إصدار قرارات وترصيد الأموال للقطاع الفلاحي، بل أيضا إلى تخطيط نشاطات هذا القطاع وتنظيميه حتى تتمكن من تأمين احتياجات الأفراد الأساسية.

4: البعد الثقافي: أثبتت دراسات عديدة في مجال علم الإنسان أن ثقافة أي شعب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من

[1] هاجر خلافة، مرجع سابق، ص ص. 19، 20.

القداسة، إضافة إلى أن الإنسان أوجد أشكال كثيرة للتأمين الغذائي كل من حسب البيئة التي يعيش فيها ومعطيات الموقع الجغرافي، وقد عرف سكان القطب الشمالي الإسكيمو "التجميد" سكان الجبال "التقديد" وسكان التلال "التمر" وهي تعتبر نوع من مشاركة الإنسان في تجسيد الأمن الغذائي. [1]

5: البعد الزمني: يتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم مع الظروف الاقتصادية للبلد، ويتفاوت من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الإنسان الغذائية وكذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم فيه إشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق المتبعة لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية، بالإضافة إلى الظروف الداخلية للبلد التي تؤثر في مدى تمكن الفرد من حيازة أو اقتناء السلع الغذائية، فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير للمستهلكين الغذاء المطلوب دون الأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء سواء تعلق الأمر بتوفر على حساب زيادة عبئ ثقيل على ميزانية الدولة.

6: البعد الاجتماعي: إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجد إنه يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات، وضمان مستقبل آمن من الاضطرابات والتقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة المجتمع، ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة في المنظمات العالمية، لذا فعلى المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده، فإذا كانت المجتمعات تعاني من عجز الغذاء نتيجة وجود فجوة بين العرض والطلب فيؤدي ذلك إلى التأثير على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم الاجتماعية ويتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي، وهذا له بالغ الأثر على الجهود التنمية بمختلف أنواعها ، ومن بين هذه المخاطر نجد:

- ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤدي إلى انخفاض المداخيل خصوصا المزارعين، لأن مداخيلهم تنخفض بنسبة كبيرة عن الشرائح الاجتماعية الأخرى.
- تفشي البطالة وما ينجر عنها من آفات أخرى، كما هو الحال في النزوح الريفي والبحث عن العمل في القطاعات الغير زراعية مما يؤثر على العمالة الزراعية وتدني أعداد العاملين بهذا القطاع. [2]

[1] حسين جنوحات، مرجع سابق، ص ص.52، 53.

[2] وردة مرسي، مرجع سابق، ص. 12.

المطلب الثالث: مقومات الأمن الغذائي

هناك العديد من المقومات الأساسية للأمن الغذائي نذكر أهمها:

أولا: الأمن المائي: تعتبر المياه من العوامل الأساسية التي تساعد على توفير الغذاء للدول، وتعد قضية سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، إذ تسعى دول العالم للعمل بكل قوة السيطرة على مصادر المياه، بالإضافة إلى الأراضي الصالحة للزراعة بهدف إنتاج الغذاء اللازم، وتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين.

وهناك علاقة تربط بين الأمن الغذائي والأمن المائي اللذان يعتبران من أولويات الأمن القومي للدول باختلاف مكانتها أو مواقعها، ولا يمكن الفصل بينهما تماما، وعند الحديث عن الأمن الغذائي والأمن المائي فإن هناك إشارة إلى منظومة بيئية كاملة تحتاج إلى الدراسة والتحليل لتحديد أفضل الأساليب لإدارة ما هو متاح بأفضل السبل.

ثانيا: الأراضي الصالحة للزراعة: تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المقومات الأساسية والمهمة في المشاريع والقطاعات الزراعية والفلاحية فكلما كانت الأراضي الصالحة للزراعة بكثرة كلما كانت منتجات بكثرة ومتنوعة، وفي حالة ندرتها يجب العمل على سياسات ومشاريع من أجل استصلاح الأراضي، مع التشدد والحزم في مكافحة التصحر، وحماية الغابات والمحميات والعمل على استثمار الأراضي الزراعية والمتوفرة للزراعية.

ثالثا: الثروة الحيوانية: إن الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من المواد الغذائية (اللحوم، والألبان، وغيرها) وبالتالي فهناك ضرورة للتعميق في مسائل تربية الحيوانات والحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي، وعلى صعيد الثروة البحرية من الاسماك والمنتجات البحرية عبر السعي لزيادة الثروة السمكية والبحرية، لهذا تعد الثروة الحيوانية مهمة للأسباب التالية:

1. توفير الحاجات الغذائية للإنسان.
2. وزيادة الدخل القومي للعديد من الدول.
3. والمساهمة في تنشيط القطاع الصناعي.
4. تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات، فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتوجات الحيوانية. [1]

[1] بسمة حجام، **العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980 -2016)**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2019/ 2020)، ص. 8.

رابعا: وفرة السلع الغذائية: ويعني توفير السلع الغذائية بحيث ينصب الاهتمام على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية.

خامسا: جودة السلع الغذائية في السوق بشكل دائم: بعد توفر السلع الغذائية تأتي مرحلة النظر من طرف الدولة إلى الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل.

سادسا: أسعار السلع في متناول المواطن: يقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، وهذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا، أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع الى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي. [1]

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل نذكر منها:

أولا: العوامل الديمغرافية: يعتبر أن تزيد السكاني العامل الأساسي في تفاقم مشكلة الغذاء، إذا يشهد حجم السكان تسارع عن ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، هذا ما يؤدي إلى اختلال مستوى العرض والطلب على الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، مما يؤدي إلى تراجع أداء انقطاع الزراعي في هذه المناطق من جهة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة الأخرى.

ثانيا: العوامل الطبيعية: هناك مجموعة من العوامل الطبيعية التي تؤدي إلى ضعف الإنتاج الزراعي وعدم إشباع الحاجات الغذائية للأفراد من أهمها:

1. انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.
2. اعتماد أغلب الزراعات هذا العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.
3. عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية الزراعة المروية.
4. دور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة، والذي له أثرا كبيرا في حدوث أزمة غذائية.

---

[1] مروة مزوز، **الأمن الغذائي في الجزائر بين (2008 -2017)**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2019/ 2020)، ص. 15.

5. التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة. [1]

ثالثا: العوامل التكنولوجية: تساعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة على تحسين جلب الماء والتربة الزراعية، وقد عرفتها منظمة (FAO) على أنها تقنية تستخدم كائنا حيا لتصنع منتج أو تعديله وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات وتطوير كائنات مجهرية وتوجيه استخدامات نوعية ومحددة.

ونلاحظ أن الدول التي تعاني من إعدام الأمن الغذائي لها محدودية في تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما يساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية. [2]

رابعا: العوامل السياسية: إن تدهور الأوضاع السياسية لأي دولة يؤثر بشكل كبير على الوضع الغذائي لتلك الدولة، فمثلا السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية، إلى أن الحرب الأهلية في جنوبها وتقسيمها استنزفت الكثير منها وأبعدتها عن التفكير في التنمية الزراعية.

خامسا: العوامل المناخية: إن التقلبات الجوية قد تؤثر على العملية الإنتاجية حيث أن الإنتاج الزراعي في أي دولة مرتبط بالظروف الجوية السائدة في تلك الدولة من أمطار ورياح وحرارة، وقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي خاصة بسبب الاحتباس الحراري، لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية يكون لها تأثير سلبي على تحقيق الأمن الغذائي، كمثال على ذلك أستراليا لما شهدت فيضانات كبيرة أدى ذلك إلى إتلاف محاصيلها الزراعية وبالتالي انخفاض الناتج الزراعي ولكونها من الدول الكبرى المصدرة فإن ذلك أدى إلى تراجع العرض العالمي وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية مما يؤثر على استقرار الدول التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق أمنها الغذائي.

سادسا: صناعة الوقود الحيوي: تعتبر الطاقة الأحفورية التقليدية الشكل المهيمن منذ عقود على مصادر الطاقة في العالم، والتي تستخرج من النفط كمصدر رئيسي لها إضافة إلى الفحم والغاز، ونتيجة لأسباب عديدة كارتفاع أسعار النفط والانبعاثات السامة من الوقود الأحفوري على البيئة والمناخ، فقد توجه الاهتمام بالطاقة نحو بديل آخر متمثلا في الطاقة الحيوية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الزراعية، فزيادة توجيه المواد الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي يؤدي إلى انخفاض

---

[1] رزيقة غراب، "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، م 8، ع 13، (جوان 2015)، ص ص.57، 58.

[2] وردة مرسي، مرجع سابق، ص. 16.

المعروض منها للحاجات الغذائية، وهو ما يؤدي إلى رفع أسعارها في السوق العالمية ، وكذلك نقص الغذاء للعديد من الأفراد ذوي الدخل المنخفض بحيث يمثل الإنفاق على الغذاء النسبة الأكبر من دخولهم.

سابعا: العوامل المادية والمالية: يرتبط الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بتوافر الموارد المادية والمالية والمائية، ومن خلال هذا فإن الدول التي تعطي أهمية استراتيجية للقطاع الزراعي فإنها توفر له إمكانيات مالية هائلة يمكنها أن توفر الغذاء محليا لأفراد مجتمعها، بمعنى أن الدول التي تملك موارد مالية تستطيع أن توفر المنتجات ضرورية لأفرادها محليا. [1]

المطلب الخامس: مؤشرات قياس الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لا بد من وجود مجموعة من المؤشرات، وإن استعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم ومن بين هذه المؤشرات نجد:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي: عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين، فهناك معنيين بذلك، الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى الأساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن الناتج والدخل والإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كانت من مواطنين تلك الدولة أو من غير مواطنيها، المهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة.

وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الإنفاق والدخل والقيمة المصفاة وهذه الآخرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة ويتم ذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية في دولة ما خلال عام واحد.

ثانيا: الناتج المحلي الزراعي: يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي، وهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على وضع الغذاء فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرات الدولة المادية.

ثالثا: متوسط استهلاك الفرد من الغذاء: يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية: **الاستهلاك الكلي من الغذاء ÷ العدد الإجمالي للسكان = متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء**، ولكن هذا المؤشر لا يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء،

[1] عبد القادر شويرفات، مرجع سابق، ص ص. 85، 86.

وزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسين المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، زيادة الكمية بأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

رابعا: مرونة الطلب السعرية: تعرف ومرونة الطالب السعرية على أنها درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيير في سعر هذه السلعة، وتقاس بالعلاقة التالية: **التغيير النسبي في الكمية المطلوبة ÷ التغيير النسبي في سعر السلعة = مرونة الطلب السعرية.**

- ❖ فإذا كانت النسبة أقل من واحد، فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.
- ❖ أما إذا كانت النسبة أكبر من واحد فإن الطلب مرن ومعنى ذلك أن الزيادة بالكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.
- ❖ أما إذا كانت النسبة يساوي واحد فمعناه أنا زيادة في الكمية المطلوبة تساوي زيادة في الأسعار ويسمى الطلب متكافئ المرونة.

خامسا: مرونة الطلب الداخلية: يقصد بمرونة الطلب الداخلية التغيير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، أصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء الأشياء المختلفة على الرغم من ارتفاع الأسعار لذا فإن الطلب عندهم مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة يتأثرون بارتفاع الأسعار مما يجعلهم يشترون السلع الأقل سعرا حتى وإن كانت رديئة وهذا ما يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج. [1]

سادسا: رصيد الميزان التجاري الغذائي: لا أتوقع فجوة الأمن الغذائي اللي هي من الناحية المطلقة ب الفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية، فإذا كان الرصيد موجبا أو صرف فإن هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي حيث يوجد وللدولة موارد مالية ذاتية تتجاوز أو تكفي لسد الفجوة الغذائية الفرعونية والاستيراد من الخارج وتظهر فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذا كان الرصيد السالب من ناحية النسبية فإن: (الصادرات الغذائية ÷ الواردات الغذائية) – 1 = الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية

سابعا: نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة الغذاء: وتستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي لمقدار فجوة الأمن الغذائي الفعلية، فمن الناحية المطلقة تقاس فجوة الأمن الغذائي الفعلية بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية مخصصة لاستيراد

[1] علي حسني، مرجع سابق، ص. 24.

الغذاء، والقيمة الموجبة في هذا المؤشر تدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية، حيث أن الموارد المالية الذاتية مخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية، أما القيمة الصفرية والسالبة لفجوة الأمن الغذائي الفعلية، فتعني عدم وجود فجوة أمن غذائي فعلية حيث ان الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء كافية لتمويل الواردات الغذائية ،ومن الناحية النسبية فإن: (الموارد الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء ÷ الواردات الغذائية)-1=ح ن. لفجوة الأمن غ الفعلية.

ثامنا: متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم: تستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية المعيارية، فمن الناحية المطلقة فإن حجم الفجوة الغذائية المعيارية يقاس بالفرق بين متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم ومتوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، وتظهر الفجوة الغذائية المعيارية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية، ومن الناحية النسبية فإن: (متوسط السعرات الحرارية للفرد في اليوم ÷متوسط المتطلبات الاساسية من السعرات الحرارية)-1=الحجم النسبي للفجوة الغذائية المعيارية. [1]

[1] سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر: من خلال شعبة القمح**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعية والحياة، قسم العلوم الزراعية،2016/ 2017)، ص ص. 54، 55.

خلاصة الفصل الأول

السياسة الزراعية هي مجموع القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة وتعمل على إحداث تغيير على المستوى الزراعي والتي تحتوي على العديد من الأنواع كل منها يختص في مجال معين، ونذكر منها سياسة التوجيه الزراعي وخاصة في الدول الرأسمالية وسياسة الإصلاح الزراعي نجدها في معظم البلدان النامية وسياسة الثورة الزراعية موجودة بكثرة في الدول ذات التوجه الاشتراكي، في حين أن أهداف السياسة الزراعية كثيرة جدا فالسياسة الزراعية لديها أهمية كبيرة في تطوير القطاع الزراعي والنهوض بالأمن الغذائي والاقتصاد القومي.

كما أن الأمن الغذائي يتم بمجموعة من العناصر منها توفير الغذاء، والقدرة على الوصول الى الغذاء بالإضافة على ذلك الكفاية والاستمرارية، وللأمن الغذائي العديد من الأبعاد لعل أبرزها البعد الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، الذي يجعل الدولة تحقق أمنها قبل تحقيق الأمن الغذائي، ولتحقق من فاعلية الأمن الغذائي هناك مؤشرات يجب العمل بها والتي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي.

الفصل الثاني: مقومات السياسة الزراعية في الجزائر

تمهيد:

تمتلك الجزائر موقع استراتيجي هام وخصائص ومميزات جغرافية ومناخية نادرة جعلت منها محور وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية فضلا عن امتلاكها للعديد من المقومات والإمكانيات التي تؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي، ورغم ذلك فهي تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات في القطاع الزراعي.

كما عرفت السياسات الفلاحية منذ الاستقلال العديد من التغيرات والاختلافات بداية من التوجه نحو الديكتاتورية السياسية، بهدف اقصاء أو حذف جذور الفكر الاستعماري، وكذا تحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: مقومات الزراعة في الجزائر

المبحث الثاني: أهم السياسات الزراعية المعتمدة في الجزائر للفترة (1962-2019)

الفصل الثاني: مقومات السياسة الزراعة في الجزائر

المبحث الأول: مقومات الزراعة في الجزائر

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا وذلك لامتلاكها لعدة موارد التي تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء، بالرغم من ذلك إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل التي تعرقل ذلك وهذا ما ستنطرق اليه في المطالب التالية:

المطلب الأول: المقومات الطبيعية

تعتبر عنصر أساسي فعندما تتوفر الموارد الطبيعية يستطيع الإنسان بالقيام بنشاطاته وإنتاج ما يحتاجه من السلعة الغذائية الضرورية له، وتتمثل الموارد الطبيعية في عنصرين مهمين هما: الأراضي الزراعية والموارد المائية.

أولا: الأراضي الزراعية: الأراضي الزراعية هي بمثابة ثروة استراتيجية للبلد الذي يمتلكها، فهي القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي لذا يجب حمايتها بشتى الوسائل المتوفرة، وتتربع الجزائر على المساحة الزراعية إجمالية مقدرة بـ 4,42 مليون هكتار، أي ما يعادل 18% من المساحة الإجمالية للبلد التي تقدر بـ2.381.741 كم^2.

1) الأراضي الصالحة للزراعية: تقدر مساحة الأراضي الزراعية المستغلة بـ 458,8 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعية، حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا على أربعة مناطق تتمثل فيما يلي:

1.1) المنطقة الساحلية: تتربع على مساحة قدرها 65,1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، أي بنسبة 6,19 من إجمالي المساحة الزراعية وتضم 14 ولاية من الطارق شرقا الى تلمسان غربا.

1. 2) المنطقة الداخلية: تتربع على مساحة قدرها 69,4 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وتضم كل من. البليدة، البويرة، المدية، عين دفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، سيدي بلعباس، سطيف، قسنطينة، برج بوعريريج، وميلة.

1. 3) المنطقة السهبية: تتربع على مساحة قدرها 85,2 مليون هكتار وتضم 15 ولاية وهي: أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة، والأغواط.

1. 4) المنطقة الصحراوية: تتربع على مساحة زراعية تقدر ب 218,0 مليون هكتار أي بنسبة 6,2،من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات وهي: ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف، واليزي، وتقسم هذه المساحة على المحاصيل، حيث بلغت حصة القمح 3322، ألف هكتار، الفواكه ذات النواة والفواكه ذات الحجرية، 263 ألف هكتار، الحمضيات 65 ألف هكتار، أما حصة الخضروات 330 ألف هكتار، والبطاطا 138 ألف هكتار، الكرمة، 74 ألف هكتار، البقول86 ألف هكتار، النخيل المثمرة 160 ألف هكتار، المحاصيل الأخرى 407 ألف هكتار، الأراضي الخاملة 3200 ألف هكتار.

ومن خلال هذا نلاحظ أن النسبة المستعملة ضئيلة مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة، وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة إلى أخرى والسعي المستمر لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.[1]

2) الأراضي المنتجة: وتتمثل في تلك المساحة من الأراضي التي تزرع فيها عدة محاصيل زراعية في سنة واحدة، والملاحظ أغلب الأراضي الزراعية في الجزائر أنها تطبق الدورة الأحادية أي زراعة محصول واحد في السنة، ولذلك وجب عليها تطوير العمل الزراعي وزيادة الدورات وذلك عن طريق إتباع تقنيات حديثة تحافظ على نوعية التربة وتزيد في إنتاجية الأرض، إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المنتجة، عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية ، وهذا يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.

3) الأراضي المسقية: إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الإنتاج وهذا بفضل التكثيف الزراعي، وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف، وهناك تطور في مساحة الأراضي المسقية وذلك بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية، حيث تم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة وهذا عن طريق حفر الآبار العميقة وإنشاء السدود الصغيرة، وتبقى هذه الأراضي المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه.[2]

---

[1] بن سعيد حليمة وسعيدي مصطفى، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة ما بين (2000-2018)** مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2021 /2022). ص. 49.

[2] عامر منصور أحمد، **سياسة الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة ما بين (1990-2012)**، (جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شهادة ماجستير غير منشورة)، ص. 63.

الجدول رقم (01): يوضح تطور مساحة الأراضي المستغلة للزراعة وتوزيعها بين 2000 – 2019

(الوحدة: بالألف هكتار)

السنة	مساحة الأراضي المستغلة	مساحة المراعي	مساحة الأراضي الغير منتجة	المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية	مساحة الغابات	أراضي غير مخصصة للزراعة	نسبة المساحة الزراعية مقارنة بالمساحة الإجمالية
2000	8227,44	31794,32	866,34	40888,10	7172,00	190114,00	17,17
2001	8193,74	31914,76	875,34	40983,84	6980,00	190210,26	17,21
2002	8228,69	31624,77	882,46	40735,92	7005,00	190433,18	17,10
2003	8270,93	31635,24	911,77	40817,94	6992,00	190364,16	17,14
2004	8321,68	32824,41	1063,51	42209,60	6995,00	188969,50	17,72
2005	8390,63	32821,55	1169,44	42381,62	7082,00	188710,48	17,79
2006	8403,57	32776,67	1187,65	42367,89	7096,00	188710,21	17,79
2007	8414,67	3287,23	1196,95	42448,84	6721,37	189003,89	17,82
2008	8424,76	32884,88	1126,36	42435,99	6706,00	189032,11	17,82
2009	8423,34	32955,88	1087,70	42466,92	6732,69	188974,49	17,83
2010	8435,03	32938,30	1071,02	42444,35	6759,79	188969,96	17,82
2011	8454,63	32942,09	1056,28	42443,86	6760,83	188969,41	17,82
2012	8454,63	32943,69	1101,11	42499,43	6766,20	188908,48	17,84
2013	8461,78	32969,44	1458,10	42889,31	6771,76	188513,03	18,01
2014	8465,04	32965,98	1457,54	42888,56	6730,83	188554,72	18,01
2015	8488,03	32968,51	1938,89	43395,43	6604,40	188174,27	18,22
2016	8502,60	32910,65	2036,06	43449,34	6558,39	188166,38	18,24
2017	8481,31	32798,67	2436,61	43716,60	6356,51	188103,35	18,35

2018	8568,59	32788,83	2646,67	44004,08	6558,39	187611,63	18,48
2019	8563,67	32752,53	2652,45	43968,65	6558,39	187647,06	18,64

المصدر: بومدين قايدي، **سياسات التنمية الريفية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة ما بين (2000-2018)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2022/2021)، ص 146.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الأراضي الزراعية المستغلة في تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2000 بـ 8227,44 ألف هكتار، وسنة 2019 بـ 8563,67 ألف هكتار، ولكنها نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الزراعية الإجمالية ففي سنة 2019 بلغت 43968,65 ألف هكتار، ونلاحظ أيضا أن نسبة الأراضي الغير منتجة في ارتفاع حيث قدرت سنة 2019 بـ 2652,45 ألف هكتار ومن المعروف أن الأراضي الغير منتجة إذا تجاوزت مدة راحتها خمس (05) سنوات تتحول لمراعي والتي قدرت سنة 2019 بـ 32752,53 ألف هكتار.

ثانيا: الموارد المائية: يعتبر الماء سر هذه الحياة، ويعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي، وتكثيف الزراعة، كما أن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبأ له التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور في التحكم في حجم المساحة المسقية التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ما يلي:

1. **الموارد المائية المطرية:** تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 19,7 مليار م^3، منها 14 مليار م^3 في المناطق الشمالية، بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم، ويقدر نصيب الهكتار من الأمطار ب 28 ملم سنويا وهو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وهذا راجع إلى طبيعة التضاريس والبعد عن المسطحات المائية.
2. **الموارد المائية السطحية:** وتعتبر الأمطار الموارد الرئيسية للمياه السطحية ويتصف الهطول المطري بالتذبذب وعدم الانتظام وهو ما يؤثر على نوع الزراعة وإنتاجيتها، وتشمل الموارد المائية السطحية الوديان والأنهار والسدود. [1]

2. 1 الوديان والأنهار: حيث يبلغ عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12,4 مليار م^3.

2.2 السدود: يقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر، من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا ملائم، ولكن عدد السدود المنشأة يقدر بـ 114 سدا بحجم تخزين لا يتعدى 5,2 مليار م^3،

[1] عامر منصور أحمد، مرجع سابق، ص. 65.

وبحجم إجمالي منتظم يقدر بـ 2,228 مليار م^3، منها 52 سدا تفوق سعته 10 ملايين م^3، باقي السدود (62 سد) فهي سدود صغيرة تتراوح طاقتها التخزينية ما بين مليون إلى 10 ملايين م^3، كما يجري حاليا برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليار م^3، من بينها سد بني هارون، الذي يعتبر أكبر سد في الجزائر بطاقة تخزين 960 مليون م^3، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سدا آخر.

3. الموارد المائية الجوفية: تقدر المياه الجوفية التي يمكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7 مليار م3 في السنة، موزعة على 2 مليار م^3 في السنة في المناطق الشمالية، و5 مليار م^3 في سنة في المناطق الجنوبية، وتنقسم الموارد الجوفية في الجزائر إلى قسمين تتمثل في:

3. 1 المياه الجوفية في الشمال: تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 2 مليار متر مكعب في السنة وهي مستغلة حاليا بنسبة 90% أي ما يعادل 8,1 مليار م^3 في السنة، وتشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة، و23000 بئر عميق، و90000 ينبوع و60000 بئر صغير تجلب كلها المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات، على عكس الموارد المائية الجوفية في الجنوب، فإن الاحتياطات في المناطق الشمالية قابلة للتجديد حيث أنها تمثل في المجموع 126 طبقة رئيسية.

3. 2 المياه الجوفية في الجنوب: تتوفر مناطق الجنوب على موارد مائية جوفية هامة وهي موجودة في أعماق كبيرة من سطح الأرض، ويصل عمقها الى نحو 2000 م، وتقدر احتياطات المياه الجوفية بجوالي 5ملايير م^3 في السنة، وهذه الموارد أغلبها غير قابلة للتجديد، ويبلغ حجم الاستغلال الحالي 2,2 مليار م^3 سنويا، وتبقى المشكلة في كيفية استخراجها لأنها تتطلب تقنيات وموارد ضخمة لاستغلالها. [1]

4. المحاجز المائية: هي أحواض مائية وتسمى البحيرات الجبلية، وقدرة التخزين فيها لا تفوق 1 مليون م، وهي تستغل أساسا في السقي وتربية المواشي، ويبلغ عددها 834 حاجزا مائيا بطاقة استيعاب تبلغ 213 مليون م^3، يستغل منها 75% في القطاع الزراعي و5% في تربية المواشي، و20% تبقى غير مستغلة. [2]

---

[1] مصطفى بوعقل وسمرة مباركي، "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة ومعوقات التنمية: دراسة حالة ولاية غليزان"، **مجلة التنمية الاقتصادية الجزائر**، م 2، ع 4، (جوان 2017)، ص 80.

[2] دهينه مجدولين، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتورة غير منشورة، (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016 /2017)، ص 218.

المطلب الثاني: المقومات البشرية

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، لرفع الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية تنجز يدويا، بسبب قلة المعدات اللازمة. [1]

أولا: حجم قوة العمل الزراعية : لم يعرف حجم القوة العاملة الزراعية في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا عن هذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا حيث انتقل حجم العمالة الفلاحية من 905 ألف عامل سنة 1990 إلى 1200 ألف عامل سنة 1999، وقد بلغ أعلى ذروة له بـ 3175 ألف عامل سنة 2010 بنسبة زيادة من 32,6% إلى 164,6% على التوالي، ونلاحظ أن هناك زيادة كبيرة حدثت في عام 2000 و2001 بفضل بداية المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه، وكذا تطبيق مخطط الإنعاش الوطني، إلا أن العدد بدأ في التراجع بسبب إهمال النشاط الفلاحي وزيادة نسبة النزوح الريفي ومع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحية إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 22 %.

الجدول رقم (02): يوضح نصيب الفرد من المساحة خلال الفترة ما بين 2009 - 2014
(الوحدة: بالألف نسمة)

السنة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
2009	35.100.00	13.970.00	14.968.00	3.157.00
2010	35.661.31	13.970.00	14.638.00	3.175.00
2011	36.717.00	13.970.00	10.662.00	2.442.60
2012	37.495.00	10.065.00	11.423.00	2.476.50
2013	38.297.00	9.926.00	11.964.00	2.528.90

[1] زلاطو نعيمة، حداشي حكيم، "المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية"، **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**، م 2، ع 3، (سبتمبر 2019)، ص.42.

2014	**39.500.00**	**9.792.00**	**11.453.00**	**2.550.60**

المصدر: مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن حجم القوى العاملة الكلية ضئيلة مقارنة بعدد السكان، حيث قدر عدد السكان لسنة 2009 بـ 35.100.00 ألف نسمة وخلال نفس السنة قدرت اليد العاملة الكلية بـ 14.968.00 ألف نسمة ومع تزايد عدد السكان الذي قدر سنة 2014 بـ 39.500.00 ألف نسمة قابلها انخفاض في نسبة اليد العاملة الكلية التي بلغت في نفس السنة بـ 11.453.00 ألف نسمة، ونلاحظ أيضا القوى العاملة الزراعية ضئيلة جدا مقارنة بالقوى العاملة الكلية حيث قدرت سنة 2014 بـ 2.550.60 ألف نسمة وهذا نتيجة لعدم الاهتمام بهذا القطاع.

ثانيا: حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها: لقد انخفض عدد المتكونين مقارنة بالسنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بسبب لجوء الدولة إلى طرق جديد في هذا المجال ، تتمثل في تعميم الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام إعلامية وتحسيسه ونصائح في الميدان من طرف إطارات القطاع أو إطارات المعاهد المتخصصة، فنجد مثلا خلال سنة 2006 أن 27100 فلاح تلقوا تكوينا ميدانيا في مزارعهم، وأن الأيام الاعلامية وصلت إلى 4786يوم، والأيام التحسيسية إلى 1710 يوما، والزيارات الميدانية التوجيهية إلى 32795 زيارة، والتظاهرات العلمية والتقنية في كل التخصصات الفلاحية إلى 145 تظاهرة، بالإضافة إلى الحصص التليفزيونية والإذاعية التي وصلت إلى 9088 حصة موزعة بين حصص إعلامية وتوجيهية، وكذا المنشورات الإعلامية التي وصل عددها إلى 200,000 نسخة. [1]

[1] مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، مرجع سابق، ص. 91.

المطلب الثالث: الموارد التقنية والبحث والإرشاد الزراعي

أولا: الموارد التقنية والمالية: إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وبخصوص القطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات، إذ خصصت الجزائر خلال البرنامج الخماسي 2015-2019 لقطاع الفلاحة مبلغ 1500 مليار دينار جزائري، وتسعى جاهدة لتحقيق أهداف هذا البرنامج وفق استراتيجيات تطمح من خلالها تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالقطاع من أجل تنمية اقتصادية فعالة. [1]

وفيما يخص الموارد التقنية والتي تعد العوامل الأساسية لزيادة الإنتاجية وتتمثل في: الآلات والمعدات بالإضافة إلى الأسمدة الكميائية، والمبيدات الحيوية، لما لها من أهمية بالغة في تحسين الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة أثناء مراحل الإنتاج المختلفة تساهم في خفض التكاليف من جهة وزيادة الاستغلال للمساحات الزراعية من جهة أخرى، ومن بين العوامل التقنية نذكر:

1) الآلات والمعدات الفلاحية: إن استخدام التقنيات الحديثة في المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية، من تهيئة التربة وحرث وحصد وجني للمنتوج مرورا بعمليات البذر والتسميد والمكافحة الكيميائية والبيولوجية لوقاية النباتات من الأرض والطفليات، أهمية قصوى لأن اجتماع كل هذه العوامل تؤدي إلى رفع المردودية وزيادة الإنتاج، لذلك كان لزاما تحديث وتجديد الآلات والمعدات المستعملة لزيادة المساحة المزروعة.

الجدول رقم (03): يوضح التطور المسجل في مبيعات المعدات الفلاحية للفترة بين 2006 - 2014

(الوحدة: بالألف وحدة)

الآلات والمعدات الفلاحية	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
جرار عجلات	961	989	971	973	920	1031	998	870	1208
جرار سلاسل	46	206	52	155	154	146	144	124	139
الحاصدات	44	136	96	195	243	173	157	198	217
مقطورة	801	868	727	522	1209	1231	1131	727	1171

[1] سعيداني فوازكمال، براهيمي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 50.

صهريج	695	560	558	356	629	687	1323	558	653
محراث سكة	463	448	429	530	660	712	1020	558	600
محراث القرص	364	301	324	333	350	340	307	359	353
عتاد كسر الطوب	458	336	293	392	412	411	669	348	411
عتاد إعداد التربة	408	364	482	564	0	1008	1259	730	906
عتاد الزرع والتسميد	182	99	132	212	471	441	479	357	350
عتاد حصاد العشب	415	478	364	463	633	576	567	461	552
عتاد المعالجة الكيميائية	378	182	170	137	351	235	219	239	203
عتاد المعالجة اليدوية	495	306	908	492	1760	843	640	908	768
حاملة عتاد	4	0	5	138	154	154	998	05	137
عتاد الري	1124	1328	1404	1131	1540	1636	144	1791	1208
المجموع	6828	6601	6915	6593	9486	9624	10055	8233	8876

المصدر: بومدين قايدي، مرجع سبق سابق، ص. 160.

نلاحظ من خلال الجدول أن مبيعات المعدات الفلاحية في تزايد مستمر من سنة 2006 الى 2012 حيث قدرت سنة 2012 بـ 10055وحدة، ولكنها انخفضت سنة 2013 حيث قدرت بـ 8233 وحدة وفي سنة 2014 عادت للارتفاع تدريجيا وبلغت 8876 وحدة.

2) الأسمدة الكيميائية: تعتبر الأسمدة أحد أهم العناصر التي تساهم في تحسين مردودية الأراضي الزراعية، من خلال تخصيب التربة وتعويضها لبعض العناصر الأساسية نتيجة الاستعمال المتكرر لها، بالرغم من الثروة والإمكانيات والآليات الموضوعة لتشجيع تسميد الأراضي الزراعية، فإن معدل استخدام الأسمدة لايزال أدنى من المعايير العالمية، حوالي 45 وحدة من العناصر الغذائية في الهكتار (7,5 طن/هكتار)، حاليا الزراعة الجزائرية وفي السنوات الأخيرة لا تستهلك أكثر من 400 ألف طن من العناصر الغذائية في العام، بينما يبلغ المتوسط العالمي حوالي 900 ألف طن سنويا. [1]

[1] بومدين قايدي، مرجع سابق، ص. 160.

ثانيا: البحث والإرشاد الزراعي: يعتبر البحث والإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الاستعمال الكفء لوسائل الإنتاج والتقليل من النقائص، وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي والبحث عن أنجع الطرق لتطبيق برامج التنمية وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات كالأمراض التي تصيب النباتات و الحيوانات ،وتحسين خصوبة التربة، طرق الري وغيرها، ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بتوفير مجموعة من الإمكانيات تمثلت في إنشاء العديد المؤسسات والمعاهد التقنية ومراكز البحوث العلمية لتكوين الأعوان التقنيين والعمال المختصين ومهندسين وبياطرة.

يعتبر البحث الزراعي من عوامل نجاح تنمية الإنتاج ورفع المردودية، لما له من دور في تحسين حماية النباتات والحيوانات، لذلك قامت الدولة من خلال مخططات التنمية الاقتصادية بإنشاء جهاز للبحث في المجال الزراعي، بحيث يقوم الإرشاد الزراعي بتوجيه الفلاح وإمداده بالإرشاد إلى تحسين المردودية ورفع مستوى المعيشة. [1]

المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

أولا: المشاكل الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية أو الطبيعة في حد ذاتها الحضن الأساسي للقطاع الفلاحي، والجزائر كبقية الدول تحتوي على جزء من هذه الموارد غير أنها لا تخلو من المشاكل المتعلقة بها والتي تعترض تطور هذا القطاع، ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى قسمين تتمثل فيما يلي:

1) مشاكل متعلقة بالأرض: تعاني الأراضي الزراعية أو التربة المستخدمة في عملية الزراعة من عديد المشاكل والتي تكون عادة نتيجة لتقلبات المناخ والعوامل الطبيعية أو لتدخل الإنسان، ومن المشاكل التي تتعلق بالأرض نجد ما يلي:

1.1) تملح التربة: هي ظاهرة تنجم عن الاستعمال المفرط للمياه في عملية السقي، وتعاني من هذا المشكل نسبة كبيرة من الأراضي المروية وهو ما يسبب نقص في إنتاجها ومردوديتها، وتدنية دون المستوى المطلوب والمنتظر منها، إضافة إلى ارتفاع تكاليف استصلاحها والعناية بها.

1. 2) ظاهرة الانجراف والتعرية: وهما ظاهرتان تحدثان في ظروف متعاكسة مع التساقط، وعلى عكس ظاهرة التملح التي تحدث في الأراضي المروية، تحدث ظاهرتي الانجراف والتعرية في الأراضي المطرية، فيؤدي التساقط الكثيف إلى انجراف التربة ونقلها من مكان لأخر محدث تشويه في السطح

[1] زلاطو نعيمة، مرجع سابق، ص. 42.

وتفقد خلاله التربة بعض من خواصها وصلاحيتها، كما يقوم الانجراف الهوائي أو التعرية بنفس العمل بعد حرث الأرض تمهيدا لعملية الزرع وذلك حال شح المطر أو جفاف الأرض، وبالتالي تخسر الأرض قيمتها وجودتها.

1. 3) تناقص الرقعة المزروعة: بالرغم من المساعي إلى توسيع استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات جديدة إلا أن هناك تيار عكسي يؤدي إلى انحسار المساحة المخصصة للإنتاج والاستغلال الزراعي وذلك ناتج عن عدة مسببات منها الطبيعة ومنها البشرية والتي من بينها:

- ❖ زحف العمران على بعض المساحات الزراعية خصوصا في المناطق الحضرية وأماكن تواجد الكثافة السكانية العالية بمحيط المدن، وصعوبة تعريض هذه المساحات في أراضي أبعد قد تكون مكلفة أو من غير الممكن استصلاحها.
- ❖ تناقص المساحات القابلة للزراعة بسبب فقدان التربة لخصائصها بحيث يتم التخلي عنها والانتقال لأخرى حال نقصان إنتاجيتها وخصائصها التركيبية والمعدنية، باللجوء إلى الاستصلاح والاستثمار في غيرها، خصوصا إذا كانت تكلفة استصلاحها مرتفعة.
- ❖ تغير طبيعة الأرض وانعكاسها السلبي على إنتاجية القطاع مثل ما حدث في ولاية الوادي من صعود الأرض لمستوى المياه السطحية في بعض الأماكن مما ألحق خسائر فادحة في ثروة النخيل. [1]

2) مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية: تعاني الجزائر مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه إذ تعرف تحديا مائيا يتمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في يريها على الأمطار، وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعا من منطقة إلى أخرى، وتؤثر كميات الهطول المطري بصورة مباشرة في مصادر المياه السطحية والجوفية وكذلك في مخزون السدود، فبخصوص الموارد المائية السطحية في الجزائر نلاحظ أن المناطق الشمالية الساحلية تتميز بنسبة أمطار تتراوح ما بين 800-1200مم سنويا، خاصة في المناطق الداخلية فإن الكمية تتراوح بين 250- 350مم سنويا، وتعاني المناطق الشمالية الغربية في كثير من الأحيان ظاهرة الجفاف، وتليها بالدرجة الثانية منطقة الوسط، إذ لم تحظ زراعات هذه المناطق بالأمطار الشتوية، وبالخصوص منها زراعات الحبوب الشتوية.

وبخصوص ندرة المياه بصفة عامة في الجزائر يحذر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقريره للعام 2005 بالقول أن المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين العامين 2010

[1] عبد القادر شويرفات، مرجع سابق ، ص. 148.

و2025 حسب البعض، بالنظر إلى التزود بالمياه الذي لا يلبي الحاجيات الضرورية في مجال الاستهلاك، وبالطبع سيكون لندرة المياه والى جانب التسيير غير الفعال ، انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية، كما يترتب عليه من جهة أخرى تأثيرات جد مضرة على جوانب أخرى بالأهمية نفسها، مثل صحة السكان والإطار المعيشي والنشاطات السياحية والأنظمة البيئية، وكذلك كمية الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية ونوعيته.

ومما يزيد من حدة هذه المحددات هو ما تعرفه الجزائر من حالة جفاف بين فترة وأخرى، حيث يؤدي الجفاف دورا كبيرا في تحديد إنتاجية المواسم الفلاحية، ومن ثم في حجم المعروض من السلع الغذائية، فقد عرفت وتيرة الإنتاج توافقا مطردا في حالة الجفاف التي عرفتها البلاد إذ انخفض معدل الإنتاج بصورة مثيرة في أعوام الجفاف، كما حصل في العامين 1993 و1994، مما أدى إلى تسجيل حالات من النقص الغذائي، وفي المقابل ارتفع الإنتاج تماشيا مع الظروف المناخية الجيدة كما حدث في الموسم 2002 -2003. [1]

ثانيا: مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والتنظيمية والمادية: ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وتنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال ونوجزها فيما يلي:

1) مشاكل تتعلق بالموارد البشرية: ونعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة ومتطلباتها العملية حيث يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، وهنا تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيف دون أن ننسى نوعية اليد العاملة التي تعاني نقص في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي وانتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية الذي يؤثر بصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية،[2] ونعرض مجموعة من المشاكل التي يكون فيها الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها سواء كان مجبرا للضرورة أو لتلبية مصالح خاصة وكلها تعتبر عوامل إنسانية مسببة في تدهور الأراضي، ونحصرها فيما يلي:

---

[1] فوزية غربي، "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، (حزيران/يونيو 2010)، ص. 289.

[2] بن سعيد حليمة، سعيدي مصطفى، مرجع سابق، ص. 65.

1.1) الهجرة من الريف إلى المدينة: تعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن أحد المعوقات الجوهرية أمام تطور النشاط الزراعي، حيث تتزايد باستمرار معدلات الهجرة نظرا لضعف مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي من صحة وتعليم، وخدمات اجتماعية ولا تتجاوز نسبة الثلث يحصلون على المياه الصالحة للشرب وعلى الرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي، وهذا إلى جانب تدني فرص العمل في الوسط الريفي نظرا لتركيز معظم المشاريع التنموية في الوسط الحضري، وضعف مستوى الأجور والمعيشة في الريف، وتسهم الهجرة المدروسة من الريف إلى المدينة في إحداث تغيرات جذرية، كارتفاع كبير في أجور العاملة الزراعية، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي وتراجع الاستثمار.

1. 2) التأثير السلبي على عناصر البيئة: يعتبر الإنسان أهم عامل حيوي في إحداث التغير البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي، فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة، وكلما توالت الأعوام ازداد تحكما في البيئة، وخاصة بعد أن يسير له التقدم العلمي والتكنولوجي مزيدا من فرص احداث التغيير في البيئة وفقا لازدياد حاجته إلى الغذاء والكساد.

وبهذا قطع الانسان أشجار الغابات وحول أرضها إلى مزارع ومصانع ومساكن، وإفراط في استهلاك المراعي بالرعي المكثف ولجأ إلى استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات بمختلف أنواعها، وهذه كلها عوامل فعالة من الإخلال بتوازن النظم البيئية وينعكس أثرها في نهاية المطاف على حياة الإنسان حيث تعتبر الغابات نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان ولذلك فإن تدهورها أو إزالتها يحدث انعكاسات خطيرة في النظام البيئي وكذلك المراعي فإن استخدامها السيء يؤدي إلى تدهور النبات الطبيعي الذي يوافق تدهور في التربة والمناخ، فإذا تتابع التدهور تعرت التربة وأصبحت عرضة للانجراف.

إضافة إلى ذلك الممارسات غير الفعالة التي يلجأ إليها المزارعون وهشاشة نظام التدريب والتعليم لهم وهذه المشاكل نتيجة للسياسات الزراعية غير المدروسة التي قدمت محفزات غير مناسبة للمزارعين غير الأكفاء.

2) مشاكل تتعلق بالعوائق التنظيمية والمادية: وتتمثل فيما يلي:

2. 1) مشاكل التسويق: إن التسويق الزراعي هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين لزيادة إنتاجهم باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابة لإشارة السعر وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديد أو استعمال جديد لسلعة جديدة، وبدوره يعاني التسويق

في الجزائر مثله مثل الإنتاج مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوافرة في مجال البحوث التسويقية، ودراسات الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية، أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفائدة نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين والأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال.

2.2) مشاكل تتعلق بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية بشكل عام بالعشوائية بالإضافة إلى تذبذب الناتج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الامطار مما يؤدي إلى التقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى، إذ تقتصر قرارات التصدير على فترات حصول الفائض، حيث يبقى مشكل الجزائر أنها بعيدة عن اعتماد أسس ومبادئ تجعلها تحافظ على أسواقها الزراعية، إذ تقتصر قرارات التصدير على فترات حصول الفائض الذي يدفع إلى البحث عن أسواق التصدير.

2. 3) مشاكل تتعلق بالتسيير الإداري: يبقى الجميع متفق على أن الزراعة في الجزائر تتوفر على إمكانيات بشرية معتبرة ولكنها ليست مستغلة كما يجب وليست مسخرة لتفعيل أنشطة التنمية المختلفة إذ نحد الكثير من مديريات الخدمات الزراعية تتوفر على تعداد بشري يفوق المطلوب مما يجعلها لا توفق في توجيه طاقاتها نحو جميع المعطيات الصحيحة على كل مواردها البشرية وتحليلها لبناء قوة فعالة قادرة على المساهمة في تقديم اقتراحات ميدانية لتحسين الإنتاج الزراعي، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون الأجهزة المختلفة الموكلة إليها عملية دعم النشاط الزراعي تخضع لتسيير إداري يتعارض من حيث طبيعته مع إدارة النشاط الزراعي الميداني. [1]

2. 4) مشاكل تتعلق بمستلزمات الإنتاج: يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية فضلا على أنه يستخدمها استخداما سيئا، فالبذور المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية، كانخفاض معدلات الأمطار والأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل، كما أنها تعاني تبعات تخلف تحسينها، ومن جهة أخرى، تواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد، مثل ملوحة الأرض المروية، وعدم توفر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، ونقص الإرشاد الفني للمزارعين حول الكيفية الأمثل لاستخدامها.

[1] كوثر دبة، مرجع سابق، ص. 80.

وتؤثر مستلزمات الانتاج الزراعي ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة تأثيرا مباشرا في كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته، ومن المستلزمات ذات التأثير الكبير في حجم ونوعية الإنتاج السلع الغذائية، نشير إلى الأصناف والبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات والمعدات اللازمة من جرارات وحصادات وما إلى ذلك.

2. 5) مشاكل تتعلق بالعتاد الفلاحي: تأتي في مقدمته الجرارات والحصادات، على اعتبار أن مكننة العمل الزراعي تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الزراعي، واذا كانت الجزائر تبذل جهودا كبيرة في اقتناء المعدات والآلات الزراعية، فيبدو أن هناك تناقض واضحا في سياستها إذ تستورد ما يفوق الـ 300 مليون دولار سنويا من العتاد الفلاحي، حيث تشير الأرقام التقديرية للمركز الوطني للإحصائيات التابع للجمارك إلى أن فاتورة استيراد العتاد الفلاحي، وبالتحديد شراء الجرارات قد تجاوزت 22مليون دولار خلال شهر واحد فقط من العام 2006 فيما تجاوزت قيمتها 50 مليون دولار خلال الثلاثي الأول من العام نفسه، أما بالنسبة إلى العام السابق 2005 فقد بلغت قيمة الجرارات التي استوردتها الجزائر أكثر من 161 مليون دولار وشملت بقية الفاتورة جميع الأجهزة الأخرى الخاصة بالقطاع الفلاحي، وفي الوقت الذي تواصل فيه الجزائر استيراد الجرارات من الخارج، بلغ عدد الجرارات المكدسة على مستوى مركب قسنطينة للجرارات والمحركات قرابة الـ 2000 قطعة من جرار ومحرك، وتبقى مكدسة في غياب برنامج واضح لبيعها، وذلك بسبب غلائها مقارنة بنظيرتها المستورد من الخارج، ويعود السبب. في هذا الغلاء إلى الحقوق الجمركية المرتفعة التي تختلف عن تلك المطبقة على الإنتاج الأجنبي، إذ تطبق على الإنتاج الأجنبي حقوق جمركية منخفضة مقارنة بالإنتاج الوطني، باعتبار أنه منتج نهائي مقارنة بالآخر الذي يصنف ضمن المنتجات نصف المصنعة المستعملة في الإنتاج، ولقد أرجع بعض المحللين هذا الارتفاع في واردات الجزائر من العتاد الفلاحي في هذا العام بالذات إلى زيادة الطلب في السوق الوطنية، وخاصة بعد انطلاق برنامج الدعم الفلاحي الذي جعل الفلاحين يستفيدون من مساعدات مالية من أجل اقتناء الآلات والمعدات التي يحتاجونها في فلاحتهم. [1]

2. 6) مشاكل تتعلق بالتمويل الزراعي: لعل من أبرز المشاكل التي تواجه مسارات الأمن الغذائي في الجزائر تلك التي تتصل بقلة المخططات الاستثمارية والتمويل المتاحة للقطاع الزراعي على المستوى العام والخاص ، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وتخلف الهياكل والأنظمة التسويقية والمناخية والبيئية على المستويات الإقليمية والدولية مما

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص. 299.

يتطلب إحداث المزيد من آليات التنسيق والتعاون العربي الإقليمي لإحداث طفرة إنتاجية وتسويقية وتجارية تراعي فيها مرتكزات الكفاءة والمزايا التنافسية، وبها يعزز إمكانيات الأمن الغذائي واستدامة الموارد. [1]

ثالثا: مشاكل تتعلق بالمعوقات تكنولوجية: تلعب التكنولوجيا الزراعية دورا رئيسيا في تحديد كمية الإنتاج لكن في الجزائر مزال الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة بشكل كبير فهي تعتمد على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات، وهذا يعود على القطاع الزراعي بانخفاض إنتاجيته، فهو يعاني نقص كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع ففي ظل التخطيط المركزي أي قبل الإصلاحات كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح على اقتنائها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية. [2]

كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر وضعف ربطه بمراكز البحوث الزراعية، ورغم بذل الدولة مجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي ووضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال إنتاج الغذاء إلا اننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة. [3]

رابعا: معوقات تتعلق بالمناخ: للتغيرات المناخية تأثيرا كبير على قطاع الفلاحة في الجزائر وذلك لاعتماده بشكل كبير على تساقط الأمطار وهو ما يرهن كثيرا الإنتاجية الفلاحية التي تعاني أصلا من انخفاضها بفعل عوامل كثيرة مثل السياسات الزراعية المتبعة أو تعرض التربة للإجهاد والافتقار نظرا لفعل الطبيعة (جفاف، فيضانات، تعرية...) أو ضعف الموارد المائية.

ورغم المجهودات التي بذلت لتحسين وضعية القطاع بواسطة سياسات الدعم الفلاحي، ورغم بعض النجاحات المحققة مثل رفع المساحات المروية من 350ألف هكتار عام 2000 الى 920 ألف هكتار عام 2008 والثلث منها مسقية بواسطة النظم المقتصدة للمياه، إلا أن الدراسات التوقعية تشير إلى تعمق أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر مستقبلا بفعل آثار التغيرات المناخية عليه، التذبذب،

---

[1] كوثر دبة، مرجع سابق، ص. 80.

[2] هاجر جبار، "تقييم القطاع الزراعي في الجزائر"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، م 7، ع 2، (ديسمبر 2018)، ص. 64.

[3] كوثر دبة، مرجع سابق، ص. 79.

التساقط، مما يؤثر على رطوبة الأراضي ووفرة المياه وكذا ارتفاع درجات الحرارة، وتقليص الدورة الزراعية ومتوسط الإنتاج الفلاحي خاصة بالنسبة لزراعات الجافة وبعض الزراعات للتي تستهلك كميات كبيرة من المياه كالحبوب.

تستهلك الزراعة في الجزائر كميات كبيرة من المياه تصل إلى 65% من المياه المجندة، بينما لا تساهم إلا بنسبة 15% في الناتج الداخلي الخام (PIB) وهذا من شأنه أن يشكل عائقا كبيرا أمام نمو القطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة، كما أن الحبوب التي تعد الغذاء الرئيسي للسكان في الجزائر، وهي من الزراعات المستهلكة كثيرا للمياه، لا تغطي إلا حوالي 20% فقط من الحاجيات المحلية وقدر وزارة الفلاحة تراجع إنتاجها تحت تأثير الاضطرابات المناخية بحوالي 10% حيث يظهر تأثير نقص المياه وظاهرة الجفاف أثناء مرحلة نمو القمح مثلا من خلال نقص عدد السنابل وانخفاض وزن الحب وبالتالي ضعف المردود. [1]

[1] محمد عشاشي، "التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر"، **مجلة الحوار الفكري**، م 11، ع 12، (ديسمبر 2016)، ص. 256.

المبحث الثاني: أهم السياسات الزراعية المعتمدة في الجزائر منذ 1962 إلى غاية 2019

تعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي منذ الإستقلال ضرورية لمعرفة الوضع الحالي الذي بلغه، ونظرا لكون القطاع الفلاحي أحد القطاعات الرئيسية لذا سعت الحكومة الجزائرية بعد الإستقلال لتنميته عبر السياسات الفلاحية المختلفة التي تبنتها لجعله قادرا على تأدية المهام المنوطة ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى السياسات الفلاحية المتبعة منذ الإستقلال الى غاية 2019.

المطلب الأول: أوضاع القطاع الزراعي بعد الاستقلال

أولا: الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية: عمل الرأسماليين الفرنسيين على إحداث تغييرات جذرية خاصة على الصعيد الاقتصادي، إذ كان يستغل الفرد الجزائري أبشع الاستغلال وذلك من خلال تطبيق سياساتهم الرأسمالية التي تبنتها فرنسا لخدمة رأسمالها الذي جعل الفلاحين الجزائريين أجراء كادحين لذلك نجد أنها وجهت المؤسسات ذات المردود التجاري لخدمته.

جاءت الاشتراكية كرد فعل على الرأسمالية وعن عجزها عن حل المشاكل المتزايدة وتقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج، تبنت خطة كاملة شاملة ، وهي تعبر عن المصالح العميقة للشعب العامل، وتعتبر الاشتراكية الإطار المفاهيمي لسياسة التنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، حيث تبنت الطبقة المثقفة وقياد البلاد عبر مختلف المواثيق وبرامج المذهب الاشتراكي كنموذج وأسلوب لتنظيم الحياة الاقتصادية ويبدو ذلك من خلال ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، وقد عرض ميثاق طرابلس المحاور الكبرى لبناء الجزائر ذات التوجه الاشتراكي وطرح المشروع التنموي الذي يقوم على أساس الدور المركزي للدولة عن طريق الثورة الزراعية.

ثانيا: مؤتمر طرابلس: عالج ميثاق الطرابلس بمحاوره الرئيسية وضعية الثورة وخاصة ما يخص منها القطاع الزراعي حيث قام بتأميم الثروات الطبيعية وتحقيق الإصلاح الزراعي وفقا لمبدأ الأرض لمن يخدمها وتوزيع الأراضي الفائضة للفلاحين الفقراء.

كان الهدف الرئيسي لبرنامج طرابلس هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتفويت الفرصة على الاستعمار الذي سعى لتكريس وجوده الاقتصادي بعد رحيله، فقد أكدت جبهة التحرير الوطني إرادتها في تغيير أوضاع الريف من خلال رفض الليبرالية الاقتصادية كإطار للتنمية، لأن استمرار هذا الإطار لا يسمح سوى للبرجوازية المحلية بخدمة المعمرين في القطاعات الاقتصادية، في حين يظل الشعب أسيرا للبؤس وعليه فإن التغيير المنتظر تم طرحه في إطار التحويل الجذري للهياكل التي تسمح بتعميق

التعاون الاجتماعي في الوسط الزراعي وتمثل ذلك بالإلحاح في القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي وتحديد الملكية العقارية على وجه العموم.

ثالثا: الحتمية الاقتصادية: درس برنامج طرابلس الواقع الاقتصادي بالجزائر بعد الاستقلال، حيث أصبحت محاوره في التنمية ممثلة في الإصلاح الزراعي ذات طابع اشتراكي واستثمار الثروات الطبيعية، لأن الإصلاح في الزراعة في البداية ارتبط بالمساعدات الفرنسية المقدمة على شكل تعويضات للفلاحين الفرنسيين الذين قد يفقدهم هذا الإصلاح أراضيهم، لذلك نجد أن التنمية الزراعية أرادت تغيير صورة الفلاح الجزائري البائس التي سادت أيام الفترة الاستعمارية في الوقت الذي كانت تسعى فيه أيضا إلى تغيير صورة الفلاحة بصفة عامة. ومرت عملية التحول الاشتراكي في المجال الزراعي بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي حصل فيها الفلاحون بأنفسهم على الأراضي الشاغرة التي كان يملكها المعمرون الأوروبيون فانتظم العمال والفلاحون بأنفسهم في لجان للعمل في الأراضي المهجورة فقررت الحكومة أن يصبح عمل هذه الهيئات بشكل قانوني فأنشأت المرسوم الصادر في 1962/11/22.

المرحلة الثانية: وحصلت فيها الدولة على الأراضي التي كانت من ممتلكات المعمر الفرنسي، وهذه الأراضي استولت عليها الحكومة التي قامت بتوزيعها على الفلاحين

المرحلة الثالثة: التي صدر فيها قانون الثورة الزراعية واستهدف كبار ملاك الأراضي الجزائريين وتحديد الحد الأقصى لملكية الأرض، كما استهدف القطاع التقليدي في الريف الجزائري.

وبالتالي فإن الحل الاشتراكي كان ضرورة حتمية لمواجهة هذه المشاكل والخروج بالجزائر من حالة التبعية والتخلف الى حالة الاستقلال ومن خلال هذا يقول الميثاق الوطني أن الاشتراكية في الجزائر ليست اختيارا ولا نظاما مستورد ألصق بجسم أمة خامدة وهي مسيرة حية تضرب جذورها في أعماق الكفاح من أجل التحرر الوطني. [1]

[1] الزهرة البشكي، **استراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال 1962-1990: دراسة تحليلية نقدية**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، 2014 / 2015)، ص. 29.

المطلب الثاني: أهم السياسات الزراعية أثناء التسيير الاشتراكي(1963-1999)

أولا: سياسة التسيير الذاتي:(1963-1965)

يعرف التسيير الذاتي بأنه تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والاشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة. [1] وقد ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة بتشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963، بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وثم إنشاء نظام التسيير الذاتي،[2] كما أنه كانت هناك صراعات ونزاعات على مستوى القيادة مما ساعد على خلف بعض الفوضى الاقتصادية، واستولى الفلاحون على المزارع دون تدريب أو تكوين سابق وباشروا في تسييرها حتى تدخلت الدولة بطرح ثلاث خيارات أساسية تمثلت في:

- ❖ بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين، لكن هذا سوف يؤدي إلى خلق طبقة رأسمالية جديدة تحتكر السوق الوطنية وتناقض النهج الاشتراكي.
- ❖ توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء لكن هناك عقبات فنية واقتصادية وسوف يؤدي ذلك أيضا إلى تفتيت المزارع الكبرى.
- ❖ التسيير الجماعي تحت إشراف الدولة والإبقاء على المزارع كما هي دون تقسيمها الى وحدات صغيرة. [3]

فاختارت الحكومة الحل الثالث، وأقيم نظام التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه عبر ثلاث مراحل كالآتي:

المرحلة الأولى: ارتبطت هذه المرحلة باستقلال الجزائر مباشرة وما ترتب عليها من رحيل جماعي للمعمرين والأوربيين، وشغور الأملاك التي كانت بحوزتهم وبدأت عملية الاستيلاء على هذه الممتلكات سواء بشكل فردي من قبل المزارعين والأفراد، أو بشكل جماعي من قبل المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي، ومنظمة الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين وتدخلت الدولة لمنع

---

[1] عبد القادر بوكريطة، "السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي الجزائري"، **مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال**، م 5، ع 4، (جانفي 2023)، ص. 112.

[2] مفيدة يحياوي وخالد بوشارب، "واقع التأمين على القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة تأمينات متعددة الأخطار للبيوت البلاستيكية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة بسكرة"، **مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة**، م 2، ع 2، (جوان 2014)، ص. 24.

[3] زوليخة بلقلاوي، **أهمية تطوير القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة أمحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/ 2016)، ص. 6.

التهريب والاستحواذ على العتاد والتجهيزات الزراعية، باسم حماية المصالح العامة بإصدار مرسوم في 24 أوت 1962، الذي يحمي الأملاك الشاغرة وبقرارات 22 أكتوبر 1962 والقاضية بتأسيس لجان للتسيير في المزارع الشاغرة، وباللائحة الصادرة في 23 أكتوبر 1962 المنظمة لكيفية انتقال هذه الأملاك، وبحلول سنة 1963، استطاع القطاع الزراعي المسير ذاتيا، بأن يمثل نصف مزارع الأوروبيين (782000 هكتار من الأراضي الزراعية).

المرحلة الثانية: جاءت هذه المرحلة بصدور المرسوم المؤرخ في 19 مارس 1963 المحدد لكيفية تنظيم قطاع التسيير الذاتي، تم القرار المكمل له في 6 ماي 1963، وخلال هذه المرحلة تم القيام بعمليات التأميم التي امتدت من مارس إلى ماي 1963، والتي شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين والبالغ عددها 127 مزرعة بمساحة قدرت بحوالي 2.000.000 هكتار، ولقد تميزت أراضي هذه المزارع بخصوصيتها وبجودة المحاصيل المنتجة فيها، وهو ما يفسر انفراد المواد المنتجة فيها خاصة منتجات الحبوب، العنب، الحمضيات بتوجيهها للتصدير للخارج.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة التأميم الشامل للأراضي، حيث في 2 أكتوبر 1963 بلغت مساحة الأراضي التي تم تأميمها 2632000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22000 معمر، كما تم تأميم كامل المزارع المملوكة من طرف الأوروبيين وأدمجت في عملية التسيير الذاتي.

وخلال الفترة 1967-1969 تم إطلاق المخطط الثلاثي الذي يعتبر أول تجربة في التخطيط، خصص لهذا البرنامج حوالي 9,17 مليار دج وتميز بالتقسيم غير متوازن للاستثمارات بين القطاعات، والتي استحوذ فيها قطاع الصناعة والمحروقات على أكبر نسبة ب 53,4% وكان نصيب الفلاحة من مجمل الاستثمارات فيه 20,7% بقيمة 1,90 مليار دج. [1]

[1] يونس صاحب، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر: دراسة حالة المواد الغذائية الأساسية 2000-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 / 2015)، ص. 88.

نتائج التسيير الذاتي: من بين النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل أسلوب التسيير الذاتي هي:

أولا: انخفاض مستمر في الإنتاج الزراعي لمختلف المواسم الفلاحية على الرغم من الزيادة المعتبرة في استعمال الأسمدة والمبيدات، مع أن الدولة كانت تتدخل في تسيير هذا القطاع عن طريق مؤسسات مختلفة مختصة في تموين المزارع بالأسمدة والأدوية مما جعل بعض المزارع تجد صعوبة كبيرة في الحصول على مثل هذه المواد اللازمة للعملية الإنتاجية، أيضا أن التمويل شكل عقبة أساسية في وجه تطور مزارع التسيير الذاتي فكان الجهاز المصرفي وسيلة في يد الدولة تتحكم بواسطته في المزارع فتمنح القروض لتطوير بعض المشاريع في بعض المزارع وترفض تمويل بعض المشاريع الأخرى التي تتعارض مع المخططات الوطنية.

ثانيا: الاستعمال اللاعقلاني لمختلف وسائل الإنتاج والأسمدة وغيرها ذلك بسبب انعدام الارشاد الفلاحي العلمي نتيجة لقلة المهندسين والتقنيين المختصين في مختلف العمليات الانتاجية.

ثالثا: هذا القطاع جعل العمال يهملون المزارع الحكومية واتجهوا لاستغلال قطع الأرض الصغيرة التي يملكونها وهذا خارج أوقات عملهم، كما ارتفع الاستهلاك الذاتي فأصبح العمال يأخذون كميات هائلة من مزارع التسيير الذاتي لاستهلاكهم الشخصي وتحولت مزارع التسيير الذاتي في نظر العمال وأفراد المجتمع ككل ملك للجميع.

رابعا: إن تسيير العمال في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا كان مجرد شعار خالي من مختلف الفعاليات بل إن التسيير كان من طرف جهات مختلفة أعطيت لها الصلاحيات الكاملة للتدخل في عملية التسيير والإنتاج وذلك من أجل تحقيق الهدف الحكومي في ذلك الوقت والمتمثلة في المخططات الوطنية دون النظر في مصلحة الاستغلالية وبالتالي مصلحة العمال بل على العكس فإن اقتراحات العمال في بعض المنتجات التي يمكن أن تعود على المزرعة بالنتائج الايجابية كانت لا تأخذ بعين الاعتبار بل على المزرعة تطبيق ما هو موجود في البرنامج الوطني الذي يعمل على تحقيق ما يسمى المخططات الوطنية وكان ذلك على حساب كثير من المزارع التي يمكن لها إتباع مثل هذه المنتجات لأن طبيعة أراضيها ومناخها لا يسمح بذلك. [1]

[1] زهرة بشكي، مرجع سابق، ص. 38.

ثانيا: الثورة الزراعية (1971-1979)

عرف القطاع الزراعي بعد الاستقلال تدهورا كبيرا ذلك أنه الجانب الأكثر تضررا في الاقتصاد الجزائري ويرجع الأمر لندرة الإطارات الفنية وقلة اليد العاملة المؤهلة، [1] إضافة إلى أن معظم الزراعات الجزائرية يغلب عليها الطابع الاستعماري. ومع مجيء الثورة الزراعية التي جاءت في فترة مهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري، حيث تصادفت مع تأميم المحروقات وإطلاق المخطط الرباعي الأول (1970-1973)،[2] حيث جاء الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 المتضمن للثورة الزراعية تحت شعار الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها،[3] فهذا المبدأ يتضمن عملا بنيويا لإعادة بناء الهياكل الزراعية القديمة ويستهدف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في القطاع الزراعي كله كنشاط واحد وليس كنشاطات مفككة تعبر عن أنظمة طبقية مفككة ويتحقق ذلك عن طريق إلغاء الفوارق الواسعة بين الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة، وربط صاحب الأرض بالأرض حتى لا يتكرر نزوح رأس المال أو الفائض الزراعي إلى المدن وخلق تجمعات فلاحية تعاونية يمكن بواسطتها تنفيذ برامج استثمارية يتسنى بها تجديد وتطوير القوى الإنتاجية الزراعية،[4] ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاثة طرق لاستغلال الأرض وتتمثل في ما يلي:

1. التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير منظور ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد وعلى مستوى تقني ملائم.

2. التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض.

3. الاستغلال الخاص حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان. [5]

---

[1] حليمة حريزي وحليمة الطيبي، **هواري بومدين وجهوده الاقتصادية والثقافية في بناء الدولة الجزائرية 1965-1978**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية،2016/ 2017)، ص. 42.

[2] محمد جلولي، **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية: دراسة حالة ولاية سعيدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/ 2011)، ص. 46.

[3] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، م 19، ع 1، (جوان 2015)، ص. 216.

[4] محمد بلقاسم، حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر: تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص. 304.

[5] جمال جعفري، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وآثرها على الناتج الزراعي: دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، م 9، ع 2، (ديسمبر 2018)، ص. 101.

أهداف الثورة الزراعية:

صدر قانون الثورة الزراعية في 14جويلية 1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 يهدف إلى تغيير البنية العقارية للممتلكات الزراعية وطرق استغلالها مع إقامة علاقات إنتاج جديدة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على التباين والتوزيع العادل والفعال لوسائل الإنتاج الزراعي وذلك بمنحهم الوسائل الضرورية، ودعمهم بالقروض والمواشي اللازمة من خلال الصندوق الوطني للثورة الزراعية، وفي سنة 1973 تم توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من الأراضي الخاصة على 60 ألف مزارع لا يملكون أرضا زراعية ومنتمين لتعاونيات زراعية، وقد تم خلال تلك الفترة إنشاء 730 تعاونية فلاحية و740 تجمع لاستصلاح الأراضي الزراعية، وقد حققت الثورة الزراعية نتائج مهمة ساهمت في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الجزائر.

هيئات تنفيذ الثورة الزراعية:

تمت إقامة هيئات لتنفيذ الثورة الزراعية على المستوى المركزي، وأخرى على المستوى اللامركزي. تمثلت هيئات تنفيذ الثورة الزراعية على المستوى المركزي في: وزارة الفلاحة، واللجنة الوطنية للثورة الفلاحية. أما هيئات تنفيذ الثورة الزراعية على المستوى اللامركزي فتمثلت في البلدية والولاية.

على مستوى البلدية: وتمثلت في المجلس الشعبي البلدي الموسع، اللجنة التنفيذية البلدية والتعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات.

على مستوى الولاية: فتمثلت في المجلس الشعبي الولائي والهيئة التنفيذية الموسعة للولاية.

كما تم انشاء الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين سنة 1972 لضمان السير الحسن للثورة الزراعية ولمختلف قرارات وتوجيهات الحزب الحاكم، ولقد ضم هذا الاتحاد كل من لديه علاقة بخدمة الأرض، واعتبر بمثابة نقابة عامة، تتولى الدفاع عن حقوق الفلاحين وتعمل على تنشئتهم سياسيا، اجتماعيا وثقافيا، كما تهدف لضمان أحسن مستويات المعيشة لهم.

مراحل تطبيق الثورة الزراعية: تم تطبيق الثورة الزراعية خلال ثلاثة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: بدأت في 8 جوان 1973 وفي إطارها تم تأميم أملاك الدولة وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة.

المرحلة الثانية: بدأت في جوان 1973 وفي هذه المرحلة تم الاهتمام بالملكيات الخاصة حيث تم تحديد مساحتها وتأميم الأجزاء التي لا تتم خدمتها، وهو إجراء كان الهدف منه التخلص من الملكيات الخاصة الكبيرة لتوزيعها على الأفراد الذين لا يمتلكون أية أرض زراعية.

المرحلة الثالثة: بدأت في نوفمبر1975 واتجهت للمناطق السهبية بإحصاء عدد رؤوس الماشية وأراضي المراعي، وخلالها فرض على المربيين ألا يتعدى رؤوس الماشية الخاصة بهم 105 رأس للمربي الواحد، والفائض يوزع على صغار المربيين.

وإذا مر تطبيق المرحلة الأولى للثورة الزراعية بسلام، دون أن تواجه عدة عقبات، فإن المرحلة الثانية عرفت عدة مشاكل خاصة المتعلقة بالأرض، وضرورة تنازل ملاكها عنها، إلا أن ما خفف من حدة التوتر الذي خلفه هذا الإجراء لدى الكثير من الملاك، هو عدم تقديم أراضيهم لأفراد آخرين بشكل فردي حيث وزعت على التعاونيات التي تشغل من عدة أفراد. [1]

نتائج الثورة الزراعية: من خلال تحليلنا لمشروع الثورة الزراعية نخلص إلى النتائج الآتية:

أولا: أن النظام القائم آنذاك قد تمسك بفكرة هي أنه الممثل الشرعي والوحيد لطبقة العمال والفلاحين وهذا الاعتقاد أقصى طبقة المنتجين التي وجدت نفسها مهمشة في كل قرار يتخذ بشأن تصور أو تنفيذ لقرارات الثورة الزراعية، ونتج عن هذا التهميش بروز نوعين من السلوكيات لصغار المنتجين الأولى متعلقة بانتشار ظاهرة اللامساواة والاهمال في أوساط هؤلاء المنتجين مع قلة اهتمامهم بما يمكن أن تقدمه الثورة لهم من تحسين في المداخيل وزيادة في الإنتاج، ويعود سبب هذه السلوكيات إلى عدم تحميل الدولة لهم مسؤولية إنجاح الثورة وأصبحوا يرون في الدولة أنها المحرك الأساسي لنشاطهم من حيث الإنتاج والتمثيل وحتى التسويق وبدونها يتوقف كل مجهود تعاوني، وسبب انتشار هذه الثقافة هي الطبقة البيروقراطية التي استحوذت على الثورة من خلال ما يعرف بالتسيير الإداري للثورة الزراعية، وهذا أسقط حق المزارعين المستفيدين من السلطة الكاملة على وسائل إنتاجهم.

ثانيا: وهو ما بين على أن المستفيد لا يمكنه اتخاذ قرارات الإنتاج لوحده بل هو مرغم على إتباع ما يتماشى مع المخططات الوطنية وأن أي مخالفة قد تحرمه من حقه في الاستفادة وهكذا يتحول المستفيدون إلى مطبقين للقرارات التي تصدرها الدولة دون أن يكون لهم الحق في اتخاذ القرارات.

---

[1] يونس صاحب، مرجع سابق، ص. 100.

ثالثا: عدم قدرة الدولة على تنشيط المزارع والتعاونيات من جهة أخرى بحيث أن الفكرة السائدة هي أن كل ما هو ملك للدولة هو ملك للجميع مما حط من قيمة هذه الملكيات وجعلها مهملة ومستنزفة وذات إنتاجية منخفضة، فالفوضى واللامبالاة يسمح للمجموعات بالتصرف دون احترام القانون حيث يعمل كل لمصلحته على حساب المردود الإنتاجي. [1]

رابعا: ارتفاع حالات التخلي عن الأراضي الزراعية التي منحتها الدولة للفلاحة في إطار الثورة الزراعية، حيث حتى 30 سبتمبر 1976 أوضحت الإحصائيات أنه وجد 8041 حالة تخلي عن الأراضي الممنوحة، والسبب الرئيسي لذلك هو ضعف خصوبة الأراضي التي تلقوها، كما توسع مع تكرار هذه الحالات ظاهرة النزوح الريفي.

خامسا: نقص العتاد الفلاحي وضعف المكننة من جهة ومن جهة أخرى ضعف التمويل بهده الوسائل للفلاحين بسبب الجهود الإداري. [2]

سادسا: تواصل نفوذ كبار ملاكي الأرض المتجلي في قدرتهم على المماطلة والتهرب من النصوص والأجهزة التي تستهدفهم بالأحجام عن التصريح أو إعطاء التصريحات المغلوطة عن حجم ملكياتهم ومداخيلهم، واستغلال نفوذه في الإدارة والأجهزة المعنية لتصنيفهم زورا من بين الحالات المستثناة.

سابعا: فشل الكثير من التعاونيات بسبب الأخطاء الناجمة عن بيروقراطية الإدارة التنفيذية، وبسبب تركيبة أعضائها التي ضمت أحيانا كبار الملاكين أو عملاءهم وأحيانا أخرى من منحوا وجيء بهم إلى التعاونية تعويض لهم من العجز الذي أصابهم على رغم جهلهم بمتطلبات الإنتاج، وقد بلغت خسارة بعض التعاونيات في قطاع الماشية نصف قطيعها بسبب الإهمال على صعيد العناية الطبية. [3]

ثالثا: سياسة إعادة الهيكلة وسياسة الإصلاح الزراعي

أولا: سياسة إعادة الهيكلة: نظرا للمشاكل التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل نظام الثورة الزراعية خاصة، وكذا تراجع أسعار البترول وضعف النمو الاقتصادي والإنتاج الفلاحي كان لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومنها القطاع الفلاحي، وذلك بالقيام بإصلاحات على هذا القطاع قصد تطويره من كل المشاكل التي تسبب في فشله، واسترجاع مكانته ضمن السياسة التنموية،[4] وتميزت هذه المرحلة بقصر مدتها حيث حددت التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة بتاريخ 17 مارس 1981

---

[1] الزهرة بشكي، مرجع سابق، ص. 50.

[2] يونس صاحب، مرجع سابق، ص. 104.

[3] منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000)، ص.86.

[4] محمد غردي، نصر الدين، بن نير، مرجع سابق، ص. 198.

والمنشور الوزاري رقم 707 والصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981 مضمون وأهداف إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي وتمس المزارع المسيرة ذاتيا، وتعاونيات قدماء المجاهدين إلا أنه عند التطبيق شملت أيضا تعاونيات الثورة الزراعية، والغاية من إعادة الهيكلة هي إنشاء وحدات إنتاج ممكن التحكم فيها بشريا وقابلة للحياة اقتصاديا. [1]

وقد تمثلت الأهداف المرجوة من إعادة الهيكلة اقتصادية فيما يلي:

- ❖ تطوير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- ❖ إعادة تنظيم عفاري للأراضي الفلاحية.
- ❖ استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، ولذلك تشجيع مبادرات الفلاحية.
- ❖ رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.
- ❖ وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتقطير والري. [2]

وقد عملت الدولة جاهدة خلال هذه الفترة عن طريق إعادة هيكلة القطاع الفلاحي على القيام بتنمية هذا القطاع، حيث أعيدت بعض الأراضي إلى أصحابها الذين يفلحونها وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي خصوصا في الجنوب، وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم ومدهم بالتجهيزات اللازمة، وتوفير الظروف الملائمة، فأنشأ مثلا عام 1982 البنك الفلاحي للتنمية الريفية الزراعية لتقديم القروض للفلاحين وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات بشكل وحدات صغيرة وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات في تنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة، وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة إلى الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي. [3]

مراحل تنفيذ سياسة إعادة الهيكلة: تم تنفيذ عملية إعادة هيكلة في مرحلتين متكاملتين هما:

المرحلة الأولى: تمت فيها الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات وتحديد إمكانياتها ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة.

---

[1] عبد القادر بوكريطة، مرجع سابق، ص. 115.

[2] أسماء حشلاف، **مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر** مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015/ 2016)، ص.18.

[3] عبد القادر شويرفات، مرجع سابق، ص. 123.

المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي انتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983 وأسفرت عن تكوين 4429 مزرعة فلاحية اشتراكية موزعة على مساحة2,830,518 هكتار تعمل وفقا لقانون التسيير الذاتي، سهلة التحكم في التسيير وتوجيهها نحو الاختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج، ولا ذي يهمه في هذا المشروع هو اهتمامه بالوحدات حيث قام بتوزيعها على أربعة أنماط وهي:

- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بين 50 و100هكتار
- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150 و250 هكتار.
- مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة تتراوح بين 800 و1500.

تقسيم سياسة إعادة الهيكلة

لقد كانت لسياسة إعادة الهيكلة آثار إجانبية وخفيفة اذ أنه بالرغم من التغيرات التي طرأت على القطاع الفلاحي إلى أن النتائج الهزيلة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والنجاعة الاقتصادية للمستثمرات الفلاحية المستحدثة، زيادة عدد العمال وتوسيع المساحات، واستحداث دواوين جديدة مساعدة بغية التخفيف من تدخل الدولة في التسيير حيث شملت هذه المرحلة إعادة تنظيم شامل للمحيط المرتبط بالفلاحة كإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982، وإعادة هيكلة الدواوين وقد ترتب على ذلك إنشاء الديوان الوطني للعتاد الفلاحي والديوان الوطني للاحتياط والخدمة الفلاحية، والديوان الوطني للأنعام.

ورغم كل هذه الجهود التي بذلتها الدولة إلى أن مردود الإنتاج انخفض لكل المحاصيل وقد أدى إلى نتائج هزيلة، وتسبب في عجز أغلب المزارع عن تسديد مستحقاتها المالية وترجع هذه المشاكل إلى أسلوب المتبع في التسيير والذي لم يختلف كثيرا عن الأساليب السابقة المنتهجة سواء في نظام التسيير الذاتي أو الثورة الزراعية، حيث ما تغير هو إعادة هيكلة، مست عدد العمال والمساحات المزروعة أما طريقة إدارتهم فلم تخرج من دائرة المركزية والبيروقراطية وسلطة اللجان الولائية والوطنية. [1]

ثانيا: الإصلاح الفلاحي لسنة 1987 وإنشاء المستثمرات الفلاحية: يقصد بالاستصلاح كل عمل من شأنه جعل الأرض قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال، ويمكن أن تنصب هذه الأعمال على أشغال تعبئة المياه والتهيئة وتنقية الأراضي والتجهيز والسقي والغابة والمحافظة على التربة قصد إخصابها وزرعها.

[1] وردة مرسي، مرجع سابق، ص. 26.

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة الملكية العقارية الفلاحية باستصلاح الأراضي وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الخاصة الفلاحية والقابلة للفلاحة، تستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأراضي التابعة لنظام التسيير الذاتي والصندوق الوطني للثورة الزراعية، يجوز لكل شخص طبيعي يتمتع بحقوقه المدنية أو كل شخص اعتباري تابع للنظام التعاوني جزائري الجنسية أو يمتلك أرض فلاحية أو قابلة لذلك ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون. [1]

ويعتبر قانون المستثمرات الفلاحية رقم 87-19 المؤرخ في 8-12-1987 أهم إجراء عرفته الفلاحة الجزائرية، فقد عرفته الحكومة المستثمرة الفلاحية أثناء عرض مشروع القانون 87-19 أمام المجلس الشعبي الوطني بأنه طريقة جديدة لإيجاد وسائل جديدة للاستغلال وعدم الاكتفاء فقط بتموين الدولة من موارد مالية وعتاد، وبتحريض المنتجين على استعمال مواردهم المالية، ووسائلهم الإنتاجية الخاصة واستثمارها للنهوض بقطاع الفلاحة، فمن خلاله يتم تحديد حقوق وواجبات المنتجين، وتحديد كيفيات الاستغلال الزراعي، بهدف تلبية الحاجات الغذائية واحتياجات الاقتصاد الوطني، وجاء ضمن إصلاح شامل للقطاع الاقتصادي وقد ركز هذا الإصلاح على ثلاثة محاور رئيسية:

أولا: إعادة صياغة وتقوية حقوق وواجبات المنتجين

ثانيا: إعادة النظر في حجم المستثمرات وتعاونية العمال بهدف تسهيل عملية التسيير.

ثالثا: إعادة تنظيم البيئة الفلاحية من أجل إزالة بعض المعوقات وتحسين الأداء في المجال الفلاحي.

ويهدف هذا القانون إلى ما يلي:

1. رفع الضغط على خزينة الدولة كنتيجة لخسائر القطاع الاشتراكي.
2. إدخال اللامركزية والاستقلالية في تسيير المستثمرات الفلاحية وتمويلها.
3. إقامة صلة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج. [2]

تقييم سياسة المستثمرات الفلاحية

لقد نتج عن سياسة المستثمرات الفلاحية تجزئة المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية فردية وجماعية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، هذه المستثمرات تضم ثلاث فلاحين فأكثر ويتمتعون بالاستغلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون الذي ذكرناه سابقا، وبتطبيق هذا القانون أصبحت الدولة متحكمة في عقارها الفلاحي بشكل أفضل، حيث تم إعادة تجزئة 3159

[1] عبد القادر بوكريطة، مرجع سابق ، ص. 115.

[2] محمد جلولي، مرجع سابق، ص. 48.

مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 2469146 هكتار، إلى حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 164257 مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة.

أسفر هذا التقسيم عن بعض الإيجابيات، كالاستغلال الجيد للأراضي بسبب صغر حجمها والمسؤولية المباشرة، بالإضافة إلى القضاء على العمالة الزائدة وغير المنتجة، باعتبار أن العمال في المستثمرات الفلاحية أصبحت دخولهم مرتبطة بإنتاجية هذه المستثمرة الفلاحية، كما أدى تطبيق هذه السياسة إلى بعض السلبيات منها:

- ❖ نقص العتاد الفلاحي بمختلف أنواعه.
- ❖ قلة الإطارات في العديد من الاستغلاليات خصوصا الجماعية منها مما انعكس على حجم الإنتاج الزراعي.
- ❖ استفادة أشخاص خارج القطاع الفلاحي من المستثمرات.
- ❖ عدم التحديد الواضح للمساعدات المستغلة.
- ❖ صعوبة التمويل نظرا للبيروقراطية التي مست الجهاز المصرفي إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الفلاحية.

البرامج والمخططات التنموية خلال الفترة 1980-1990

أولا: مخطط الخماسي الأول: عرفت هذه المرحلة تطبيق المخططين الخماسي الأول والخماسي الثاني، حيث قام النظام الحاكم بتحديد معالم المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، بحيث يمس المجتمع الريفي أين صنفت الفلاحة من بين الأولويات الأساسية التي حظيت بالاهتمام لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحديد هدفين أساسين هما تحسين الأوضاع المالية للقطاع الفلاحي، وتخفيض التبعية للخارج، وقد تم في إطار هذا المخطط تخصيص ميزانية خاصة بقطاع الفلاحة لتنمية وإعادة هيكلته قدرت بـ 23مليار دج.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): جاء المخطط الخماسي الثاني في عام 1985، المكمل لما جاء في المخطط السابق، وأهم ما جاء به هو إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي والري والصناعات الصغيرة وكذا السعي لجذب رؤوس الأموال الخارجة، إلا أن الدولة اصطدمت بأزمة

اقتصادية حادة بسبب انهيار أسعار البترول والتي أثرت على نسق الاستثمارات المختلفة التي أطلقت قبلها. [1]

الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999):

أطلقت عليها اسم مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق، حيث جاءت اصلاحات 1990 لوضع سياسة انتقال الاقتصاد الجزائري من التخطيط الاشتراكي إلى سياسة الاقتصاد الحر، فعمدت الجزائر إلى إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة، وهذا من خلال قانون 1990 الذي يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي، ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك لحماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

1. مرحلة بداية تطبيق برنامج الإصلاح (1990-1994): في هذه الفترة بدأت تظهر دلائل على نمو الاقتصاد الجزائري، فالقطاع الزراعي عام 1991 كان يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1.200.000 شخص.

2. مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-1999): استمرت الجزائر خلال هذه المرحلة في عملية إعادة جدولة قطاعها الزراعي وهذا في شهر ماي 1997، حيث بلغ عدد الملفات المسجلة لإعادة الجدولة في نهاية السنة المالية 31 ديسمبر 1998 حوالي 13416 ملف، منها 12663 ملفا مقبولا لإعادة الجدولة.

وقد عرف الإنتاج الزراعي تذبذبا كبيرا نتيجة سوء الأحوال الجوية وتراكم المشاكل الاقتصادية الناتجة من تطبيق سياسة إعادة هيكلة القطاع. [2]

---

[1] بومدين قايدي، مرجع سابق، ص. 95.

[2] بسمة عيساوي، **تحليل الإنتاجية في القطاع الزراعي في الجزائر 1990-2014**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016 / 2017)، ص.67.

المطلب الثالث: السياسات الزراعية خلال الفترة بين (2000 -2019)

أولا: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2001-2004)

هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، ويهدف هذا المخطط الى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة. ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

- ❖ تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.
- ❖ تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.
- ❖ تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكاني.
- ❖ تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية، ومكافحة التصحر. [1]

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة 2001، 2004 ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي، فبعد سنة من بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سمح لما يقارب 15000 فلاحا ومستثمرا بالانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير اللامركزي والملائم لمختلف الخصوصيات، ففي 2001 عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 387,3مليار دينار أي ما يقارب 9,2% من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة 13,2 مقارنة بعام 1999، والى غاية 2003 كانت نتيجة الإنتاج الفلاحي أحسن من 2002 حيث قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية 17% وذلك راجع لكمية الأمطار المسجلة من جهة والآثار الأولى لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة أخرى. [2]

---

[1] صالح خيراني، "برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، م 22، ع 1، (جوان 2022)، ص. 321.

[2] محجوبة تومي، بلعيسى ربيعة، **دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وكالة البرواقية**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة يحي فارس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص. 49.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2005-2009)

تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإضفاء البعد الريفي له بغية تنمية العالم الريفي وتحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي والرعوي فيه، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا في:

- ❖ تحسين الحصول على الخدمات العمومية منها السكن للسكان في المناطق المعزولة.
- ❖ القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
- ❖ تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجيا في الاستغلالات الفلاحية، وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها. [1]

ثالثا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)

تمثل سياسة التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا سنة 2009 من خلال خطاب رئيس الجمهورية وتهدف أساسا إلى التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الاستراتيجية، وبفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية من خلال تنظيم مختلف أجهزة التأطير لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي وقد خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000مليار دينار من النفقات العمومية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حدد أهدافه في:

- ❖ تحسين معدل نمو إنتاج المتوسط الفلاحي من 6 % للفترة 2000 -2008 إلى 8,33 % للفترة 2010-2014.
- ❖ زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.
- ❖ دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية وتحسين شروط حياة السكان الريفية.
- ❖ التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- ❖ خلق حوالي 750.000 منصب شغل دائم. [2]

---

[1] حليمة بن سعيد، مصطفى سعدي، مرجع سابق، ص. 41.

[2] سالم أقاري، "تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2009-2014"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، م 11، ع 21، (جوان 2015)، ص. 43.

ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تعتمد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مجموعة من الركائز:

الركيزة الأولى: تقوم هذه السياسة على تبني مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس النظرة إلى العالم الريفي على أنه فضاء خاص ذو معطيات خاصة به والانتقال من نظرة الفضاء اللاحق بالمدينة وهي النظرة التي كانت سائدة باعتبار الريف منطقة تمارس فيه نشاطات فلا حية تكون تابعة للمدينة إلى نظرة الفضاء الخاص التي تعتبر الريف كيانا جغرافيا خاصا. [1]

وقد خصص لقطاع الفلاحة من أجل تطبيق البرامج المتعلقة بالتجديد الفلاحي غلافا ماليا يقدر بـ 600 مليار دينار، أي ما يعادل 120 مليار دينار سنويا للقيام بالعمليات التالية:

1. عصرنة ومضاعفة فروع الإنتاج الواسعة الاستهلاك من خلال دعم القطاع بالمكننة.
2. التحفيز المباشر لإنتاج الحليب والبذور.
3. تطوير آليات الضبط وحماية مداخيل الفلاحين من خلال تعزيز جهاز دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك بالنسبة لفرع البطاطا وتوسيعه بطريقة تدريجية لمواد فلاحية أخرى.
4. التشجيع إنجاز 39.000 موضع للتخزين. [2]

الركيزة الثانية: تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية النباتية والموارد المائية عن طريق أربعة برامج تستند على الأدوات التالية:

- ❖ نظام المعلومات لبرامج الدعم التجديد الريفي من أجل دعم التجديد من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقسيم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعينة بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- ❖ النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقسيم مشاريع التنمية المختلفة.
- ❖ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى.

---

[1] كريمة قرايسي، **برنامج التجديد الفلاحي والريفي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة: ولاية بومرداس أنموذجا 2009-2017**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2019-2020)، ص. 139.

[2] سالم أقاري، نفس المرجع السابق، ص. 43.

❖ عقد كفاءة للتنمية الزراعية، الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. [1]

الركيزة الثالثة: تهدف إلى تعزيز القدرات البشرية المساعدات التقنية، وقد سخر البرنامج في هذا الإطار غلاف مالي يقدر بـ 24 مليار دينار مخصص لإنجاز العمليات التالية:

❖ تطبيق برنامج ضخم لتحسين التقويم وإبراز تقنيات التكنولوجيا الفلاحية لفائدة الفلاحين والمستثمرين.

❖ إعادة تأهيل وبناء محطات تجريبية جديدة ومخابر للمعاهد التقنية للتنمية حسب كل فرع من فروع القطاع.

❖ إعادة تأهيل مراكز التكوين والتعليم التابعة للقطاع.

❖ تقوية الإدارة المحلية ووسائل المتابعة ومراقبة البرامج بما فيها طرق الإعلام والاتصال.

❖ تنمية الدراسات وتسخير القدرات الوطنية الجماعية حول مشاكل التنمية الفلاحية والريفية والدعم المعارف من أجل تطبيق البرامج. [2]

رابعا: المخطط الخماسي للإرشاد الفلاحي (2015-2019): وقد كان يهدف هذا البرنامج إلى:

1) رفع الطاقة الإنتاجية من الحبوب التي من المنتظر أن يبلغ إنتاجها 69.9 مليون قنطار في 2019 مقابل 34,4 مليون قنطار في سنة 2014.

2) توقع انتاج نحو 161,3 مليون قنطار في مجال زراعة الخضر مع نهاية الخماسي مقابل 129,8 مليون قنطار سنة 2014.

3) توقع انتاج 6,2 طن في 2019 من اللحوم الحمراء مقارنة ب 5,13 مليون طن سنة، 2014، أما فيما يخص اللحوم البيضاء إنتاج حوالي 5,67 مليون طن مقارنة ب 4,66 طن سنة 2014. [3]

إن المسعى الذي تم اعتماده في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء لزيادة العرض الوطني وتطوير الشعب للتصدير وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور وهي:

---

[1] إيمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر منشورة، (جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2015/ 2016)، ص. 86.

[2] سالم أقاري، مرجع سابق، ص. 44.

[3] سفيان الشارف بن عطية، "مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، م 17، ع 2، (جوان 2021)، ص. 38.

1) المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.

2) مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، والتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية الريفية والصيدية، تطوير إنتاج أغذية الماشية، وتطوير تربية المائيات البحرية.

3) تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج واسعة للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل الإقليمية للإدارة.

4) تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية النظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

5) متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني. [1]

[1] كمال سعيداني، عبد الرحمان براهيمي، مرجع سابق، ص 62.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال عرضنا لهذا الفصل اتضح أن السياسات الفلاحية المطبقة في الجزائر من 1962 إلى غاية 2019 أخفقت في تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم المقومات والإمكانيات التي تملكها إلا أنها تعاني من عدة مشاكل في مقدمتها تهميش القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى، هجرة الفلاحين للعمل الفلاحي، الجمود الإداري، مشكلة العقار الفلاحي، ومشاكل أخرى حالت دون تحقيقه للواجبات المنوطة به، خاصة منها تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبذلك وجد النظام الحاكم نفسه في كل مرة مضطرا للجوء للأسواق الخارجية لاستيراد الغذاء.

ومع ذلك فقد عرف القطاع الفلاحي تحسنا كبيرا ترجم في زيادة الإنتاج في بعض السلع الزراعية بفضل تطبيق مجموعة من السياسات الزراعية وما تمخض عليها من برامج وإصلاحات ساهمت بشكل فعال في زيادة الإنتاج لبعض السلع الغذائي.

الفصل الثالث: تحديات السياسة الزراعية إتجاه الأمن الغذائي في الجزائر(2019-2021)

تمهيد:

أولت الجزائر اهتماما خاصا لتطوير قطاع الفلاحة والتنمية الريفية من خلال السياسات والبرامج المتمثلة في خارطة الطريق من 2020 الى 2024، بغية تطوير القطاع وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال دفع عجلة تنمية الأقاليم الريفية عن طريق وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بشقيه النباتي والحيواني.

وسنقوم من خلال هذا الفصل بتقييم السياسة الزراعية وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر للفترة ما بين (2019-2021) من خلال مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم السياسة الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الثالث: تحديات السياسة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2021)

المبحث الأول: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر

قامت الجزائر بوضع استراتيجية للقطاع الفلاحي بهدف رفع وتيرة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: قراءة في مخطط عمل الحكومة في مجال التنمية الفلاحية والريفية للفترة (2020-2024) ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي

في إطار توجيهات رئيس الجمهورية وعلى وجه الخصوص الالتزامات الـ 54 التي بنيت عليها خطة عمل الحكومة، تترجم وزارة الزراعة والتنمية الريفية، من خلال برنامجها القطاعي بترجمة تنفيذها من خلال خارطة الطريق المصحوبة ببيانات قادرة على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي، وخاصة النوعية الجيدة أو الكمية التي يمكن تحقيقها على المدى القصير أو حتى على الفور، وترتكز هذه الخارطة على ثلاث قواعد أساسية:

أولا: إطلاق مشاريع لتطوير الشعب الاستراتيجية (الحبوب، والزيوت باعتبارها من أكثر المواد الغذائية استيرادًا)

ثانيا: تقليص الواردات لاسيما المنتوجات التي تشكل عبء على الميزان التجاري على غرار الزراعات الكبرى والزيوت وهو ما يعرف بإحلال الواردات.

ثالثا: إعداد استراتيجيات لعقلنة النفقات العمومية من خلال اشتراك المتعاملين والمهنيين في قطاع الفلاحة.

مجالات التطوير التي تم الاحتفاظ بها في إطار البرنامج الخماسي 2020 -2024 تتعلق بما يلي:

- ❖ تطوير الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية.
- ❖ زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- ❖ الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية.
- ❖ التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية.

- ❖ الحفاظ على التراث وتنميته وتعزيزه.
- ❖ التنمية الزراعية والريفية في السهوب والمناطق الزراعية الرعوية.
- ❖ تطوير وتعزيز المناطق الصحراوية.
- ❖ تكامل المعرفة والرقمة في برامج التنمية.

وتم رفض هذه المحاور المرتبطة بتحديد أولويات الإجراءات في خارطة الطريق حيث تضمنت هذه الاخيرة كل الجوانب الرئيسية التي تسمح لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية بأن يكون قطاعا رائدا في الاقتصاد الوطني، حيث جاءت لتعزيز الأمن الغذائي للبلاد من خلال عدة برامج تفصيلها كالآتي:

أولا: البرامج المسطرة التي تهدف إلى تحديث القطاع الفلاحي وتحسين إنتاجيته

تضمنت خريطة العمل هذه عدة برامج فرعية تم تسطيرها، تكتسي أهمية بالغة كونها تستهدف الرفع من مستوى إنتاج وتطوير الشعب الاستراتيجية للإنتاج النباتي والحيواني، من خلال تثمين المنتجات وتحقيق الأمن الصحي للإنتاج الفلاحي، وتم ذلك من خلال هيكلة مقسمة إلى جزئين:

- ❖ برنامج أولوي للتنفيذ قصير المدى.
- ❖ برنامج عمل متقاطع على المدى المتوسط.

1. **برنامج ذو الأولوية قصير المدى:** يمتد أجله المحدد من 2020 إلى 2021، يهتم بشكل أساسي بما يلي:

❖ تطوير الزراعة الصحراوية من خلال تعزيز الإمكانيات القائمة، وتوسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة، وتطوير المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة، فاصولياء، قصب السكر، وغيرها)، إنشاء وتشغيل المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS) وتنفيذه بشكل الفعال.

❖ تطوير المناطق الجبلية من خلال الإجراءات التي تسمح بتحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز إجراءات الانفتاح من خلال فتح وتطوير المسارات الزراعية وتعبئة الموارد المائية، وغرس الأشجار وإنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات خاصة بالشباب

❖ تطور الأنواع شديدة التحمل بما في ذلك شجرة الخروب، وشجرة الأرغان في مختلف المناطق الزراعية الملائمة لنموها سواء في (الجبال، الهضاب العليا، السهوب، أو الصحراء)

❖ كهربة الزراعة عن طريق جلب الطاقة الكهربائية أو الطاقة المتجددة للمزارع من خلال البرنامج الحالي.

❖ الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية من خلال تطوير الأراضي وتبسيط وتسهيل إجراءات الوصول إلى الأراضي الزراعية واستعادة الأراضي غير مستغلة.

❖ توسع المساحات المروية وتعزيز أنظمة توفير المياه الضرورية لزيادة الإنتاج والإنتاجية. لاسيما الحبوب، وكذلك من حيث الإدارة الرشيدة للموارد المائية واستخدام الري التكميلي، لاسيما في ولايات الشرق.

❖ الرقمنة وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية من خلال تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية.

❖ دعم المهنيين من خلال النظام التعاوني لتنظيم أفضل.

2. **البرنامج ذو الأولوية متوسطة المدى:** الأجل من 2020 إلى 2024 ويهتم بشكل أساسي بما يلي:

❖ تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلسلة القيمة للمنتجات النباتية والحيوانية والغابية والرعوية والمحلية.

❖ تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية الموجهة لجميع الجهات الفاعلة في القطاع، من خلال تحسين المعرفة، والتعميم والإشراف التقني والعلمي، والابتكار ونقل التكنولوجيا، واخيرا البحث.

❖ تعزيز أنظمة الصحة البيطرية لحماية التراث الحيواني الوطني من الأمراض المعدية، المراقبة الصحية للحيوانات والمنتجات الحيوانية على الحدود.

❖ الحفاظ المستدام على الموارد الطبيعية، لاسيما المياه والتربة، ولاسيما من خلال إصلاح الغابات والمناطق الرعوية، وتعزيز الطاقات المتجددة ونظم توفير المياه ومكافحة التصحر.

❖ تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي وتكييفه بشكل مستمر.

❖ تحسين الوصول الى التمويل وإدارة الأموال العامة، ولاسيما من خلال إنشاء الائتمان الصغير، وتنويع المؤسسات المالية، واستهداف دعم الدولة والإعانات، وإحياء الغطاء الاجتماعي للمزارعين والمربيين، وتعزيز التأمين الزراعي بما في ذلك الكوارث الزراعية.[1]

ثانيا: البرامج المسطرة في مجال التوسع الجغرافي والإقليمي

تستهدف هذه البرامج التوسع في المحيطات الكبرى من الأراضي الصحراوية والعمل على الاستغلال الأمثل لها من أجل تطوير الزراعات الاستراتيجية الموجهة للتحويل الصناعي خصوصا، بالإضافة الى تطوير المناطق الجبلية وتأهيل الأراضي الزراعية واسترجاع الأراضي الزراعية غير المستعملة بهدف زيادة التوسيع في المساحات الزراعية

1) تطوير الفلاحة الصحراوية

1. 1) إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية: في إطار تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 3 ماي 2020، لاسيما ما يتعلق بإنشاء لمكتب زراعي في الصحراء لتنمية ملايين الهكتارات من الأراضي الصحراوية من أجل التنمية الصناعية الزراعية المسؤولة عن تطوير المحاصيل الصناعية الاستراتيجية على هذه الأراضي، وهو آلية أساسية من أجل تفعيل قدراتنا الإنتاجية في هذه المناطق، فضلا عن كونها تساعد على استقطاب وتسريع وترقية الاستثمارات الفلاحية من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية، خصوصا كون الفلاحة الصحراوية هي رافدة الفلاحة الجزائرية حاليا.

الجدول رقم (04): يوضح أهم الأعمال المقرر القيام بها لتطوير الفلاحة الصحراوية

الإجراء	الهدف	الأثر
مشروع مرسوم تنفيذي بإنشاء ديوان وطني للفلاحة الصحراوية	إنشاء المكتب بهدف تنمية الاستثمار في الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية	تقليل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي. خلق فرص العمل والثروة.
تحديد المواصفات الخاصة بالمستثمرين	تحديد حقوق والتزامات المستثمرين وأصحاب الامتياز في الأراضي المزعم تطويرها	ضمان نجاح البرنامج ومتابعة وتقييم الاستثمارات والاستغلال المستدام للمواد الطبيعية

[1]République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 - 2024**: feuille de route, actions projetées pour 2020 – 2024.

مشروع مرسوم بضبط التنظيم الداخلي للديوان الوطني للفلاحة الصحراوية	تنظيم المكتب من أجل ترقية دعم مراقبة وتقييم الاستثمارات في الزراعة الصناعة	خلق الثروة ومناصب شغل. احلال الواردات (حبوب، زيوت نباتية، سكر ... إلخ)
تحديد المحفظة العقارية التي سيتم اتاحتها ديوان وطني للفلاحة الصحراوية وانطلاقا من إمكانيات تقع بالقرب من شبكة الطرق، تقدر بنحو 3,5 مليون هكتار تقع في كل ولابة، أدرار، غرداية، ورقلة، عين صالح، والوادي	التخصيص المكاني للمناطق المحتملة في موارد المياه القابلة للتعبئة، المقدرة ب 1,3 مليون هكتار وتحديد المساحة الصافية التي سيتم تخصيها للمكتب الوطني لتنمية الزراعة الصحراوية	تنمية الاستثمارات الزراعية والغذائية

المصدر: بومدين قايدي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

1. 2) تطوير استراتيجية لتنمية الزراعات الصناعية: نصت خطة عمل الحكومة على تنفيذ سياسة زراعية مبتكرة تقوم على توسيع الزراعة العضوية من خلال تطوير ملايين الهكتارات من الأراضي الصحراوية، من حيث المقومات الطبيعية كالتربة، والمياه والمناخ الملائم، يتضمن هذا بشكل أساسي تطوير الأنواع النباتية التالية: القمح، والفول السوداني، وفول الصويا، ودوار الشمس، وبذور اللفت، الشمندر السكري، حبوب الذرة، والمنتجات المعدة لتغذية الحيوانات، ولهذا سيتم إطلاق المشاريع الهيكلية والمتكاملة على المدى القصير جدا أو حتى على الفور.

الجدول رقم (05): يوضح أهم المشاريع الزراعية الاستراتيجية المستهدفة

الشعب المستهدفة	الهدف الإنتاجي	الأثر	المساحة المستهدفة بالهكتار	المناطق المستفيدة
القمح	زيادة الإنتاج	تقليل الواردات خلق فرص العمل والثروة	40000	ولايات الجنوب
محاصيل البذور الزيتية (الفول السوداني، فول الصويا)	إنتاج زيوت نباتية		30000	أدرار - ورقلة- غرداية - عين صالح
السلجم الزيتي	انتاج أعلاف للأنعام		3000	الأراضي المرتفعة والمناطق الشمالية
الذرة	إنتاج حبوب		5000	أدرار

	الأعلاف			
الشمندر السكري	إنتاج السكر		7040	أدرار، ورقلة، غرداية.

المصدر: بومدين قايدي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

بصرف النظر عن المحاصيل التي تم إنشاؤها بالفعل في الجنوب فإن المحاصيل الزراعية ذات الاستراتيجية الصناعية التي تستحق التطوير في الأراضي الصحراوية هي: بذور الزيوت النباتية كبذور: الفول السوداني، وفول الصويا، وشمندر السكر.

1. 2. 1) الزيوت النباتية الغذائية: إن إحياء زراعة البذور الزيتية (الفول السوداني، فول الصويا، وبذور اللفت، عباد الشمس) يهدف إلى التقليل من واردات الزيوت الخام، وفي الوقت نفسه إلى التقليل من الواردات المخصصة لتغذية الدواجن، وهذا بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

- ❖ تستورد الجزائر سنويا ؟؟ مليون طن من زيت الطعام (زيت المائدة)، بتكلفة مالية تقدر بـ 583 مليون دولار.
- ❖ تستورد الجزائر سنويا لنفس الاحتياجات 1.446.000 طن من فول الصويا لتغذية الحيوانات، ومبرمج أن تتم زراعة 200.000 هكتار من فول الصويا بحلول عام 2024.
- ❖ التوقعات ال ارتفاع في أسعار النفط بالعملة الأجنبية عام
- ❖ زيادة العملة الأجنبية بحلول عام 2024 ستكون 100 مليون دولار للنفط و26 مليون دولار لوجبة فول الصويا.
- ❖ ستغطي مساحة كل من محصول الفول السوداني، وفول الصويا 400.000 هكتار بحلول عام 2024، وستلبي هذه المساحة 47 % من الطلب على زيت الطعام، و63% من الطلب على العلف الحيواني، مع ربح 553 مليون دولار للزيت و352 مليون دولار للأعلاف، أي ما يعادل 905 مليون دولار أرباح، أو ما يقابل 73,81 % من إجمالي الواردات المتوقع استيرادها لكل من الفول السوداني وفول الصويا.

سيتم تنفيذ البرنامج من خلال تشجيع الاستثمار في إطار التنمية في المناطق الصحراوية من خلال التسهيل للمستثمرين بالحصول على الأراضي لاستغلالها، فضلا عن السماح لهم باستيراد بذور الفول السوداني وفول الصويا.

1. 2. 2) سكر الشمندر: في الوقت الحاضر يقدر طلب السوق الوطني على السكر الأبيض بحوالي 1,3 مليون طن ويتزايد بنحو 2% سنويا مع النمو السكاني، ويعد قرار زراعة الشمندر أمرا ملائما في بعض الولايات الجنوبية، نظرا للتكنولوجيات الجديدة والأصناف التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه، والولايتان اللتان من المحتمل أن تستضيفا برنامجا وطنيا لتطوير إنتاج سكر الشمندر، هما ورقلة في المرحلة الأولى من المخطط بإطلاق مشروعين على مساحة 7000 هكتار، وغرداية من خلال مشروع مساحة 2000 هكتار.

1. 2. 3) برنامج تنمية المراعي الصحراوية بما في ذلك المناطق الحدودية: خصص له غلاف مالي قدره 3964 مليار دينار، ويهتم أساسا بعمليات إنجار وتأهيل مصادر المياه الرعوية واقتناء معدات استخدام الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء وحدات تربية الماعز، ويرافق تطبيق هذا البرنامج، البرامج التالية:

أ) برنامج لتثمين منتجات الإبل من خلال إنشاء وحدات خدمة صغيرة: خصص لتنفيذ هذا البرنامج غلاف مالي قدره 5160 مليون دينار، والتي يمكن تعبئتها من الصندوق القطاعي المخصص للشباب.

ب) برنامج إعادة تأهيل أنظمة الواحات التقليدية وتطوير الإجراءات الهيكلية بما في ذلك المناطق الحدودية: المبلغ المخصص لتنفيذ هذا البرنامج هو 66.820 مليون دينار، يمكن تعبئتها من الصندوق القطاعي المخصص للمزارع العائلية الصغيرة.

ج) هيكلة برنامج الاستثمار: يتم تمويل تنفيذ إجراءات الهيكلة بما يصل الى 11 مليار دينار، من ميزانية المعدات البالغة 247 مليار دينار، والتي يمكن تعبئتها من الأموال القطاعية على أن تكتمل في النصف الثاني من عام 2021.

2) تطوير المناطق المتدرجة الرعوية

تغطي مساحة السهوب، مساحة إجمالية تبلغ 36 مليون هكتار، موزعة على 25 ولاية تضم 440 بلدية ويبلغ عدد سكانها حوالي 9 ملايين نسمة، يعيش 30 % منهم في المناطق الريفية، وتربية الحيوانات هو النشاط الرئيسي هنا.

2. 1) محاربة التصحر: يتعلق الأمر بتحسين البرنامج الحالي الذي يتم ضمان تمويله من الأموال القطاعية بمبلغ إجمالي قدره 29 مليار دينار، وله بشكل أساسي الأهداف التالية:

- ❖ المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر.

- ❖ تجديد وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة.
- ❖ الهيدروليك الرعوية.
- ❖ دعم المربين وصغار المزارعين (بما في ذلك النساء الريفيات).
- ❖ تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تنويع الأنشطة

2. 2) محاربة تدهور الأراضي الصحراوية: يتم تمويلها من الصناديق القطاعية بمقدار 93 مليار دينار من أجل التعامل مع تدهور الأراضي، ولاسيما تعرية الرياح في مناطق السهوب والصحراء، تم النص على ما يلي في خطة عمل الحكومة على المدى المتوسط:

- ❖ معالجة مستجمعات السدود وتنمية المناطق الجبلية.
- ❖ إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة في مناطق السهوب ولاسيما منطقة السد الأخضر.
- ❖ حماية المدن والبنى التحتية والمزارع من تراكم الطمي في الولايات الجنوبية.
- ❖ إعادة تأهيل طبقة المياه الجوفية.

3. تطوير المناطق الجبلية

3. 1) تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف: هذا البرنامج هو قيد التنفيذ، الممول من الصناديق القطاعية بمبلغ إجمالي قدره 3,25 مليار دينار، ويهدف بشكل أساسي إلى تشجيع إنشاء وحدات تربية الحيوانات لصالح الأسر الريفية وخاصة النساء الريفيات.

3. 2) تطوير منظر الريف: يقوم به مجموعة الهندسة الريفية، فمن المقرر إنتاج 2,316,742 شجرة، بما في ذلك مليون شجرة الخروب حتى أواخر 2023، بالإضافة الى انتاج وتنظيم زراعات أخرى (الخروب، الزيتون، اللوز، والفستق) وهناك 43 ولاية تعنى بهذا البرامج منها 18 في الشمال و16 في الهضاب و9 في الجنوب، بمساحة إجمالية تبلغ حوالي 8000 هكتار، وفي هذا السياق من المخطط تهدف الحكومة أيضا إلى زراعة 1.043.000 شجرة خروب، على 25 % من المساحة الكلية المخطط زراعتها أي 4000 هكتار، على مستوى 32 ولاية، و124 بلدية.

4. إعادة تأهيل الأراضي الزراعية واسترجاع الأراضي الزراعية الغير مستغلة

4. 1) البرنامج قصير المدى لقطاع الزراعة المتعلق بالأراضي الزراعية: يتمحور حول الإجراءات التالية:

4. 1. 1) إغلاق عملية التحويل بموجب القانون 10-03: والتي تسمح بتحويل حق التمتع إلى حق امتياز تطبيقا للقانون 10-03.

4. 1. 2) برنامج استصلاح الأراضي: تم تخصيص مساحة أرض تبلغ 24 مليون هكتار في إطار الآليات المعمول بها أي الحصول على ملكية الأراضي الزراعية.

4. 1. 3) استرجاع الأراضي غير المتجددة: وقد شملت العملية 105.522 مستفيد بمساحة 1.190.500 هكتار، منهم 55196 كانت موضع نتائج سلبية على مساحة 756.600 هكتار، كما من المتوقع استرجاع 149600هكتار في النصف الثاني من عام 2020.

4. 1. 4) تعزيز قدرات التخزين والتجميع: من خلال تسليم 23 مجمع للتبريد مع نهاية سنة 2021 بهدف تثمين الانتاج الزراعي والحفاظ عليه في ظل عمليات التصدير وتنويع قنوات التوزيع.

4. 1. 5) تعزيز تنظيم المهن وإعادة تنظيم التعاونيات الفلاحية: يهدف إلى الدفع لإنشاء التعاونيات الفلاحية وإعادة إحياء هذا النظام التعاوني حيث تم إعادة النظر في الإطار التنظيمي الذي تحتكم اليه التعاونيات الفلاحية وإضفاء نوع من المرونة في تأسيسها عن طريق تخفيض إجراءات إنشائها وتكثيف التحسيس والإرشاد في مجال إنشائها لتكثيف عددها على المستوى المحلي.

وقد تجسد هذا المسعى بعد بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20/ 274 المؤرخ في 11 صفر 1442 الموافق لـ 29 سبتمبر 2020 الذي حدد القواعد الجديدة للتعاونيات الفلاحية، وأهم التعديلات التي جاء بها هي: تحرير إنشاء التعاونيات الفلاحية، وتغطية كل الشعب الفلاحية، وتحويل سلطة الاعتماد إلى مدير المصالح الفلاحية للولاية، وتقليص آجال منح الاعتماد.

4. 1. 6) إزالة العوائق البيروقراطية: خاصة بعد إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية من خلال تحسين وتبسيط الإجراءات الإدارية في القطاع، ورقمنة الإجراءات الإدارية وكذا إنشاء وحدة استماع ملحقة بمكتب الوزير.

4. 1. 7) مكننة القطاع: ان زيادة الإنتاج والإنتاجية والوصول إلى فلاحة عصرية لا يكون بمنأى عن استخدام عتاد فلاحي متطور وملائم خصوصا للزراعات الكبرى في الجنوب الجزائري، وهذا بغض النظر عن الدعم المقدم في مجال اقتناء الجرارات والآلات الحاصدة والعتاد المرافق، وتجسيدا لهذا المسعى جاء المرسوم التنفيذي رقم 312,20 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1442 الموافق لـ 15 نوفمبر 2020، المتضمن لشروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها في إطار

ترخيص استيراد معدات الانتاج ومن بينها أدوات العتاد الفلاحي المستعمل الاقل من 10 سنوات كإجراء يسمح بمكننة القطاع الفلاحي.

4. 2) برنامج متواصل على المدى المتوسط ويتمحور حول تطوير النباتي والحيواني ويتفرع عن هذا البرنامج:

4. 2. 1) برنامج لتطوير قطاع إنتاج المحاصيل الرئيسية: ويتضمن بدوره:

4. 2. 1 .1) قطاع الباقوليات المجففة: تبلغ مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج البقوليات الغذائية 210.000 هكتار، ينتج منها 120.000هكتار من العدس والحمص، وبحلول عام 2024 سترتفع المساحة المخصصة لإنتاج الباقوليات إلى حوالي 121.000هكتار. يستهدف البرنامج إنتاج 1.300.000 قنطار من العدس والحمص بحلول عام 2024، أي ما يعدل 65 % من احتياجات الاستهلاك والتنبؤات السنوية لها.

4. 2. 1. 2) قطاع البطاطس: بالنسبة لهذا القطاع الاستراتيجي فإن الأمر يتعلق بتوجيه إجراءات التنمية والحفاظ على الإنتاج من خلال: المعالجة عن طريق تطوير مواد نباتية فعالة ومحددة، إنشاء آلية للتصدير.

4. 2. 1. 3) قطاع **الطماطم الصناعية:** المساحة المخصصة للطماطم الصناعية في 2019 تبلغ 24800 هكتار بإنتاج 16500000 قنطار، الإنتاج المتوقع بحلول عام 2024 سيكون 20240000 قنطار.

4. 2. 1. 4) قطاع الثوم: المساحة المحجوزة 3000 هكتار سنة 2019 بإنتاج 2 مليون قنطار، ولم تستورد الجزائر منذ عام 2018 الثوم للاستهلاك بما سمح لها بالانتقال من حالة الاستيراد الى حالة تصدير الثوم، أي مكسب يزيد عن 12 مليون دولار أمريكي.

4. 2. 1. 5) قطاع الذرة: المساحة المحجوزة للذرة في عام 2019 هي 2.250 هكتار، لإنتاج 63.700 قنطار، الواردات 4,5 مليون طن بقيمة 871,5 مليون دولار بهدف الوصول إلى 18000 هكتار المحدد لسنة 2021/ 2020. وذلك لإنتاج المتوقع قدره 460,000 قنطار اي مكسب قدره 9 مليون دولار أمريكي.

4. 3) برنامج لتطوير قطاع لإنتاج الحيواني

4. 3. 1) تطوير إنتاج اللحوم الحمراء: يقدر متوسط الاستهلاك الوطني من اللحوم الحمراء بنحو 13,5 كغ للفرد/سنة، بناء على ما يلي:

- لحوم من الإنتاج الوطني يقدر بحوالي 530,000 طن في عام 2019 (60 % من تربية الإبل)

❖ اللحوم المستوردة المجمدة بمعدل 1,3 كغ / ساكن خلال السنة.

❖ وتجدر الإشارة إلى أن اللحوم المبردة استيرادها محظور اليوم.

_ **تطوير قطاع الدواجن:** يعتبر قطاع الدواجن من أكثر القطاعات التي تخلق فرص عمل وتقدر قيمة إنتاجه ب 234,13 مليار دينار جزائري، ومع ذلك فإن تطورها يواجه العديد من القيود، أهمها الاعتماد الكبير بنشاط الدواجن في السوق العالمية وذلك لمدخلات الدواجن.

_ **تطوير قطاع الحليب**: إن تطوير قطاع الالبان على المستوى الوطني، يعد جزء مهم من البرنامج ويتطلب إجراءات تتعلق بتحسين برنامج المصلحة العامة لتصنيع وتوزيع الحليب المبستر المعبأ المباع بسعر 25 دينار لكل لتر، مع الأخذ في الاعتبار أن الأولية في المدى القصير هو ايضا تحسين توفر هذا المنتج المستهلك على نطاق واسع. [1]

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الفلاحي لشعب الإنتاج النباتي خلال الفترة (2021/2019)

يتميز الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، حيث يعتمد أساسا على إنتاج الحبوب، الخضر الأشجار...وغبرها، ويمكن التفصيل فيه على النحو التالي:

أولا: إنتاج شعبة الحبوب

تعتبر الحبوب من أهم المواد الغذائية إذ تشكل منتجاتها جزءا من الوجبات اليومية ومن خلالها يتم تأمين جزء لا بأس به من العناصر الغذائية اليومية الضرورية لجسم الإنسان، كما أنها تدخل في العديد من الصناعات التحويلية المهمة، ومن أسباب اعتماد الإنسان على الجبوب هي تأقلم أنواعها وأصنافها مع الظروف البيئية المختلفة في العالم وإنتاجيتها المرتفعة وسهولة خزنها ونقلها وتداولها بالإضافة لقيمتها الغذائية للإنسان والحيوان.

ويرتبط ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية، خصوصا أن إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب يتأثر بجملة من العوامل بعضها يمكن التحكم فيه إلى حد كبير سواء من ناحية الكمية أو النوعية، مثل الأسمدة الكيميائية والمبيدات، السقي التكميلي، بالإضافة إلى العمالة الفلاحية والمكننة الزراعية،

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et de Développement Rurale, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 - 2024**: feuille de route, actions projetées pour 2020 – 2024.

وعوامل أخرى لا يمكن التحكم فيها كالعوامل الطبيعية والمناخية كنوع التربة، وكميات تساقط الأمطار وعدم تجانسها، اختلاف درجات الحرارة بين الليل والنهار، وتحتل مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير، وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد، وتتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح بنوعيه الصلب واللين والشعير ...وغيرها.

1. **القمح:**

يحتل القمح مكانة مميزة في حياة البشر فهو يمثل مصدرا أساسيا لتغذية الإنسان منذ أن عرف الزراعة ومارسها وهو ما يجعل القمح يغطي أكبر مساحة مزروعة على سطح الأرض بالمقارنة مع المحاصيل الغذائية الأخرى، ويعكس الجدول الموالي تطور المساحة المخصصة لزراعة القمح بنوعيه، بالإضافة إلى تطور إنتاج ومردودية هذا النوع من الحبوب خلال الفترة (2019 - 2021)

الجدول رقم (06): يوضح تطور إنتاج القمح (الصلب واللين) في الجزائر للفترة (2019-2021)

السنة	المساحة المزروعة (ألف. هـ)	الإنتاج (ق)	المردودية (ق. هـ)	المساحة المزروعة (ألف. هـ)	الإنتاج (ق)	المردودية (ق. هـ)
2019	1579080	32087678	20,3	395907	6681084	16,9
2020	1493,918	25785832	17,3	354165	5281706	14,9
2021	1128034	18341617	16,3	240668	3342243	13,9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال الجدول أن المساحة المخصصة لزراعة القمح الصلب سجلت انخفاضا خلال الفترة (2019-2021)، حيث قدرت سنة 2019 ب 1579080 ألف هكتار وسنة 2021ب 1128034 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى شح الأمطار.

أما بالنسبة للقمح اللين فقد عرفت المساحة المخصصة له انخفاضا مستمرا طوال فترة الدراسة فبعدما كتنت تقدر بحوالي 395907 هكتار سنة 2019 ووصلت 240668 ألف هكتار سنة 2021، ويعود ذلك لتقلص هذه المساحة لحساب زراعة القمح الصلب.

ونلاحظ أن حجم الإنتاج الزراعي والمردودية قد عرفا انخفاضا في القمح الصلب واللين حيث قدر الإنتاج للقمح اللين سنة 2019 ب 6681084 ألف قنطار بمردودية 16,9 قنطار في الهكتار، وقدر

سنة 2021 ب 3342243 ألف قنطار بمردودية 13,9 قنطار في الهكتار، أما بالنسبة للقمح الصلب فقد سجل سنة 2019 إنتاج 32087678 ألف قنطار ويعد أكبر مستوى إنتاجي بمردودية 20,3 قنطار في الهكتار وانخفض سنة 2021 إلى 18341617 ألف قنطار بمردودية16,3 قنطار في الهكتار، ويعود سبب الانخفاض إلى تراجع عدد المساحات المزروعة بسبب قلة الأمطار وكذلك بسبب استبدال أنواع البذور من خلال التخلي عن البذور المحلية كبذور واد زناتي والرحوية التي أعطت مردودية سايفا ، وكذلك عدم احترام المسار التقني ويعني ذلك تحضير التربة ، واختيار البذور والاعتناء بجانب الري، وهذه من الأسباب التي جعلت مردودية الجزائر ضعيفة.

2. **الشعير:**

يعتبر القمح بنوعيه وكذا الشعير من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر في شعبة الحبوب فهما يشكلان ما نسبته 98% من إنتاج الحبوب في الجزائر، والنسبة الباقية تمثلها محاصيل أخرى تندرج ضمن شعبة الحبوب كالذرة، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لزراعة الشعير بالإضافة إلى إنتاج وإنتاجية هذا النوع من الحبوب خلال الفترة(2019-2021)

الجدول رقم(07): يوضح تطور إنتاج الشعير في الجزائر للفترة(2019-2021)

السنة	المساحة المزروعة (ألف. ه)	الإنتاج (ق)	المردودية(ق. ه)
2019	1133005	16477463	14,5
2020	978114	12131371	12,4
2021	525631	5553638	10,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن إنتاج الحبوب في شعبة الشعير عرف انخفاضا تدريجيا حيث قدرت المساحة المزروعة في سنة 2019 ب 1133005 ألف هكتار مما أدى إلى إنتاج 16477463 قنطار بمردودية 14,5 قنطار في الهكتار، وانخفض في سنة 2020 بنسبة كبيرة حيث قدرت المساحات المزروعة 978114 ألف هكتار مما أدى الى انتاج 12131371 قنطار بمردودية 12,4، وقد سجلت أدنى كمية إنتاج في سنة 2021 حيث قدرت المساحة المزروعة ب 525631 ألف هكتار انتجت 5553,638 قنطار بمردودية 10,6، وهذا الانخفاض راجع لعدة أساب يمكن تفسيرها بارتباط إنتاج الحبوب في بلادنا ارتباطا وثيقا بكميات تساقط الأمطار وانتظامها وهي التي شهدت تذبذبا كبيرا، بالإضافة إلى

العوامل المتعلقة بتأخر عمليات الحرث والبذر والحصاد وعدم تطبيق المسار التقني للحبوب من طرف الفلاحين، وكذا غياب الدعم وعدة مشاكل أصبحت تثقل كاهل الفلاح، وأيضا يعود سبب انخفاض الإنتاج إلى بيع المحصول في السوق الموازية من طرف الفلاحين بدل بيعه للديوان الوطني للحبوب.

ثانيا: إنتاج شعبة الخضر

الخضر بمختلف أنواعها تحتل الاهتمام الأكبر في الإنتاج النباتي بعد شعبة الحبوب، وهذا لدورها البارز في سلة المواد الغذائية للمستهلك الجزائري.

ترتكز زراعة الخضر بمساحات كبيرة وخصوصا في الشمال أين تتوفر مياه السقي ونوعية التربة الملائمة، وتتم زراعة الخضر في العديد من الولايات وبنسب متفاوتة، حيث تتنوع المحاصيل من ولاية لأخرى حسب المناخ والتربة، وقد تعتمد زراعة الخضر على الري الدائم من الآبار، السدود والوديان، وتعتبر كل من البطاط، الطماطم، البصل، الثوم، الجزر، الفاصولياء الخضراء، الفلفل...وغيرها. من أهم محاصيل الخضروات نموا من حيث المنتوج والمساحات المزروعة، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لزراعة بعض محاصيل الخضر وتطور انتاج وإنتاجية هذه الأنواع من الخضروات خلال الفترة (2019-2021).

الجدول رقم(08): يوضح تطور إنتاج أهم أنواع الخضر في الجزائر للفترة (2019-2021)

الوحدة: ألف قنطار

السنة	المساحة المزروعة (ألف. ه)	الإنتاج (الف. ق)	المردودية (ق. ه)	المساحة المزروعة (ألف. ه)	الإنتاج (ألف. ق)	المردودية (ق. ه)	المساحة المزروعة (ألف. ه)	الإنتاج (ألف. ق)	المردودية (ق. ه)
2019	157864	50202499	318,0	50312	16137298	320,7	17469	4195344	240,2
2020	149463	46594821	311,7	50032	16656711	332,9	17414	4475953	257,0
2021	137039	43604148	318,2	49750	17112114	344,0	16945	4141188	244,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية.

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن جل المنتوجات عرفت تأرجحا بين الانخفاض والارتفاع، فالنسبة للبطاطا والتي تعد من بين محاصيل الخضر واسعة الاستهلاك لدى المواطنين الجزائريين، حيث عرف متوسط إنتاجها انخفاضا خلال فترة الدراسة، إذ انخفضت من 50202499 ألف قنطار في سنة 2019 إلى 43604148 ألف قنطار في سنة 2021، ويعود السبب في انخفاض إنتاج البطاطا الى شح الأمطار وارتفاع أسعار الأسمدة والبذور والمبيدات وكذا الآلات الميكانيكية وهذا ما يدفع الفلاحين إلى التخلي عن غرس البطاطا ونقص اليد العاملة، وهذا ما أدى إلى تقلص المساحات الزراعية الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على إنتاج البطاطا، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق.

أما بالنسبة للبصل فقد شهد ارتفاعا مستمرا خلال فترة 2019-2021، فقد قدر الإنتاج سنة 2019 ب 16137298 ألف قنطار بمردودية 320,7 قنطار في الهكتار، وارتفع في سنة 2021 الى أن وصل 17112114 ألف قنطار بمردودية 344,0 قنطار للهكتار، وهذا الارتفاع راجع إلى ما يملكه الفلاحون من قدرات وخبرات هامة في هذه الشعبة الرائدة وطنيا واهتمامهم بها، وأيضا لاعتبار أن البصل من أسهل الزراعات والأقل تكلفة مقارنة بالمحاصيل الأخرى

وبخصوص الجزر فنلاحظ ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ إنتاجه 4475953 سنة 2020 بمردودية 257,0 قنطار في الهكتار، مقارنة بسنة 2021 التي بلغ فيها الإنتاج 4195344 ألف قنطار بمردودية 240,2 قنطار في الهكتار، إلى أنه شهد انخفاضا سنة 2021 حيث بلغ إنتاجه 4191188 ألف قنطار بمردودية 244,4 وذلك بسبب قلة تساقط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة لأن الجزر يحتاج حتى تنمو جذوره إلى درجات حرارة منخفضة حيث تتراوح درجة الحرارة اللازمة بين 2الى 29 درجة مئوية.

ثالثا: إنتاج شعبة الزراعات الصناعية

تعتبر الصناعات الغذائية فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان لأخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية أطول، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعات وتطور إنتاجها ومردوديتها خلال الفترة (2019-2021)

الجدول رقم(09): يوضح تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر للفترة(2019-2021)

الوحدة: ألف هكتار

السنة	المساحة المزروعة (ألف. ه)	الإنتاج (ألف. ه)	المردودية(ق. ه)
2019	24804	16492150	664,9
2020	24636	19312672	783,9
2021	26957	23241754	862,2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال الجدول أن الطماطم الصناعية شهدت ارتفاعا خلال الفترة المدروسة رغم الظروف المناخية الصعبة لاسيما نقص المياه وارتفاع درجات الحرارة فإن حملة إنتاج الطماطم الصناعية من 2019 الر 2021 تجري في ظروف جيدة، حيث قدر إنتاجها سنة 2019 ب 16492150 ألف هكتار بمردودية 664,9 قنطار في الهكتار، وبقيت في ارتفاع مستمر إلى أن وصلت سنة 2021 الى 23241754 ألف قنطار بمردودية 862,2 قنطار في الهكتار، وهذا الارتفاع نتيجة للتنظيم الأفضل للفاعلين في هذه الشعبة الاستراتيجية وكذلك زيادة طاقة التحويل بالرغم من الانقطاع المتكرر في الكهرباء وتخصيص حصة إضافية من المياه لمنتجي الطماطم في بعض الولايات خاصة الشلف وعين دفلى بسبب الجفاف، وأيضا تكثيف الدعم التقني والعمل الميداني ساهم في تحسين الإنتاج والإنتاجية لاسيما فيما يتعلق باقتناء الأجهزة الخاصة وأجهزة الري.

رابعا: انتاج شبعة الفواكه ذات النواة والحبيبات

تتمثل الفواكه ذات النواة والحبيبات في: التفاح، الكرز، الخوخ، المشمش، اللوز، الإجاص، الرمان، البرقوق...وغيرها، وتساهم هذه الفواكه في سد جانب من الحاجيات الغذائية للمواطنين، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعات بالإضافة الى تطور إنتاجها وإنتاجيتها خلال الفترة(2019-2021).

الجدول رقم(10): يوضح تطور إنتاج الفواكه ذات النواة والحبيبات

السنة	المساحة المزروعة(ألف. ه)	الإنتاج(ألف. ق)	المردودية(ق. ه)
2019	177681	16460532	92,6
2020	176739	15374758	87,0
2021	168194	14727279	87,6

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض المساحة المزروعة للفواكه اذ قدرت سنة 2019 ب 177681 ألف قنطار وبقيت في انخفاض خلال سنوات الدراسة اذ وصلت سنة 2021 إلى 168194 ألف قنطار وهذا ما أدى الى انخفاض الإنتاج حيث قدرت ب 16460532 ألف هكتار سنة 2019 بمردودية 92,6 قنطار للهكتار الى أن وصلت في سنة 2021 الى 14727279 ألف قنطار بمردودية 87,6 قنطار للهكتار وهذا الانخفاض راجع إلى نقص المياه وكذا نقص الدعم التقني وارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات وهذا ما يؤدي الى تقلص في المساحات المغروسة وبالتالي نقص في الإنتاج.

خامسا: إنتاج شعبة النخيل

يعتبر منتوج شعبة النخيل أهم الشعب من حيث الميزة التنافسية لما تقدمه من أجود الأصناف على المستوى العالمي والإقليمي كدقلة نور مثلا، ويعتبر محصولا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه كأحد البدائل التنموية في الاقتصاد الوطني، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعات وتطور إنتاجها ومردوديتها خلال الفترة(2019-2021).

الجدول رقم(11): يوضح تطور إنتاج شعبة النخيل في الجزائر للفترة(2019-2022)

الوحدة: ألف هكتار

الفترة	المساحة المغروسة(ألف. ه)	الإنتاج (ألف. ه)	المردودية(ق. ه)
2019	177681	16460532	92,6
2020	176739	1537474758	87,0
2021	168194	14727279	87,6

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول انخفاض المساحة المخصصة لزراعة النخيل حيث كانت سنة 2019 تقدر ب 177681 ألف هكتار وتراجعت الى أن وصلت سنة 2021 الى 168194 ألف هكتار، وهذا ما أدى الى تراجع الإنتاج حيث وصل إنتاجها سنة 2021 الى 14727279 ألف قنطار بمردودية 87,6 قنطار للهكتار مقارنة بسنة 2019 التي بلغ الإنتاج فيها 16460532 ألف قنطار بمردودية 92,6، وهذا التراجع يعود الى العوامل المناخية السيئة تميزت بالجفاف والحر الشديد والرياح الساخنة وشح الموارد المائية التي مست مختلف واحات النخيل بولايات جنوب البلاد، وهذا ما أدى إلى اتلاف آلاف من أشجار النخيل، وكذا الزوابع الرملية وتفشي العديد من الطفيليات(بوفروة ودودة التمر) التي تصيب النخيل المنتج للتمور.

سادسا: إنتاج شعبة الزيتون

شعبة الزيتون لاحق اهتماما كبيرا شأنها شأن المنتجات الزراعية الأخرى على اعتبار أن زيت الزيتون يشكل غذاء شعبيا تقليديا، والجدول الموالي يبين تطور إنتاج شعبة الزيتون والمساحة المغروسة للفترة(2019-2021).

الجدول رقم (12): يوضح تطور إنتاج شعبة زراعة الزيتون في الجزائر(2019-2021) (الوحدة: بالألف هكتار)

السنة	المساحة المغروسة(ألف. ه)	الإنتاج(ألف. ق)	المردودية (ق. ه)
2019	43474114	8687541	20,0
2020	//////////////////	10795080	23,2
2021	48433201	7046195	14,5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن إنتاج ومردودية الزيتون عرف تذبذبا بين ارتفاعا وانخفاضا خلال فترة الدراسة(2019-2021) بالرغم من الزيادة في المساحة المغروسة بأشجار الزيتون، حيث قدر الإنتاج سنة 2019 بـ 8687541 ألف قنطار بمردودية 20,0 قنطار للهكتار وارتفع في سنة 2020 الى 10795080 ألف قنطار بمردودية 23,2 قنطار للهكتار، ويعود هذا الارتفاع إلى الظروف المناخية الملائمة، وراجع أيضا لما قدمته الدولة من دعم هذه الزراعة.

وقد شهد تراجعا كبيرا سنة 2021 مقارنة بالسنوات الماضية حيث قدر الإنتاج فيها ب 7046175 الف قنطار بمردودية 14,5 قنطار للهكتار، وهذا راجع الى تأثره بتفشي جائحة كورونا مما أدى نقص الرعاية بسبب فرض الحكومة الجزائرية حظرا على التنقل بين المدن وحضر التجول على مستوى البلاد، بالإضافة الى تأثره بالتقلبات الجوية الناتجة عن تغير المناخ والرياح الساخنة، وأيضا الى ندرة المياه بسبب نقص الأمطار، إضافة الى ما تسببت به حرائق الغابات سنة 2021 التي ضربت مناطق الشمال الشرقي للبلاد، والتي تعتبر من بين أكثر المناطق إنتاجا للزيتون، إذ أنه في ولاية تيزي وزو فقط أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية نقلا عن مديرية المصالح الفلاحية أنه من بين 5193 هكتارا من الأشجار المثمرة التي التهمتها الحرائق منها 4500 بساتين لأشجار الزيتون والتي تشتهر بها المنطقة الرائدة في إنتاج زيت الزيتون والأكثر تضررا من حرائق الغابات.

المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الفلاحي لشعب الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2019-2021)

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الفلاحية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير العملة الصعبة التي يمكن استعمالها في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو غيره وتتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل، بالإضافة الى الدواجن.

أولا: تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2019 - 2021)

باعتبار مخرجات شعب الإنتاج الحيواني من أهم المنتجات الاستهلاكية للفرد المتمثلة في اللحوم، والحليب وغيرها، وأن زيادة إنتاجها يؤدي إلى رفع نصيب الفرد منها، أدى بالدولة للاهتمام بتنمية تربية الحيوانات خاصة الدواجن والماشية والأبقار والإبل والخيول، والجدول الموالي يوضح تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة(2019-2021) كما يلي:

الجدول رقم(13): يوضح تطور مدخلات شعب الإنتاج الحيواني للفترة (2019-2021). الوحدة: ألف رأس

الفترة	عدد الأبقار	عدد الأغنام	عدد الماعز	عدد الإبل	عدد الخيل	عدد البغال والحمير
2019	927479	18493049	2919731	259332	48632	102884
2020	908412	19279794	2838636	275527	48147	101035
2021	908001	19380704	2940604	285010	50557	98420

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال بيانات الجدول نسجل الملاحظات التالية:

إن التغير في الثروة الحيوانية في الجزائر مرتبط بتغير عدد رؤوس الأغنام على اعتبار أنها تمثل ما نسبته 78% من الثروة الحيوانية، وقد سجل تطورا في عدد رؤوس الأغنام طول فترة الدراسة من 18493049 ألف رأس سنة 2019 إلى 2940604 ألف رأس سنة 2021 على اعتبار انها تمثل المرتبة الأولى في مجموع الثروة الحيوانية في الجزائر، وهذا الارتفاع راجع الى نقص المبيعات بسبب الحجر الصحي الذي فرضته الأزمة الصحية لفيروس كورونا.

وبالنسبة لعدد رؤوس الأبقار، نلاحظ أنها سجلت انخفاضا خلال فترة الدراسة فقد قدرت سنة 2019ب 927479 ألف رأس، وانخفضت في سنة 2021 الى 908001 ألف رأس.

وعرف قطيع الماعز تذبذبا فقد انخفض سنة 2020 الى 2838636 ألف رأس، مقارنة بسنة 2019 التي سجل فيه 2919731 ألف رأس، وارتفع سنة 2021 الى 2940604 ألف رأس، وبالنظر الى وضعيته وعدده فهو يحتل المرتبة الثانية بعد الأغنام ضمن تركيب الثروة الحيوانية.

وبخصوص الإبل عرف عدد الرؤوس نموا إيجابيا على طول فترة الدراسة فقد قدر سنة 2019 ب 259332 ألف رأس، وارتفع الى 285010 سنة 2021، في حين ان عدد الخيول عرف تطورا نسبيا على طول الفترة فقد قدرت سنة 2019 ب 48632 ألف رأس، وارتفع الى 50557 في سنة 2021، وتمثل الإبل نسبة 1% في حين الخيول 0,14 من مجموع الثروة الحيوانية وهو ما يثبت ضعف الأهمية النسبية لهذين النوعين الأمر ذاته يقال على عدد البغال والحمير الذي يشكل نسبة 0,58% والذي عرف تناقصا مستمرا على طول فترة الدراسة فكانت تشكل 102884 ألف رأس سنة 2019 وأصبحت تقدر ب 98420 ألف رأس سنة 2021.

وتجدر الإشارة الى ان تربية الثروة الحيوانية في الجزائر لا يزال ضعيفا خصوصا ما وفرته الدولة من دعم، وما تتوفر عليه الجزائر من مساحات رعي، يمكنها من توفير اللحوم باختلافها للمستهلك الجزائري وبأسعار في المتناول، لكن الواقع المعاش عكس ذلك فمعدل استهلاك اللحوم عند الفرد الجزائري جد ضعيف.

وقد يرجع التخوف من الاستثمار في هذه الشعب لعدة أسباب منها عدم تأهيل المراعي، والارتفاع في أسعار الأعلاف نظرا لتدني الإنتاج من الأعلاف لارتباطها بالعوامل الطبيعية والمناخية والتي تؤثر سلبا على قدرة المربي على اقتناءها، فضلا عن تفشي بعض الأوبئة من حين لأخر والتي تتسبب في

فقدان أعداد من الحيوانات، دون أن ننسى بعض الممارسات السلبية لدى بعض الفلاحين والمستثمرين في هذه الشعب.

الجدول رقم(14): يوضح تطور الإنتاج الحيواني للفترة(2019-2021)

الوحدة: ألف قنطار

السنة	اللحوم الحمراء (ألف قنطار)	اللحوم البيضاء (ألف قنطار)	الحليب (مليون لتر)	البيض (مليون وحدة)	العسل (ألف قنطار)
2018	529012	5403692	3279972	6257971	73564
2019	529170	5720748	3383533	6441906	64131
2020	5308834	######	3405599	6257970	53765

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنتاج الحيواني عرف تطورا مستمرا ملحوظا طول فترة الدراسة سواء ما تعلق الأمر بمستوى إنتاج اللحوم بنوعيها أو بمستوى إنتاج الحليب وفيما يخص البيض والعسل عرفا انخفاضا خلال نفس الفترة.

وبالنسبة الى إنتاج اللحوم الحمراء والذي يتعلق بعدد الذبائح من الأبقار والأغنام والماعز، فقد ارتفع من 529012 ألف قنطار سنة 2019 الى 5308834 ألف قنطار لسنة 2020.

أما بالنسبة للحوم البيضاء، فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2018 إنتاج 5403692 ألف قنطار وارتفعت سنة 2019 الى 5720748 ألف قنطار

أما شعبة الحليب والتي تعتبر ثاني مادة استراتيجية من المنظومة الغذائية للفرد الجزائري، وحسب معطيات الجدول نلاحظ أن وتيرة إنتاجه في تزايد مستمر حيث قدر سنة 2020 ب 3405500 مليون لتر مقارنة مع سنة 2018 التي قدر فيها الإنتاج ب 3279972 مليون لتر وذلك راجع لدعم الذي تقدمه الدولة وكذا ارتفاع عدد الأبقار والماعز الذي ينتج عنه زيادة في الحليب.

أما فيما يخص البيض فنلاحظ أنه انخفضت سنة 2020 حيث قدر الإنتاج 6257970 مليون وحدة مقارنة بسنة 2019 الذي قدر فيه الإنتاج 6441906 ويعود سبب هذا الانخفاض لارتفاع أسعار

الأعلاف وهو ما يدفع بالمربين التخلي عن تربية الدواجن، وهذا ما أدى الى انخفاض إنتاج البيض وبالتالي ارتفاع أسعارها في الأسواق.

وفيما يخص العسل فقد شهد انخفاضا مستمرا حيث قدر سنة 2018 ب 73564 ألف قنطار، وانخفض الى 53765 ألف قنطار سنة 2020، وهذا الانخفاض نتيجة لحرائق الغابات وكذا نتيجة لضعف تساقط الأمطار وتراجع المساحات الرعوية فيما تؤدي الحرارة المرتفعة في الصيف الى تبخر الرحيق الذي يسعى وراءه النحالون في بعض المناطق وهذا ما ينتج عنه نقص في انتاج العسل.

المطلب الرابع: أهم المحاصيل التي لا تنتج محليا

يوجد العديد من المحاصيل النباتية والحيوانية التي لا تستطيع الجزائر توفيرها وإنتاجها محليا ومن أهمها ما يلي:

أولا: المحاصيل النباتية

1. شعبة الفواكه:

هناك العديد من الفواكه التي لا تستطيع الجزائر إنتاجها محليا وتقوم باستيرادها، كالأناناس، والمانجا، وجوز الهند، والموز، والكيوي، والبابايا، والجوافة، والأفوكادو، ويعود هذا الى عدم ملائمة الظروف المناخية للجزائر مع الظروف المناخية التي تطلبها كل فاكهة.

وعلى سبيل المثال نأخذ فاكهة الموز الذي يعتبر أحد أنواع الفاكهة المهمة التي تستوردها الجزائر من أمريكا الجنوبية وتحديدا من دولة الإكوادور، ولا تستطيع الجزائر إنتاجه محليا وبنوعية جيدة وذلك بسبب المناخ والتربة.

ويعتبر عاملي الحرارة والرطوبة من أهم العوامل المناخية التي تؤثر على إنتاج وإثمار الموز، فنباتات الموز تنتشر في المنطقة الاستوائية التي تتميز بدرجات الحرارة المرتفعة والرطوبة الجوية العالية على مدار موسم النمو.

ويتطلب نبات الموز مناطق لا تنخفض فيها درجة الحرارة عن (15 درجة مئوية)، ولا ترتفع عن (45 درجة مئوية)، بينما درجة حرارة (27 درجة مئوية) كمتوسط درجة حرارة مناسب لنمو الموز،

وبخصوص اختيار التربة المناسبة يعتبر أحد أهم العوامل المحددة لنجاح زراعة الموز، ولهذا لا تستطيع الجزائر إنتاج الموز محليا حتى وان تم الاعتماد على البيوت البلاستيكية، فسيكلف ذلك

الفلاحين نفقات طائلة باعتبار ان المناخ في الجزائر غير مناسب، فزراعة الموز وتسويقه بسعر معقول يتطلب وجود مناخ استوائي وهذا ما يدفع الجزائر لاستيراده.

ثانيا: المحاصيل الحيوانية

باعتبار ان الثروة الحيوانية هي احدى اهم الموارد الأساسية التي يحتاجها الفرد لسد حاجاته الغذائية، ويعتبر الإنتاج الحيواني من الركائز الاقتصادية الأساسية التي تساهم في زيادة الناتج القومي، إضافة الى تحريك العجلة الاقتصادية، وسوف نأخذ على سبيل المثال الأبقال حيث تقوم الجزائر باستيراد انواع من الأبقار.

النوع الأول الذي تقوم الجزائر باستيراده هو الأبقار الحلوب من أوروبا خاصة من هولندا وفرنسا وإسبانيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل أوكرانيا وروسيا، وسبب استيرادها يعود لمردوديتها وإنتاجها الوفير والجيد خاصة في ظل عجز الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد على الحليب، أما النوع الثاني فهو مخصص للحوم والاستهلاك المباشر ويتم استيرادها من دول أمريكا اللاتينية تحديدا من البرازيل والأرجنتين، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد وأيضا بسبب ارتفاع أسعار اللحوم المحلية خاصة في المواسم الدينية، ولكن تلك اللحوم التي هي أرخص من المحلية عادة ما تكون أقل جودة منها بكثير.

والاسباب التي تمنع الجزائر من توفير الانواع التي تقوم باستيرادها محليا تعود الى طبيعة الاقتصاد الريعية الذي يمنع أي مبادرة إنتاجية تهدف لتنويع مصادر الإنتاج، وأيضا الى غياب سياسة فلاحية رشيدو واستراتيجية قطاعية فعالة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المحلية من جهة والإمكانيات الفلاحية المتوفرة من جهة أخرى، كما أن تربية الأبقار محليا مكلفة جدا بالمقارنة مع أسعار استيرادها، فأنواع البقر التي يتم تربيتها في الجزائر مكلفة جدا من حيث الاعتناء بها وتغذيتها وكذلك رويها لأنها تستهلك كميات كبيرة من الماء والعلف دون مردودية كبيرة، ومع غلاء الأعلاف وقلة المياه لا يستطيع الفلاحين من تربية هذه الأبقار لأنها ستكلفهم نفقات طائلة.

المبحث الثاني: تقييم السياسة الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر للفترة ما بين (2019-2021)

إن الحديث عن دور السياسة الزراعية في الأمن الغذائي لا يتم الا من خلال القيام بعملية تقييمية ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تقييم الواردات والصادرات الغذائية

أولا: الواردات الغذائية: في ظل عجز الآلة الإنتاجية وعدم فعاليتها تلجأ الجزائر سنويا الى استيراد معظم المنتجات الغذائية بصفة مستمرة وبكميات متزايدة والتي عرفت تطورا وتغيرات هيكلية على مر السنين، فبالإضافة الى النمو المتزايد للكميات المستوردة توسعت دائرة الاستيراد لتشمل مواد غذائية كانت الجزائر إلى وقت قريب تشتهر بإنتاجها بوفرة ومعظم المنتجات الغذائية المستوردة حاليا تعتبر من المواد الأساسية التي تستهلك على نطاق واسع، والجدول الموالي يمثل تطور الواردات من المنتجات الغذائية.

الجدول رقم (15): يوضح تطور الواردات الغذائية في الجزائر للفترة(2019- 2021)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	القمح الصلب	القمح اللين	البطاطس	الخضر	الفواكه	السكر	اللحوم	الأسماك	الألبان
2019	370194	1351948	91089	262953	278296	702232	213371	114111	1244621
2020	226413	1414663	48710	218654	301619	748927	130676	#####	1548879
2021	692441	2142510	69910	267959	270289	1011599	29249	#####	1319718

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال الجدول ان الواردات الغذائية عرفت تأرجحا بين الانخفاض والارتفاع حيث قدرت الواردات من القمح الصلب سنة 2019 ب 370194 مليون دولار أمريكي وارتفع سنة 2021 الى 69244، أما القمح اللين فقد قدر سنة 2019 ب 1351948 مليون دولار أمريكي وارتفع سنة 2021 الى

2142510، وبالنسبة للبطاطس فقد قدر استيرادها سنة 2019 ب 91089 مليون دولار أمريكي وارتفع استيرادها سنة 2021 الى 69910 وهو كذلك بنسبة للمنتجات الغذائية الأخرى المستوردة.

وبخصوص سنة 2021 عرفت بعض الواردات الغذائية انخفاضا وذلك نتيجة الإغلاق العالمي بسبب فيروس كورونا ورغم ذلك تبقا الواردات الغذائية مرتفعة وهذا يدل على فشل السياسات المتبعة لتقليل من التبعية الغذائية للخارج، وأيضا يعود السبب الى ضعف الإنتاج المحلي من المواد الأساسية وهذا ما يدفع الدولة الى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الحاجات الأساسية لسكانها، وهذا ما يأكد أن الجزائر بلد تابع غذائيا للخارج وعاجز على توفير غذائه محليا وخاصة فيما يخص المواد الغذائية الأساسية والمتمثلة في الحبوب، الحليب، والسكر، التي تمثل الصدارة من حيث الواردات بالرغم من الجهود المبذولة.

ثانيا: الصادرات الغذائية

تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع أذ عجزت الأسواق المحلية على استيعابها وتتكون صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في الخمور، التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت، والبطاطا، ويبين الجدول الموالي تطور الصادرات الغذائية في الجزائر، والجدول الموالي يمثل بعض الصادرات الغذائية للجزائر.

الجدول رقم (16): يوضح تطور الصادرات الغذائية في الجزائر للفترة (2019-2021)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	القمح الصلب	القمح اللين	البطاطس	الخضر	الفاكهة	السكر	اللحوم	الأسماك	الألبان
2019	2	/	1062	3876	64140	260174	1603	13017	3211
2020	1	/	738	2370	73277	303135	1251	/	872
2021	22	9	182	2234	80179	353812	1308	/	1862

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات الجزائر من الحبوب تكاد منعدمة وذلك راجع لنقص الإنتاج الموجه للتصدير، حيث قدرت اعلى قيمة للقمح الصلب المصدر 22 مليون دولار أمريكي سنة 2021.

وبالنسبة للخضر فهي في تدني مستمر حيث قدرت سنة 2021 ب 2234 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2019 التي قدر فيه تصدير الخضر 3876 مليون دولار أمريكي.

أما بخصوص الفاكهة والسكر فقد عرفا تطورا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، حيث قدر تصدير الفاكهة سنة 2019 ب 64140 مليون دولار أمريكي وارتفع سنة 2021 الى 80177، أما السكر فقدر سنة 2019 ب 260174 مليون دولار أمريكي وارتفع سنة 2021 الى 353812 مليون دولار أمريكي، رغم هذا الارتفاع الى أنها ضعيفة جدا مقارنة بالاستيراد.

وعرفت صادرات اللحوم والألبان تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع حيث قدرت قيمة صادرات اللحوم سنة 2019 ب 1603 مليون دولار أمريكي وانخفضت سنة 2020 الى 1251 مليون دولار أمريكي وعرفت تطورا طفيفا سنة 2021 حيث قدر ب 1308 مليون دولار أمريكي، أما بخصوص الألبان فقد قدرت سنة 2019 ب 3211 مليون دولار أمريكي وانخفضت سنة 2020 الى 872 مليون دولار أمريكي وعرف تطورا ملحوظا سنة 2021 حيث قدر ب 1862 مليون دولار أمريكي.

رغم كل السياسات المنتهجة لزيادة الإنتاج الوطني من المنتجات الفلاحية والغذائية والتقليل من حجم الواردات، وبالمقابل شكلت الواردات الغذائية نسبة كبيرة مقارنة بالصادرات الغذائية، وبالتالي تعتمد الجزائر على تصدير التمور والحمضيات والخمور والتي تعتبر من اهم الصادرات وهذا بسبب تدني صادرات الجزائر من السلع الغذائية الى ارتفاع الطلب على المواد الغذائية مصحوبة بارتفاع عدد السكان والذي يقابله ضعف نمو القطاع الفلاحي وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي كما يمكن أن يكون ارتفاع الدخل الفردي وتغير السلوك الاستهلاكي للأفراد حيث اصبح المستهلك يفضل المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية رغم ارتفاع أسعارها وهذا لجودتها العالية.

ثالثا: الميزان التجاري

ما زال الميزان التجاري للمواد الغذائية يسجل عجزا، والمشكل أن هذا العجز يرتفع من سنة لأخرى وهذا ما يدل على أن الواردات الغذائية مرتفعة جدا تقابلها صادرات غذائية منخفضة جدا والجدول الموالي يوضح الميزان التجاري الغذائي:

الجدول رقم (17): يوضح تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر للفترة(2019-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2019	410771	6927863	6517092-
2020	436619	7216170	6779551-
2021	565256	8909516	8344260-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (01): يوضح تطور الميزان التجاري الغذائي وفق معطيات الجدول

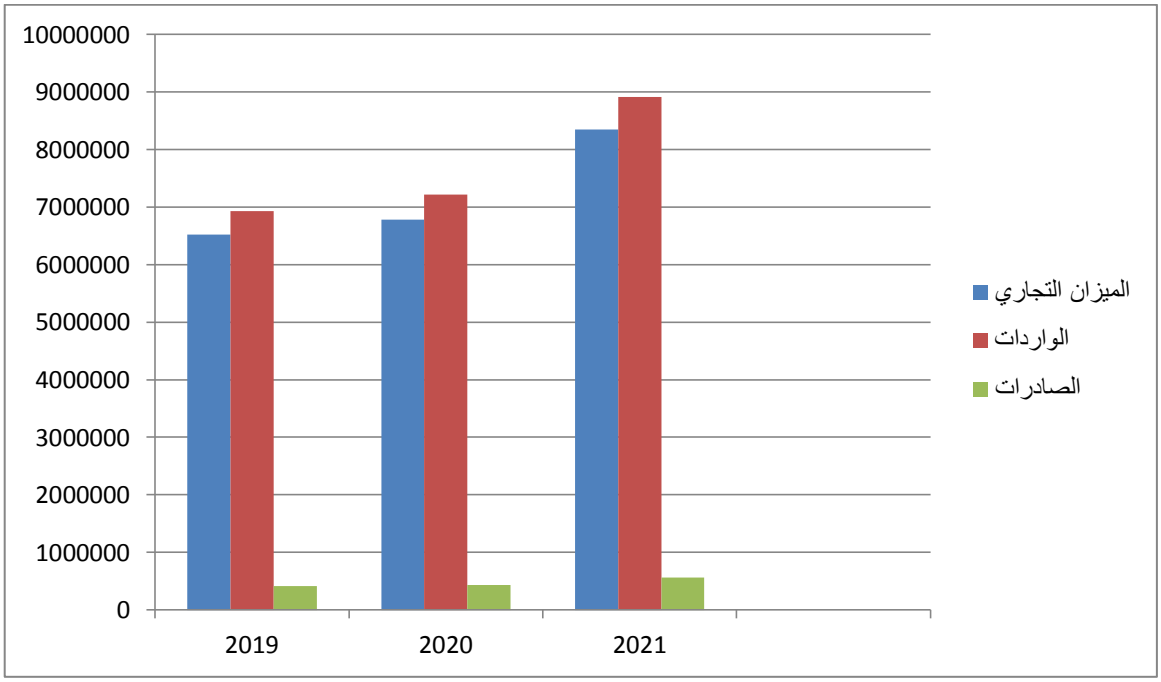

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والأعمدة البيانية أن الميزان التجاري يعاني من حالة عجز خلال سنوات الدراسة، وذلك راجع الى ارتفاع الواردات على الصادرات، ونقص الإنتاج المحلي مما دفع الدولة لتشجيع الاستيراد لتعديل الكفة بين الإنتاج المتناقص والاستهلاك المتزايد.

خلال سنة 2019 سجل الميزان التجاري عجز بمقدار-6517092 مليار دولار وذلك لارتفاع الواردات بالمقارنة مع الصادرات وتراجع صادرات الغذائية للجزائر واستمر العجز سنة 2020 حيث قدر ب -6779551 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط أكثر في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر عن إجراءات الاغلاق بسبب فيروس كورونا وبقي العجز مستمرا الى سنة 2021 حيث قدر ب 8344260 مليار دولار.

المطلب الثاني: تقييم حجم اليد العاملة والمستثمرات الفلاحية

أولا: حجم العمالة الفلاحية

تعتبر اليد العاملة أحد أهم العوامل الأساسية التي تساهم في رفع الإنتاج الزراعي والجدول الموالي يوضح تطور العمالة الفلاحية في الجزائر.

الجدول رقم(18): يوضح تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي للفترة ما بين (2019-2021)

الوحدة: عامل

سنة المحاصيل	اليد العاملة الفلاحية الكلبة	الرجال	النساء
2019-2018	2693552	2553597	139955
2020-2019	2653865	2511131	142734
2021-2020	2585818	2446414	139404

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم(02): يوضح تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي وفق معطيات الجدول

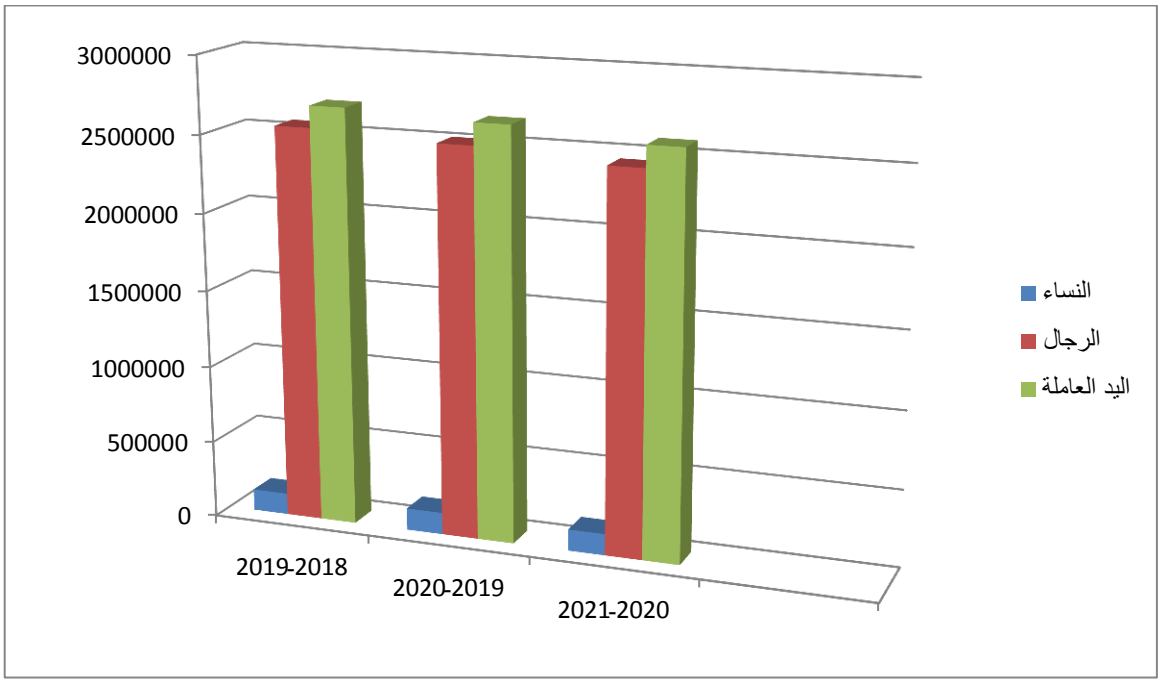

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في امتصاص البطالة وفتح باب الشغل خاصة في المناطق الريفية ولكن من خلال معطيات الجدول والأعمدة البيانية نلاحظ أن اليد العاملة الفلاحية في انخفاض بالرغم من اعتبار القطاع الزراعي هو ثاني قطاع اقتصادي بعد النفط، حيث قدرت سنة 2019-2018 ب 2693552 عامل وانخفضت إلى أن وصلت سنة 2021-2020 الى 2585818 عامل، ويعود سبب الانخفاض الى غلق الكثير من المعاهد المختصة في تكوين اليد العاملة والتقنيين المختصين في الزراعة، وأيضا الى المكننة الزراعية أي اعتماد الكثير من الفلاحين على الآلات الفلاحية بدل اليد العاملة، وكذلك عزوف الشباب وتفضيلهم للمهن الحرة وبعض القطاعات الأخرى على حساب هذا القطاع.

ويعاني هذا القطاع من أزمة اليد العاملة خاصة في موسمي الغرس وجني المنتوج، حيث يحتاج القطاع الى يد عاملة موسمية معتبرة وهذه من أسباب التهرب من العمل الفلاحي لأنه ليس منظما، بحيث ليس هناك راتب ووقت عمل محددين والنشاط الفلاحي في الغالب موسمي، اضافة الى أسباب اجتماعية تتمثل في عدم إعطاء الفلاح والقطاع الفلاحي قيمته الحقيقية كأي قطاع اقتصادي له دوره المهم والأساسي في التنمية وتلبية متطلبات أفراد المجتمع

ثانيا: مساهمة المستثمرات الفلاحية في استحداث مناصب الشغل

تساعد المستثمرات الفلاحية على اختلافها سواء الخاصة بالإنتاج الحيواني أو الإنتاج النباتي أو غيرها، في خلق مناصب عمل، وهذا ما تعكسه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم(19): يوضح تطور مناصب الشغل على مستوى المستمرات الفلاحية للفترة ما بين (2018-2020)

السنة	عدد المستثمرات الفلاحية	عدد المسيرين	عدد مساعدي المسيرين	عدد العمال الدائمين	عدد العمال شبه الدائمين
2018	1259931	119172	326792	1994348	654632
2019	1252097	1202989	321290	2011500	682052
2020	1270012	1217523	308636	2008148	645723

المصدر: بومدين قايدي، مرجع سابق، ص200.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المستثمرات الفلاحية في تطور ملحوظ خلال الفترة ما بين (2018-2020) والذي كان بنسبة قليلة وهو ما يفسر ربما أن التوسع في المستثمرات الفلاحية القائمة كان أكثر منه في إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة.

حيث بلغ عدد المستثمرات 1259933 مستثمرة في سنة 2018 يشغلها حوالي 119172 مسير وبلغ مساعدي المسيرين في هذه المستثمرات 326792، في حين بلغ عدد العمال الدائمين 476384 وشبه الدائمين 1994348 عامل بينما في سنة 2020 بلغ عدد المستثمرات الفلاحية 1270012 مستثمرة يستغلها حوالي 1217523 مسير، كما بلغ عدد مساعدي المستثمرين 308636 عامل بينما بلغ عدد العمال الدائمين لذات السنة 2008142عامل و 645723 عمال شبه دائمين.

المطلب الثالث: تقييم الناتج الفلاحي الإجمالي والقيمة المضافة

أولا : الناتج الفلاحي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الزراعي ونسيته الى الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعتمدة لقياس مدى توفر الغذاء، والجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الزراعي للجزائر للفترة ما بين (2019-2021)

الجدول رقم (20): يوضح الناتج الفلاحي الإجمالي المحلي للجزائر للفترة ما بين (2019-2021)

السنة	الناتج الفلاحي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
2019	2556835000	171767403748
2020	2519751700	145009181491
2021	2423804100	163044443984

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (03): يوضح تطور الناتج الفلاحي الإجمالي وفق معطيات الجدول

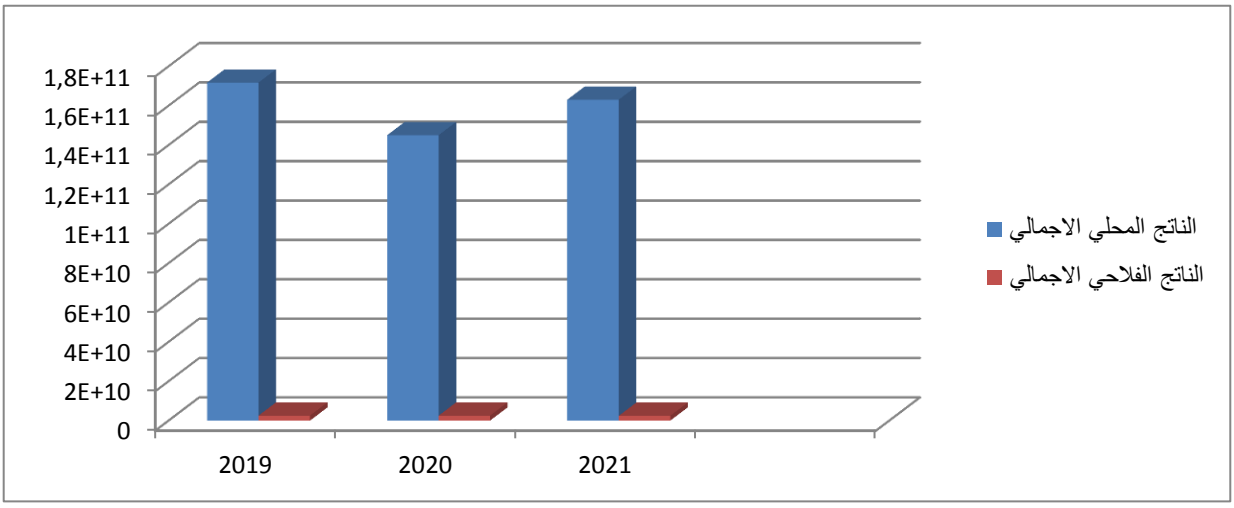

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الجدول والأعمدة البيانية نلاحظ أن الناتج الفلاحي الإجمالي في تراجع مستمر حيث قدر سنة 2019 بـ2556835000 مليار دولار واستمر في تراجع الى سنة 2021 حيث قدر ب 2423804100 مليار دولار وهو يمثل نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي ويعود سبب هذا التراجع الى نقص الانتاج المحلي وتراجع اليد العاملة الفلاحية وأيضا راجع الى نقص الاهتمام بهذا القطاع .

ثانيا: القيمة المضافة للقطاع الفلاحي

الجدول رقم(21): يوضح تطور القيمة المضافة

السنة	2019	2020	2021
القيمة المضافة	12,34	14,13	13,03

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (04): يوضح تطور القيمة المضافة وفق معطيات الجدول

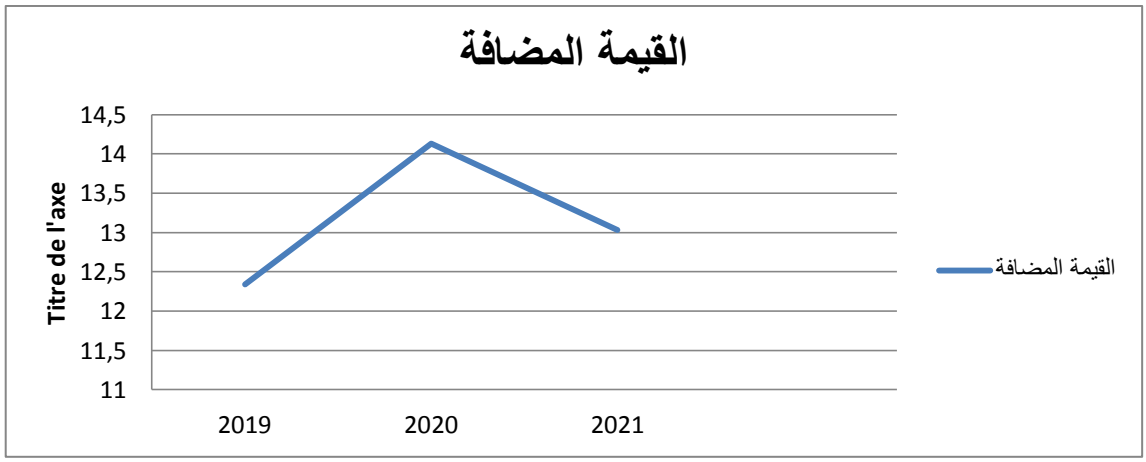

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني أن القيمة المضافة عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث قدرت سنة 2019 ب 12,34% وارتفعت سنة 2020 الى 14,13% وهذا راجع لارتفاع أسعار بعض المنتجات الفلاحية، أنا خلال سنة 2021 شهدت تراجع حيث قدرت ب 13,03 وهذا نتيجة لضعف الإنتاج لبعض المحاصيل.

المطلب الرابع: آفاق قطاع الفلاحة مع حلول سنة 2024

تتبع الجزائر مجموعة السياسات والبرامج التي تهدف من خلالها الى الوصول لتحقيق الأمن الغذائي وتلبية حاجيات مواطنيها، ولتحقيق ذلك تعمل على اتباع مجموعة من الإجراءات والبرامج

من خلال ما سبق فإن آفاق قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مع حلول سنة 2024، تتمثل في تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ تقليص حجم الواردات من المواد الغذائية ب 3 مليار دولار آفاق 2024، لاسيما في منتجات الحبوب والمحاصيل الزيتية، الأعلاف، والسكر، وبودرة الحليب وذلك بإنتاج 40 الى 56% من قيمة هذه الواردات محليا.
- ❖ تحقيق توازن الميزان التجاري للمنتجات الزراعية، من خلال تعزيز الإنتاج والإنتاجية ورفع الصادرات عن طريق وسم المنتجات المحلية.
- ❖ تطوير الزراعات الصناعية لتقليص الاستيراد والتغطية الشاملة أو الجزئية للحاجات من خلال ترقية زراعة السلجم والذرة والشمندر السكري.
- ❖ رفع إنتاج الصيد البحري الى 142 ألف طن بحلول سنة 2024
- ❖ الاستثمار في الجنوب خاصة في مجال الزراعات الصناعية الاستراتيجية التي تؤثر كثيرا على ميزان المدفوعات.
- ❖ تعزيز النظم المعلوماتية والإحصائية وتنظيم المهن الفلاحية
- ❖ تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية لتحسين المعارف والمهارات للفاعلين المنخرطين في برامج تطوير القطاع.
- ❖ توجيه دعم الدولة لصالح المناطق التي تتمتع بقدرات فلاحية وذلك من أجل زيادة الإنتاج.
- ❖ الإصلاح المؤسساتي لهيئات التأطير التقني والاقتصادي من أجل تكييف وتحسين دورها في تنفيذ القطاع الفلاحي.
- ❖ تنمية الفضاءات الريفية لتحقيق استقرار سكان الريف.
- ❖ الحفاظ على الايرادات النباتية من خلال غرس الأشجار المثمرة.

خلاصة الفصل الثالث

استنادا لما تم تقديمه في هذا الفصل فإن خارطة الطريق المعدة من طرف الوزارة الوصية بالقطاع التي تهدف الى ايجاد الآليات المناسبة من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بإطلاق مشاريع لتطوير الشعب الاستراتيجية (الحبوب، والزيوت النباتية) والتقليص من فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية الأساسية، ومن خلال تقييم السياسة الزراعية من. 2019 الى 2021 وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات اتضح أن القطاع الزراعي في تراجع وهذا في ظل الأهداف التي تم تسطيرها لهذه السياسة وما تضمنته من برامج وذلك لوجود جملة من المعوقات.

خاتمة

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن قضية الأمن الغذائي تعتبر من التحديات الرئيسية في الجزائر، فعلى الرغم من أنها تمتلك العديد من المؤهلات والمقومات الفلاحية التي تؤهلها الى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، إلا أن الجزائر لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لزيادة الإنتاج وتقليل الفجوة الغذائية.

إن وضع الزراعة وإنتاج الغذاء في الجزائر يضل عموما في منطقة الخطر، وما تحققه الزراعة ما يزال قاصرا عن الوفاء بحاجيات الأمن الغذائي من حيث الفجوة بين الاحتياجات الأساسية للغذاء والإنتاج الزراعي، يحدث ذلك بالرغم من الجهود المبذولة والموارد الزراعية الهائلة في البلاد، التي سببها الرئيسي ضعف الإنتاجية الزراعية إضافة الى المحددات والظروف المناخية والبيئية والتي من أهمها ندرة المياه وتقلبات المناخ، وأيضا يعود السبب إلى الأزمة الصحية التي واجهتها البلاد.

كما أن تحقيق الأمن الغذائي مرهون بمدى وعي النخب الحاكمة بأهمية هذا الأخير، ومدى تسخيرها للآليات والوسائل الكفيلة بذلك، بالإضافة الى مدى نجاعة الخطط والاستراتيجيات المعدة لتحقيقه والمحافظة عليه كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.

مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر أصبحت تأخذ أبعادا خطيرة وذلك بالاعتماد الشبه الكلي على الاستيراد من الأسواق العالمية للسلع الغذائية بمختلف أنواعها خاصة المواد الأساسية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: نقص العمالة الفلاحية وسوء استغلال الأراضي الزراعية في الجزائر أعاقت السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، وهي فرضية صحيحة لأن الجزائر تعاني من نقص اليد العاملة في القطاع الزراعي وذلك بسبب تهرب الشباب من العمل الفلاحي باعتباره قطاع موسمي، وكذا استغلال الأراضي الزراعية في نشاطات اخرى غير زراعية كالبناء، مما يؤدي الى ضعف الإنتاج الزراعي وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي.

الفرضية الثانية: إن سوء إدارة القطاع الزراعي جعل السياسة الزراعية في الجزائر غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي، وهذه الفرضية صحيحة لأن إهمال القطاع الفلاحي وعدم الاهتمام به وتزويده بالإمكانيات اللازمة كالمعدات، واليد العاملة الفلاحية ونقص الدعم المالي يؤدي الى ضعف الإنتاج وبالتالي اللجوء الى الاستيراد من الخارج بنسبة كبيرة خاصة في المواد الأساسية وهذا ما يجعل السياسة الزراعية غير قادرة على تحقيق الأمن الغذائي.

نتائج الدراسة: بناء على ما تطرقنا إليه في البحث، تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

- ❖ على الرغم مما تحوز عليه الجزائر من مقومات في القطاع الفلاحي، إلا أن هذا القطاع لا يزال غير قادر على الوفاء بمتطلبات واحتياجات السكان من الغذاء نتيجة لعدة صعوبات في مقدمتها ارتفاع عدد السكان مما يؤدي الى زيادة الطلب على الغذاء، وأيضا الى قلة اليد العاملة الفلاحية.
- ❖ إن الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي يساهم بنسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها قلة تساقط الأمطار وعدم انتظامها، وارتفاع درجات الحرارة، وكذا بسبب فيروس كورونا الذي أدى الى أزمة صحية في البلاد، وعدم الاعتماد على المعدات والآلات والتقنيات المتطورة في الزراعة وهذا ما يؤدي الى تدهور القطاع الفلاحي.
- ❖ الأمن الغذائي قضية حساسة تسعى جميع الحكومات لتحقيقه باستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية ورفع الإنتاج.
- ❖ وضعت الجزائر استراتيجية خارطة الطريق من 2020 الى 2024 من أجل تحسين القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن هذا القطاع لم يشهد أي تحسن خلال الفترة المدروسة من(2019-2021).
- ❖ عدم وجود إرادة سياسية لتطوير القطاع الزراعي بما يسمح من تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات وهو ما أدى إلى فشلها.
- ❖ تعتمد الجزائر على الاستيراد المنتجات الغذائية بنسبة كبيرة خاصة المواد الأساسية، وهذا ما يدل على أنها غير قادرة على تحقيق الأمن الغذائي.
- ❖ نلاحظ أن الجزائر في فترة الدراسة عرفت عجزا في الميزان التجاري الفلاحي وهو ارتفاع قيمة الواردات على الصادرات، وهذا ما يدل على قلة الإنتاج المحلي من المنتجات النباتية والحيوانية.
- ❖ بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة إلا أنه يواجه تحديات كبيرة ينبغي العمل من أجل التصدي لها.

التوصيات:

سمحت لنا هذه الدراسة بأن نصل لبعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تجاوز العقبات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر، والتي تعرقل قدرة القطاع على تحقيق الأمن الغذائي والمتمثلة في:

- ترشيد استعمال الموارد المائية المتوفرة والرفع من حجم الطاقات التخزينية منها، وتوسيع الاعتماد على تقنيات الري الحديثة.
- تثمين المساحات الزراعية المتوفرة والعمل على توسيعها والاستثمار في الأراضي الصحراوية.
- اتخاذ الدولة إجراءات صارمة لضمان عدم التعدي على الموارد الطبيعية المختلفة كالأراضي الصالحة للزراعة التي يتم استغلالها في خدمات أخرى كالبناء.
- تطوير القطاع الزراعي الجزائري بسن العديد من القوانين والتشريعات المشجعة للإنتاج المحلي وتخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره.
- العمل على تكوين الفلاحين ونشر الوعي بينهم بالتقنيات الزراعية الحديثة.
- العمل على وضع برامج من طرف الدولة لرفع العمالة الفلاحية وذلك من خلال منح امتيازات للعمال في القطاع الفلاحي مما يؤدي إلى استقطاب اليد العاملة لهذا القطاع.
- الاهتمام أكثر بقطاع الصيد البحري بتقديم حوافز مشجعة للاستثمار فيه على مستوى المصايد أو تربية الأحياء المائية.
- إنشاء مراكز بحث وتطوير في العلوم الزراعية لدراسة وتطوير النباتات والسلالات الحيوانية الخاصة بكل مناخ وتحسين مستوى الإنتاج في كل الأقاليم.
- تأمين القدر الكافي من الأسمدة الكيماوية والعضوية اللازمة لعملية الإنتاج كي لا ترتفع أسعار المنتجات في الأسواق، أي أن قلة المواد الأولية للإنتاج يؤدي الى ارتفاع أسعارها وبالتالي ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: القوانين والوثائق الرسمية

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. مخطط عمل الحكومة لسنة 2020. خارطة طريق مبرمجة لـ 2020 / 2024.

ثانيا: الكتب والمؤلفات العامة

1) بلقاسم محمد، بهلول حسن. **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر: تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية**. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1985).

2) رحمة منى. **السياسات الزراعية في البلدان العربية**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2000).

3) غربي فوزية. **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2010).

ثالثا: القواميس والمعاجم

1) حسام الدين جاد الرب. **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية**. (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع. 2011).

ربعا: المقالات والمجلات العلمية

1) أقاري سالم. "تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2009-2014". **مجلة الدراسات الاستراتيجية**. م 11. ع 21. (جوان 2015).

2) بابا عبد القادر. عابد عدة. "السياسة الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية". **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**. م 03. ع 04. (جوان 2017).

3) بدوي حسين محمد. "واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق"، **مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية**. م 26. ع 117. (فبراير 2020).

4) بوعقل مصطفى، مباركي سمرة. "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة ومعوقات التنمية: دراسة حالة ولاية غليزان". **مجلة التنمية الاقتصادية الجزائر**. م 2، ع 4. (جوان 2017).

5) بوكريطة عبد القادر. "السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي الجزائري"، **مجلة النمو الاقتصادي وزيادة الأعمال**. م 5. ع 4. (جانفي 2023).

6) جبار هاجر." تقييم القطاع الزراعي في الجزائر". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**. م 7. ع 2. (ديسمبر 2018).

7) جعفري جمال. "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وآثرها على الناتج الزراعي: دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015". **مجلة دفاتر اقتصادية**. م 9. ع 2. (ديسمبر 2018).

8) جناد مبارك، "اشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، م14، ع1، ([د. ش] 2023).

9) جنوحات حسين. "إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. م4. ع 2. (ديسمبر 2017).

10) خلافة هاجر. "الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات". **دفاتر المستقبل**. م 2. ع1. (جوان 2015).

11) خيراني صالح. "برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة". **مجلة العلوم الإنسانية**. م 22. ع 1. (جوان 2022).

12) سليمان الطيب أبو بكر عبد الله. "الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي". **مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني**. م 2. ع 2. (ماي 2009).

13) الشارف بن عطية سفيان. "مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**. م 17. ع 2. (جوان 2021).

14) شريفي محمد. "السياسة الزراعية في الجزائر وتحديات التبعية الغذائية". **مجلة الأبحاث الاقتصادية**. م 8. ع 9. (ديسمبر 2013).

15) طالبي بدر الدين، صالحي سلمى. "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها". **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**. م19. ع 1. (جوان 2015).

16) الطيف عبد الكريم، ومروان بوزيد. "تحدي الأمن الغذائي في البلدان العربية بين جهود تقليص الفجوة الغذائية وارتفاع الأسعار العالمية". **أبعاد اقتصادية**. م 6. ع 1. (جوان 2016).

17) غراب رزيقة. "اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق". **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**. م 8. ع 13. (جوان 2015).

18) محمد عشاشي. "التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر". **الحوار الفكري**. م 11. ع 12. (جوان 2016).

19) نعيمة زلاطو، حداشي حكيم. "المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية". **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**. م 2. ع 3. (سبتمبر 2019).

20) يحياوي مفيدة، وبوشارب خالد. "واقع التأمين على القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة تأمينات متعددة الأخطار للبيوت البلاستيكية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة بسكرة". **مجلة الاقتصاد والتنمية**. م 2. ع 2. (جوان 2014).

21) يدو محمد. "دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي". **مجلة الاقتصاد الجديد**. م 3. ع 1. (ماي 2012).

خامسا: المذكرات والرسائل الجامعية

أولا: أطروحات الدكتوراه

1) سالت محمد مصطفى. **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر: من خلال شعبة القمح**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (جامعة محمد خيضر. كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعية والحياة. قسم العلوم الزراعية. 2016 / 2017).

2) شويرفات عبد القادر. **السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء الذاتي وإمكانيات التصدير**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (جامعة الجزائر 3. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. 2018 / 2019).

3) غربي فوزية. **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (جامعة منتوري. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2007 / 2008).

4) قرايسي كريمة. **برنامج التجديد الفلاحي والريفي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة: ولاية بومرداس أنموذج 2009-2017**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2019 / 2020).

5) مجدولين دهينه. **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**. أطروحة دكتورة غير منشورة. (جامعة محمد خيضر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2016 / 2017).

6) ناصف محمد. **التخصيص الاقليمي للأراضي الزراعية كألية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (جامعة الجزائر 3. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. 2018 / 2019).

7) هبول محمد. **السياسات الزراعية واشكالية الامن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة ما بين 2000-2016**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (جامعة الجزائر 3. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2019 / 2020).

ثانيا: مذكرات الماجستير

1) جلولي محمد. **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية: دراسة حالة ولاية سعيدة**. رسالة ماجستير غير منشورة. (جامعة ابن خلدون. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.2010 / 2011).

2) صاحب يوسف. **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة: مواد غذائية أساسية للفترة ما بين 2000-2014**. رسالة ماجستير غير منشورة. (جامعة مولود معمري. كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2014 / 2015).

3) منصور أحمد عامر. **سياسة الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة ما بين (1990-2012)**. مذكرة ماجستير غير منشورة. (جامعة أمحمد بوقرة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2015 / 2016).

ثالثا: مذكرات الماستر

1) البشكي الزهرة. **استراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال 1962-1990: دراسة تحليلية نقدية**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة محمد خيضر. كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية. 2014/ 2015).

4) بلقلاوي زوليخة. **أهمية تطوير القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة أمحمد بوقرة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2015 / 2016).

5) بن سعيد حليمة، سعيدي مصطفى. **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة ما بين (2000-2018)**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة ابن خلدون. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. 2021 / 2022).

6) بن يمينة إيمان، عبد المجيد زدوري. **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة 8 ماي 1945. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2015 / 2016).

7) تواتي خير الدين. **الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة 8 ماي 1945. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. 2018 / 2019).

8) تومي محجوبة، بلعيسى ربيعة. **دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وكالة البرواقية**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة يحي فارس. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. 2016 / 2017).

9) حجام بسمة. **العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة العربي بن مهيدي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. 2019 / 2020).

10) حريزي حليمة، والطيبي حليمة. **هواري بومدين وجهوده الاقتصادية والثقافية في بناء الدولة الجزائرية 1965-1978**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة أحمد دراية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية. 2016 / 2017).

11) حسني علي. **دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة محمد خيضر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. 2015 / 2016).

12) حشلاف أسماء. **مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة ابن خلدون. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2015 / 2016).

13) دبة كوثر. **السياسة الزراعية ومعضلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة العربي بن مهيدي. كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2016 -2017).

14) عيساوي بسمة. **تحليل الإنتاجية في القطاع الزراعي في الجزائر 1990-2014**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة العربي بن مهيدي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. 2016 / 2017).

15) قدور إلهام. **السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق: دراسة حالة ولاية قالمة 2000-2012**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة 8 ماي 1945. كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2016 / 2017).

16) كمال سعيدي فواز، وبراهيمي عبد الرحمان. **قراءة في مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 2010 – 2018. دراسة حالة ولاية تيارت**. مذكرة ماستر غير منشورة. (جامعة عبد الرحمان ابن خلدون. 2018 / 2019).

17) مزوز مروة. **الأمن الغذائي في الجزائر بين (2008 -2017)**. مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد بوضياف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. 2019 /2020).

سادسا: المحاضرات والندوات العلمية

1) ولد الطالب جدو الغوث. محاضرة بعنوان: **أهم تحديات الأمن الغذائي العربي، التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة**. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت. بتاريخ: (13- 14 ديسمبر 2019).

سابعا: المواقع الالكترونية

1) نايف الشامي اليسار. "أسباب نشوء الزراعة وعلاقتها بالبيئة الجغرافية: دراسة أنثربولوجية"، في: http://wameedalfikr/com. بتاريخ: (22. 03. 2023

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الجدول رقم (01): يوضح تطور مساحة الأراضي المستغلة للزراعة وتوزيعها بين سنة 2000 وسنة 2019 44

الجدول رقم (02): يوضح نصيب الفرد من المساحة خلال الفترة بين 2009-2019 47

الجدول رقم (03): يوضح التطور المسجل في مبيعات المعدات الفلاحية للفترة بين 2006- 2014 .. 49

الجدول رقم (04): يوضح أهم الأعمال المقرر القيام بها لتطوير الفلاحة الصحراوية 83

الجدول رقم (05): يوضح أهم مشاريع الزراعات الاستراتيجية المستهدفة..... 84

الجدول رقم (06): يوضح تطور إنتاج القمح (الصلب واللين) في الجزائر للفترة 2019-2021 91

الجدول رقم (07): يوضح تطور انتاج الشعير في الجزائر خلال الفترة 2019 – 2021 92

الجدول رقم (08): يوضح تطور إنتاج أهم أنواع الخضر في الجزائر للفترة 2019-2021..... 93

الجدول رقم (09): يوضح تطور انتاج الطماطم الصناعية في الجزائر للفترة 2019-2021 95

الجدول رقم (10): يوضح تطور إنتاج الفواكه ذات النواة والحبيبات 96

الجدول رقم (11): يوضح تطور إنتاج شعبة النخيل في الجزائر للفترة 2019 – 2022 96

الجدول رقم (12): يوضح تطور إنتاج شعبة زراعة الزيتون في الجزائر(2019-2021) 97

الجدول رقم (13): يوضح تطور مدخلات شعب الإنتاج الحيواني للفترة (2019-2021) 98

الجدول رقم (14): يوضح تطور الإنتاج الحيواني للفترة(2019-2021) 100

الجدول رقم (15): يوضح تطور الواردات الغذائية في الجزائر للفترة 2019-2021 103

الجدول رقم (16): يوضح تطور الصادرات الغذائية في الجزائر للفترة 2019 – 2021 104

الجدول رقم (17): يوضح تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر للفترة 2019 – 2021..... 106

الجدول رقم (18): يوضح تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي للفترة ما بين 2019 – 2021 107

الجدول رقم (19): يوضح تطور مناصب الشغل على مستوى المستمرات الفلاحية للفترة ما بين (2018-2020) 109

الجدول رقم (20): يوضح الناتج الفلاحي الإجمالي المحلي للجزائر للفترة ما بين 2019 -2021 110

الجدول رقم (21): يوضح تطور القيمة المضافة..... 111

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الشكل رقم (01): يوضح تطور الميزان التجاري وفق معطيات الجداول 106

الشكل رقم (02): يوضح تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي وفق معطيات الجدول 108

الشكل رقم (03): يوضح تطور الناتج الفلاحي الإجمالي وفق معطيات الجدول 110

الشكل رقم (04): يوضح تطور القيمة المضافة وفق معطيات الجدول 11 1

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير 04

الإهداء 05

الملخص 06

مقدمة 07

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الزراعية والأمن الغذائي 14

تمهيد 15

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية 16

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية 16

المطلب الثاني: أنواع السياسات الزراعية 19

المطلب الثالث: متطلبات ومضامين السياسات الزراعية 20

المطلب الرابع: أهداف السياسة الزراعية 24

المطلب الخامس: مؤشرات ومعايير تحليل السياسة الزراعية 25

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للأمن الغذائي 27

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي 27

المطلب الثاني: شروط وأبعاد توفر الأمن الغذائي 30

المطلب الثالث: مقومات الأمن الغذائي 33

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي 34

المطلب الخامس: مؤشرات قياس الأمن الغذائي 36

خلاصة الفصل الأول: 39

الفصل الثاني: مقومات السياسة الزراعية 40

تمهيد 41

المبحث الأول: مقومات الزراعة في الجزائر 42

المطلب الأول: المقومات الطبيعية 42
المطلب الثاني: المقومات البشرية 47
المطلب الثالث: المقومات التقنية والبحث والإرشاد الزراعي 49
المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر 51
المبحث الثاني: أهم السياسات الزراعية المعتمدة في الجزائر منذ 1962 إلى غاية 2019 59
المطلب الأول: أوضاع القطاع الزراعي بعد الاستقلال 59
المطلب الثاني: أهم السياسات الزراعية أثناء التسيير الاشتراكي (1963-1999) 61
المطلب الثالث: السياسات الزراعية خلال الفترة بين (2000-2019) 73
خلاصة الفصل الثاني 78
الفصل الثالث: تحديات السياسة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2021) 78
تمهيد 79
المبحث الأول: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر 80
المطلب الأول: قراءة في مخطط عمل الحكومة في مجال التنمية الفلاحية والريفية للمرحلة (2020-2024) ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 80
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الفلاحي لشعب الإنتاج النباتي خلال الفترة 2019-2021 90
المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الفلاحي لشعب الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2019-2021... 98
المطلب الرابع: أهم المحاصيل التي لا تنتج محليا 101
المبحث الثاني: تقييم السياسة الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر للفترة ما بين 2019-2021 103
المطلب الأول: تقييم الواردات والصادرات الغذائية 103
المطلب الثاني: تقييم حجم اليد العاملة والمستثمرات الفلاحية 107
المطلب الثالث: تقييم الناتج الفلاحي الإجمالي والقيمة المضافة 110

المطلب الرابع: آفاق قطاع الفلاحة بحلول سنة 2024 112

خلاصة الفصل الثالث 113

الخاتمة 114

قائمة المراجع 118

فهرس الجداول 125

فهرس الأشكال 128

فهرس المحتويات 130